الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الأسبوعي

(٦١٤)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	٢
هيئة حقوق الإنسان	١٢
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	١٥
حقوق الإنسان في العالم	٧٥

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

تراجع عن توحيد سلم أجهزة الرقابة وتمسّك بالكشف عن «جهات تتجاهل ملاحظات ديوان المراقبة»

الشورى يطالب بنتائج المراجعة المالية ورقابة الأداء على الأجهزة الحكومية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ١٢ جمادى الأول ١٤٣٩هـ - ٢٩ يناير ٢٠١٨م
http://www.alriyadh.com/1657901

الرياض - عبدالسلام البلوي

كشفت مصادر لـ "الرياض" الأحد عن تراجع حقوق الإنسان والهيئات الرقابية اللجنة الشوريَّة المعنية بدراسة تقارير أداء الأجهزة الرقابية عن توصيتها التي طالبت بوضع سلم وظيفي موحد تخضع له جميع الجهات الرقابية، أسوةً بما تم تطبيقه في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، فيما تبنت اللجنة مضمون توصية للعضو حنان الأحمدي وطالبت بالتأكيد على قرار الشورى الصادر قبل أكثر من خمس سنوات والذي نص على "تزويد مجلس الشورى بنسخة من تقرير ديوان المراقبة العامة المتعلق بنتائج عمليات المراجعة المالية ورقابة الأداء على الأجهزة الحكومية المشمولة برقابته."

وتعرض لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية الاثنين وجهة نظرها بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للديوان للعام ٣٧ - ١٤٣٨، وعلمت" الرياض" تمسك اللجنة بالتوصية التي تلزم الديوان بتضمين تقاريره السنوية المقبلة معلومات تفصيلية عن الجهات التي لا تتعاون معه، ولا تلتزم بالرد على ملحوظاته، مع تحديد حجم المخالفة ونوعيتها، مشيرةً إلى أن تقرير الديوان للعام المنصرم لم يتضمن توضيح الإجراءات التي اتخذها الديوان في حق تلك الجهات بما في ذلك تحريك الدعاوى التأديبية بحق الموظفين المنسوب لهم ذلك التصرف، ومن المقرر أن يصوت الشورى على تأكيد لقرار صدر عن المجلس في هذا الخصوص قبل نحو أربع سنوات.

وعدلت اللجنة صياغياً توصيتها الخاصة بربط الديوان المباشر بالملك، ونصت على "تعديل الارتباط التنظيمي لديوان المراقبة العامة بأن يكون الارتباط بالملك مباشرة"، وتراجعت عن توصية "مناسبة أن يكون للديوان ميزانية خاصة تعتمد وتصرف وفق قواعد تصدر بأمر ملكي" رغم تبريرها إبان التوصية بها قبل مناقشة التقرير تحت قبة المجلس بأهمية ألا تخضع ميزانية الديوان لذات الإجراءات التي تخضع لها مناقشة وإقرار ميزانيات الأجهزة التنفيذية.

حقوق الإنسان: العنصرية تتزايد في مواقع التواصل

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء ١٣ جمادى الأول ١٤٣٩هـ - ٣٠ يناير ٢٠١٨م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=328324&CategoryID=5

الرياض: خالد الصالح

حذّرت جمعية حقوق الإنسان من خطورة تفشي العنصرية وخطاب الكراهية على مواقع التواصل، وأكد رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني، أن الجمعية استقبلت عددا كبيرا من شكاوى المتضررين من خطاب الكراهية والألفاظ النابية، فيما أشار عضو مجلس الشورى الدكتور فهد العنزي إلى أن مشروع تجريم الكراهية والنعرات الطائفية لا يزال في أروقة المجلس.

أكد رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، أن الجمعية رصدت زيادة ملحوظة في أفعال الكراهية والإساءات العنصرية بمواقع التواصل الاجتماعي خلال الأيام الماضية، حيث استقبلت عددا كبيرا من الشكاوى لمتضررين من خطاب الكراهية والألفاظ النابية التي تكيف على أنها قذف أو سب وشتم، فيما كشف عضو مجلس الشورى الدكتور فهد العنزي لـ«الوطن» أن نظام مكافحة العنصرية والكراهية والطائفية يجب أن يقر في أسرع وقت، وأنه حاليا في أروقة الشورى.

قانون رادع

بين رئيس جمعية حقوق الإنسان أن محاربة تفشي الكراهية لدى المجتمع السعودي يحتاج لتربية وتأهيل الأطفال على الأخلاق الحميدة، وحث المدارس على حسن التعامل مع الطلاب وتوعيتهم بهذا الجانب، مشدداً على أن وجود القانون أمر مهم ليردع كل من تسول له نفسه خدش قيم الإنسانية والمساواة بين أبناء المجتمع.

وأضاف القحطاني: «نعتبر هذه التجاوزات في جمعية حقوق الإنسان من الانتهاكات الحقوقية الكبيرة، ونأمل أن تكون هناك أنظمة وقوانين تضبط هذه التجاوزات، وأن يكون هناك توجيه تربوي من مؤسسات التعليم العام والجامعي، لتدريب وتأهيل النشء على تلافي الألفاظ العنصرية الخادشة التي نهى عنها الدين الإسلامي الحنيف.»

توعية المجتمع

بين القحطاني أن الجمعية تعمل دوماً على توعية المجتمع بخطورة مثل هذه الانتهاكات من خلال التعاون مع الجهات المعنية، لافتاً إلى أن الإحصاءات التي لدى الجمعية فيما يتعلق بمثل هذه الانتهاكات غير دقيقة حتى الآن، إلا أنها موجودة بوضوح في نطاق كبير سواء في مواقع التواصل أو لدى طلاب المدارس أو لدى جماهير الأندية الرياضية، مشددا على أن وجود قانون لردع هذه التجاوزات أمر مهم لحماية المجتمع، ويجب الوصول إليه سريعاً، لكونه ينظم السلوك الخارجي للأفراد في المجتمع، رغم وجود قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، ولفت إلى أن هناك تنسيقا وتعاونا بين الجمعية بالتشارك مع جهات حكومية لبحث هذه الانتهاكات وسبل التغلب عليها.

الاطلاع على الأنظمة

أشار عضو مجلس الشورى الدكتور فهد العنزي، إلى أن مشروع تجريم الكراهية والنعرات الطائفية الذي سبق وأن وافق المجلس على دراسته لا يزال في مطبخ الشورى، مبيناً أنه لاحظ التجاوزات اللافتة في خطاب الكراهية الحاصل في ساحات مواقع التواصل خلال الأيام الماضية.

وأوضح أن النظام الذي أقره المجلس بعد مواءمته، سيدخل في مرحلة ثانية جديدة لدراسته، الأمر الذي يتطلب الالتقاء بمندوبي الجهات الحكومية المختلفة، والاطلاع على الأنظمة المماثلة، وقد يستغرق وقت للانتهاء منه من قبل اللجنة المناط بها دراسته، وهي لجنة الشؤون الإسلامية.

استيفاء الآراء من الخبراء
قال العنزي: على اللجنة وضع نظام متكامل بمواد مفصلة وفق تصورها بعد استيفاء الآراء من ذوي الخبرة والاختصاص، وحتى من قبل الرأي العام، مشيدا بما تقوم به النيابة العامة من جهود حثيثة للحد من النعرات الطائفية والتجاوزات العنصرية في المملكة، وأكد أنه رغم عدم وجود فراغ تشريعي لكون النظام الأساسي للحكم لم يفرق بين المواطنين مهما كانت انتماءاتهم، لا يعني أننا لسنا بحاجة إلى نظام واضح يعاقب المتجاوزين .
ولفت إلى أن أي إنسان يقوم بالتفرقة ويثير النعرات المذهبية فهو تحت طائلة المساءلة، مشدداً على أن ما يحصل حالياً من تصرفات في مواقع التواصل يستدعي سرعة البت في إقرار النظام وتطبيقه على المخالفين له حتى يرتدع البقية ممن يقومون بمثل هذه الجرائم.

من التجاوزت التي يعالجها المشروع المقدم للشورى
المساس بالذات الإلهية بالطعن أو الانتقاص أو السخرية
الإساءة إلى الأنبياء أو الرسل أو أزواجهم
التعدي على النصوص المقدسة بالتحريف أو الإتلاف أو التدنيس
التخريب أو الإتلاف أو التدنيس لدور العبادة

قوانين "قاسية" تحاصر طالبات سكن الجامعات الحكومية "التنفس تحت الماء"

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ١٣ جمادى الأول ١٤٣٩هـ - ٣٠ يناير ٢٠١٨م
http://www.okaz.com.sa/article/1610381/تحقيقات/التنفس-تحت-الماء

«إن رؤيتنا في الجامعة تقوم على توفير بيئة محفزة لأعضاء هيئة التدريس والطلبة والموظفين».. هذه هي أول عبارة ستواجهها الطالبة عند الاطلاع على رؤية وأهداف

معظم الجامعات الحكومية، لكن ما إن تبدأ بالتنقيب عن أنظمة الجامعة الداخلية، وبالأخص أنظمة إسكان الطالبات حتى تكتشف أن هذه الأنظمة لا يمكن أن تنتج بيئة تعليمية محفزة، على الأقل في نظر عدد من المستفيدات. وتسود حالة مبنية -بحسب طالبات- على «عدم الثقة» بين إدارة الإسكان والمستفيدات؛ إذ تحطم لوائح سكن الطالبات أي احتمال يبني طريقاً للثقة والمسؤولية عند الطالبات بحسب شكوى عدد منهن، فخروجهن معقد، وكذلك دخولهن إلى السكن بعد الإجازات، كما أن عددا من الطالبات يسخرن من قوانين السكن، باعتبارها أشد قسوة من قوانين السجون

والإصلاحيات! اللافت أن عددا من الجامعات لا تعرض لوائح وشروط سكن الطالبات على مواقعها في الإنترنت.

واعتمدت «عكاظ» في رصدها على بعض الجامعات.

وفيما أكد مسؤول في إحدى الجامعات مسؤولية الجامعات عن اللوائح الداخلية وبرأ وزارة التعليم منها، تنتقد طالبات بعض الأنظمة واللوائح في إسكان طالبات الجامعة، لافتات إلى أن الأمر يزداد تعقيداً حينما يتعلق بإسكان الطالبات. واستشهدن بأنظمة جامعة الحدود الشمالية التي تضع حدا أعلى لعدد المرات التي يسمح فيها للطالبة بالخروج من السكن، فلا يسمح بتكرار الدخول والخروج في اليوم نفسه أكثر من مرة إلا في حالات تقتنع إدارة السكن بأنها «طارئة»، فضلاً عن منعها للطالبة من الخروج في الإجازة خارج الأوقات المصرح بها وهي من الساعة السادسة صباحاً حتى الساعة العاشرة مساء.

مفوضون لاستلام الطالبة

وتشترط الجامعة ذاتها مراجعة ولي أمر الطالبة أو من ينوب عنه من «المفوضين»، حارس الأمن بمكتب الإشراف على السكن حتى يتأكد من شخصيته وتصريح الخروج المعطى له، وذلك في الأوقات المخصصة للخروج، كما يستوجب على المشرفة أن تسجل بيانات خروج الطالبة من واقع تصريح خروجها المعطى لولي الأمر في سجل خروج الطالبات وتوقع على ذلك الطالبة ثم المشرفة، ويأتي دور آخر للمشرفة في دخول الطالبة؛ إذ تحتم عليها اللائحة تعبئة بيانات دخول الطالبة إلى السكن وتسليمها مفاتيح الغرفة والتوقيع على ذلك.

ولا تبدو بقية الجامعات مختلفة عن «الحدود الشمالية» في إجراءات خروج الطالبات من السكن؛ إذ يمنع خروج الطالبة من السكن دون ولي أمرها، إلا أن جامعة الملك سعود تقدم استثناء، فسكن الطالبات بالجامعة يسمح ـ بحسب لائحة السكن ـ بخروج الطالبة لـ«سكة الحديد أو محطة النقل الجماعي» بتفويض من ولي أمرها بشرط تزويد الإدارة بصورة من تذكرة القطار، بيد أن تأخرها عن العودة دون سبب يقنع الإدارة يجعلها عرضة لـ«التأديب» في لجنة «الانضباط».

التسوق بموافقة ولي الأمر

ولا يمكن للطالبة التسوق ضمن رحلات دورية تقوم بها إدارة السكن إلا بعد موافقة ولي أمرها، كما أن الفاتورة شرط أساسي للسماح للطالبة بالشراء من مندوبي الشركات الذين يوصلون المشتريات إلى السكن، وعدم العودة إلى السكن بعد الخروج إلى الكليات حتى لو كان مع ولي أمر الطالبة أو من يفوضه يجعلها عرضة للعقوبة في حال لم تشعر إدارة السكن.

كما تشترط بعض الجامعات توقيع الطالبة على ما تسميه «كشف المبيت» بشكل دوري، وإن رفضت الطالبة التوقيع تعاقب على موجب رفضها، ويحدد «كشف المبيت» غرفة نوم الطالبة، كما أن الحضور إلى السكن دون ولي الأمر أو الوكيل يعد أمراً يستوجب العقوبة! إضافة إلى التأخر عن الحضور بعد الساعة الـ11 مساء يستوجب العقوبة أيضاً.

وتمنع جامعة الأميرة نورة الطالبة المعقود قرانها «ولم يتم الدخول بها» من مقابلة زوجها أو الخروج معه إلا بموافقة ولي الأمر، كما أن موافقة ولي الأمر على الأشخاص المسموح لهم زيارة الطالبة داخل السكن هو الطريق الوحيد لزيارة الطالبة داخل السكن بعد تصديق الموافقة، إضافة إلى أن تعليق الصور أو الرسوم على الجدران والأبواب والزجاج دون إذن مسبق ممنوع في الجامعة النسائية.

وتحظر جامعة أم القرى على طالباتها التجول بعد الساعة الـ12 ليلاً داخل السكن، كما تمنع قفل باب الغرفة أثناء النوم، وتنص لائحتها على ضرورة تغطية وجه الطالبة أثناء الخروج من السكن الجامعي والدخول إليه وعند ركوب الحافلة.

ولا يزال دخول جوال الكاميرا إلى سكن الطالبات في جامعة الحدود الشمالية ممنوعاً -بحسب اللائحة-. فيما تذهب جامعة الباحة إلى أبعد من ذلك في منع طالباتها من مستفيدات السكن الجامعي «الاتصال والتواصل مع أي عنصر رجالي مهما كان، سواء الحارس أو مدير السكن أو الإدارة»، كما أن التضجر ممنوع عند تفتيش الطالبة أثناء دخولها إلى السكن.

ويبدو أن ثمة ما يشبه الإجماع على «فقدان الثقة بالطالبات في السكن الجامعي»، ما أدى إلى خشية عدد من الطالبات الجامعيات من مناطق عدة، تحدثن لـ«عكاظ»، من كشف أسمائهن؛ إذ لا يزلن نزيلات في السكن الجامعي. وتقول طالبة تسكن جامعة أم القرى في مكة المكرمة إن إدارة السكن تمنع تجمع الطالبات في غرفة واحدة «دون إبداء الأسباب لهذا الحظر»، كما أن إغلاق غرف النزيلات بالمفاتيح هو أمر ممنوع «هذا يعزز فرضيتنا في عدم ثقة الإدارة بالطالبات». فيما تصف نزيلة في إسكان جامعة الملك عبدالعزيز بجدة معاملة إدارة السكن للطالبات بـ«بمعاملة القصّر»، مضيفة «تتجول المشرفات بين الغرف منتصف الليل لتتأكد من عدم ارتكاب الطالبات مخالفة السهر». وتلفت نزيلة أخرى من السكن ذاته إلى أن الإدارة تشترط في توصيل طلبات المطاعم أن يكون المندوب من المطعم ذاته، ما يعني حظر استخدام تطبيقات توصيل الطلبات إلا بعد إجراءات التعرف على هوية موصل الطلبات.

وترى إحدى الطالبات في ضوابط الخروج والدخول إلى السكن «تعقيداً يتخطى إجراءات الإصلاحيات»، موضحة أن جامعتها لا تسمح للطالبة بالخروج إلا بإجراءات تبدو في كثير من الأحيان معقدة.

«نورة»: وسعنا نطاق الوكالات الشرعية

وتواصلت «عكاظ» مع جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن في الرياض عن ما إن لوائح إسكان الطالبات في الجامعات مختلفة أم موحدة، فأجاب جهاز العلاقات العامة بالقول إنه يوجد فروقات بسيطة بين الجامعات ترجع إلى الأنظمة الداخلية لكل جامعة.

وأكدت الجامعة - في معرض ردها على أسئلة «عكاظ»- اعتماد لائحة إسكان الطالبات، المتضمنة لشروط وتنظيمات القبول والتسجيل بالسكن الجامعي والحقوق والالتزامات على الطالبة المقيمة بالسكن، من مجلس الجامعة ووزارة التعليم.

رئيس «حقوق الإنسان»: مراجعة اللوائح ضرورة

يرفض رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني توسع الجامعات الحكومية بالقيود التي تفرض على الطالبات في الإسكان الجامعي، التي تخرج عن هدف تنظيم وراحة الطالبات.

ويطالب القحطاني، في حديثه إلى «عكاظ»، الجامعات الحكومية باختصار بعض الشروط في ما يتعلق بإحضار الأوراق ومشاهد في إجراءات الطالبة، مضيفاً: «يجب اختصار هذه الشروط والاكتفاء بما يثبت هوية الطالبة، خصوصا أن التوجيهات السامية نصت على وجوب حصول كل طالبة على هوية وطنية، ويجب الاعتماد عليها».

وشدد على وجوب أن تراجع إدارات إسكان الطالبات في الجامعات - المخصص للطالبات المغتربات في الأساس - لوائح السكن لديها بشكل دوري كون بعضها قديمة، ولديها قصور في الإشكاليات التي تقع في محيط الإسكان.

ولفت القحطاني إلى أن جميع الجامعات يفترض أن تعد لوائح تنص على القواعد التي تنظم الالتحاق بها، وتنظم العلاقة بين مشرفي الإسكان والطلاب والطالبات، وتوضح الإجراء الواجب اتخاذه عند حدوث مخالفات سلوكية أو تنظيمية.

وعضوا شورى: لوائح لا تواكب التطورات.. وتوحيدها مطلب

اعتبر عضو مجلس الشورى محمد الخنيزي أغلب لوائح إسكان الطالبات التابعة للجامعات «لم تطور لتواكب التطورات التي تفرضها طبيعة الحياة»، موضحاً أن بعضها «قديم وغير قابل للتعامل مع المستجدات، على رغم تطور مستوى الطالبات معرفياً وإدراكيا، لذلك يفترض على الجامعات أن تطور اللوائح الصادرة منها بما يتواكب مع التطور ومعرفة الطالبات بحقوقهن». وطالب الخنيزي بوضع آلية واضحة قادرة على التعامل مع حالات الطوارئ والأزمات، مضيفاً «كما أن وجود الطالبة في السكن الجامعي يعني اغترابها عن ذويها وهو ما يسبب لدى البعض حالات اكتئاب لذلك يجب توفير أخصائيات اجتماعيات ونفسيات بما يضمن معالجة الإشكاليات واحتواء الطالبة، كما أن اختلاف المناطق التي تقع فيها الجامعات وبعدها عن مقر إقامة أسرة الطالبة، يوجب اختلاف اللائحة حسب كل حالة ويجب أن يراعى في ذلك سفر الطالبة وحاجاتها». من جهته، اعتبر عضو مجلس الشورى نايف الرومي أنه يفترض على وزارة التعليم إعداد لائحة موحدة لإسكان الطالبات، لافتاً إلى أن وجود لائحة موحدة للإسكان التابع للجامعات مطلب «وإن كانت الجامعات مستقلة، كون الضوابط التي تضعها اللائحة تكون في الإطار العام الذي يجب أن يكون موحدا».

الأبناء ما بين الحقوق والعقوق .. مختصون لـ (البلاد) : الحوار الأسلوب الأمثل للتربية

المصدر: جريدة البلاد الاربعاء ١٤ جمادى الأول ١٤٣٩هـ - ٣١ يناير ٢٠١٨م
http://www.albiladdaily.com/الأبناء-ما-بين-الحقوق-والعقوق-مختصون/

جدة – وليد الفهمي

لا زالت ظاهرة حقوق الأبناء وعقوقهم تطغى على مواقع التواصل الاجتماعي بهاشتاقات مختلفة ورنانة لتلبية تلك المطالب التي اعتبرها مختصون حقوقاً واعتبرها آخرون عقوقاً إلى الغوص في حالات المجتمع حتى تتكون لنا صورة قريبة للصورة الشاملة لهذه الظاهرة " البلاد " تطرقت إلى هذا الباب بطرح يخالف ما اعتدنا عليه من عقوق بعض الأبناء لآبائهم وأمهاتهم لنتناول الجانب الآخر وهو مسؤولية الآباء تجاه أبنائهم ومواقع تواصل اجتماعي مطالبة بحقوقهم.

كافة التصرفات يسأل عنها ولي الأمر.
اكد الامين العام للجمعية الوطنية لحقوق الانسان المستشار خالد الفاخري ان انحراف سلوك بعض الأطفال وانتهاجهم بعض التصرفات السيئة والسلبية يسأل عنها ولي الامر والذي يعتبر مسؤول عن رعاية أطفاله ومتابعه سلوكهم بما يضمن عدم انحرافهم او تعريضهم للخطر.

وبين الفاخري أن على الاسر استخدام الحوار مع اطفالهم لانه يعتبر الاسلوب الامثل للتربية في الوقت الحالي والبعد عن استخدام العنف والالفاظ غير السوية والتي لا ينتج عنها إلا مزيد من الانحراف في سلوك الطفل.

واكد الفاخري أن الانظمة في المملكة كفلت الحقوق للجميع من الآباء والأمهات والابناء ومشيرا في حديثه أن استخدام البعض للضرب لتقويم سلوك اطفاله عن بعض الأخطاء لا يعد حل حيث ان الطفل سيلج للآخرين للبعد عما يتعرض له داخل محيط اسرته مما قد يعرضه لخطر الانحراف.

ونصح الفاخري الاباء والامهات بضرورة القرب من اطفالهم والاستماع لهم والعمل على حل مشاكلهم باسلوب علمي يعدل سلوك الطفل ولا يؤثر على تنشاته وللعلم فان نظام حماية الطفل عرف الطفل بانه كل انسان دون الثامنة عشرة من العمر وبالتالي يعتبر بنظر النظام طفل وتنطبق عليه احكامه.

البلاد عرضت تداعيات تلك القضية من وجه اجتماعي.
حيث اوضحت الباحثة الاجتماعية اماني العجلان ان العديد من افراد المجتمع ليس لديهم دراية ببعض نصوص الأنظمة والتشريعات الموجودة منذ وقت طويل والتي تكفل حقوقهم.
وبينت العجلان ان المادة التاسعة من نظام الحكم نصت على ان الاسرة هي نواة المجتمع السعودي، ويربى أفرادها على أساس العقيدة الإسلامية، وما تقتضيه من الولاء والطاعة لله، ولرسوله، ولأولي الأمر، واحترام النظام وتنفيذه، وحب الوطن، والاعتزاز به وبتاريخه المجيد.

اكثر من ملف
وبينت العجلان ان هناك ملفات توكد ان أصحابها حاولوا استهداف الاسرة السعودية وخصوصاً المرأة بعد عدة احداث عصفت بالمنطقة ككل والمملكة على وجه الخصوص بهدف تفكيك الاسرة السعودية حتى دخلت وبكل اسف بعض العادات الغربية للمناداة بحقوق المرأة ، واستقلالها عن اسرتها واسقاط الولاية وكذلك استقلال الفرد عن اهله، مشيرة الى أن الأنظمة التي تطبق على الفتاة في حال خروجها عن امر ولي امرها هي ذات القوانين المطبقة على الشاب، ولكن درج لدى العامة ان الشاب لا يعيبه شيء، وهذا غير صحيح بالقانون فلو خرج الشاب بعدم رضى والديه وقدموا بلاغا ضده فهذا يدرج تحت قانون العقوق الذي يستوجب حكما شرعيا ضده كما يحصل مع الفتاة، كما أن القانون ينصف الفتاة المتعرضة للايذاء منذ صدور النظام في ٢٠١٤م اذا أنه لا يفرض عليها البقاء في منزل تتعرض فيه للايذاء.
أنظمة موجودة وليست جديدة
واشارت العجلان عن ان تنفيذ بعض القرارات أخر في توظيف المرأة في بعض القطاعات الهامة في وقت سابق، إذ أنه لم يكن هناك أنظمة تحمي المراة من الإيذاء مما دفع الكثير من القطاعات الخاصة لفرض شرط موافقة ولي الامر حماية لأعمالهم بينما استغل الكثير من العاملين بالقطاع الحكومي جهل المجتمع بأن عمل المرأة لا يفرض موافقة ولي الأمر منذ ٢٠٠٩م،

كما لا يمكن إجبارها على الزواج وايضا لا يوجد اشتراط موافقة ولي امر المرأة على العمليات الجراحية منذ سنوات، ولكن لم يعد ذلك غائبا بموجب الأمر السامي الصادر ٢٠١٦م بأمر خادم الحرمين الملك سلمان. لافتةً إلى أن ولاة الأمر تبيّنوا أن هناك غبناً وظلماً من بعض أولياء الأمور والأوصياء على النساء من حرمانها التعليم، واستخراج الهوية الوطنية، وجاءت بعض الاوامر لينصف هؤلاء النساء؛ معربة عن أمانيها تنفيذ بعض الامور التي تستثنى خانة الخروج

من السجن، فهناك بعض الأسر ترفض تسلُّم بناتها حتى اللحظة، في حين تتسلّم الشاب بكل سهولة، رغم أنه لا يحتاج إلى تسلُّم.

مشيرة في حديثها ان الإسلام أولى عناية خاصّة بالمرأة، ودعا إلى الاهتمام بها والحفاظ على حقوقها كافة، والعقول المعتلة فقط ترى أن الإسلام وضع قيوداً (إن صح اللفظ) من شأنها الحد من حرية المرأة والمساس بآدميتها، في حين أن الأمر بالنسبة لنا كمسلمين ليست قيوداً وإنما دعوة تحمل في طياتها إعلاء شأن المرأة والحفاظ عليها، لا تقييدها والحد من حقوقها، مؤكدة انه وبالنظر للأمر السامي فقد أقرّ بحق المرأة بالتمتع بالخدمات كافة المقدمة لها من الدولة دون موافقة ولي الأمر طالما لا يوجد أي نظام يتطلب موافقة ولي الأمر المسبقة لتلقي المرأة لتلك الخدمات.
استغلال لغرض الحصول للحقوق
واستغربت العجلان من ضعف بعض الجهات المعنية في اداء عملها مما شرع اشياء اخرى للجوء المواطن كمواقع التواصل الاجتماعي والهاشتقات للحصول على غاية او تسليط الضوء على قضيته بعدما وجد بعض الابواب مغلقة امامه لبعض الجهات المعنية والحكومية والتي لم تتأخر الدولة في دعمها مالياً بمئات المليارات لتنفيذ الخطط واصبحت بكل اسف حبيسة الادراج كقضية هروب البنات خارج المملكة او تعنيف الابناء ونشر ذلك عبر توتير.

قصور في اداء الجهات
واشارت العجلان بالرغم من ان هناك قوانين لحماية الاسرة والطفل ومنها نظام الحماية من الإيذاء الصادر في ٢٠١٤م ومع ذلك لا زلنا نرى في كل أسبوع هاشتاق للتعنيف والمطالبات على الرغم وجود خطوط ساخنة كخط حماية الطفل من العنف (١١٦١١١) التابع لبرنامج الأمان الأسري وخط الحماية من العنف (١٩١٩) التابع لوزارة العمل والتنمية والاجتماعية ، مؤكدة ان جهة حقوق الانسان هي الجهة الأكثر تفاعلاً ولكنها لا تمكن السلطة كونها جهة ضبط.

غوغاء
واكدت ان غياب دور الجهات الفاعل ادى لأن تصبح مواقع التواصل الاجتماعي ملاذ المغردين للتعامل مع أي قضية بالعاطفة والغوغاء التي لا تخدم القضية وتنحاز الى طرف واحد دون الأخر حتى وإن كانت تلك القضية من وحيل الخيال، كما أننا نجهل من يقف خلف هذه الهاشتاقات كما تبين للجميع في العام الماضي من وجود دسائس ومخططات خارجية تسعى لهدم المجتمع السعودي بكافة الطرق.

قانوني / جميع الانظمة توافق الشرع والسنة.

من جانب اخر أكد المستشار القانوني يوسف المدني قائلاً بدايةً إن جميع أنظمة المملكة العربية السعودية توافق الشرع والسنة ، وبالتالي فهي لا تحرض المكفولين بأنظمتها على التمرد أو الخروج عن الولاية وإنها إن وضعت أنظمة قد يفهمها غير المختص بهذا الفهم فإن الواقع العملي يوضّح حقيقة دور تلك الأنظمة التي وضعت لحماية كل من يتعرض للإيذاء أيًا كان نوعه جسديا ، نفسيا متكررا أو جنسيا. كما أنه لم يتم وضع هذه الأنظمة إلا بسبب الحاجة لها فقد ذكرت وحدة الحماية من الإيذاء أنها تلّقت أكثر من ١١ ألف بلاغ خلال العام الواحد على مستوى المملكة! كما أن قضايا العنف ذات الرأي العام خير شاهدٍ على أهمية هذا النظام.
من جهةٍ أخرى فإنه وبحسب ما جاء في اللائحة التنفيذية لنظام الحماية من الإيذاء " على وحدة الحماية الاجتماعية عن مباشراتها لحالات الإيذاء التدرج في اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة تلك الحالات على ان تعطى الأولوية في المعالجة للإجراءات الوقائية والارشادية والاصلاح بين اطراف الحالة." الأمر الذي يوضح قيمة اللجوء إلى وحدات الحماية والتي قد تصلح الأمر بطريق التدرج الذي لا يصل إلى حد الخروج عن الولاية!

كما جاء في اللائحة أيضًا "إذا رأت وحدة الحماية الاجتماعية أن مصلحة الحالة تقتضي الاكتفاء بمعالجة الحالة من خلال توفير التوجيه والإرشاد النفسي والأسري والاجتماعي فعليها التأكد من أن هذا الإجراء لن يترتب عليه إلحاق ضرر أشد بالحالة."
كما أن حالات الإيذاء البسيطة قد يكتفى في حلها أخذ تعهد على المعتدي والإصلاح النفسي والاجتماعي بحسب ما جاء في اللائحة التنفيذية لنظام الحماية من الإيذاء "في حالات الإيذاء غير الخطير لوحدة الحماية الاجتماعية أن تبقى الحالة مع عائلتها مع أخذ التعهد على رب الأسرة أو من يقوم مقامه بتوفير الحماية اللازمة للحالة وتمكينها من الاتصال المباشر

بالوحدة وتمكين المختصين من موظفي الوحدة من الاتصال بها وزيارتها في أي وقت لمتابعة حالتها مع أخذ التعهد على مصدر الإيذاء بالكف عن الحاق أي نوع من أنواع الإيذاء بالحالة والتزامه بإعطائها كافة حقوقها المشروعة والقيام بمسؤوليته وواجباته تجاه توفير الحاجات الأساسية للحالة وتحمله كامل المسؤولية في حال مخالفته لذلك".

الجدير بالذكر والذي يدل على أهمية نظام الحماية من الإيذاء أن النظام أوجب الإبلاغ على كل من علم بحالة إيذاء بموجب عمله مدنيًا كان أو عسكريًا أو حتى من كان يعمل في القطاع الخاص بل ويسأل قانونيًا كل من لم يبلغ!

بعد كل هذا يتضح أن النظام وضع ليحمي كل من يتعرض للإيذاء الحقيقي أيًا كان نوعه ومهما كانت علاقته بالمعتدي سواءً كان البلاغ من نفس الضحية أو ممن كان على علمٍ بها، ويكون الحل بالتدرج ولا يؤدي إلى تمرد أو خروج عن الولاية! كما أن الحاجة ملحة إلى وضع هذا النظام ذلك أن الاعتداء الجسدي قد يصل إلى القتل والنفسي إلى إنشاء شخصٍ معتدٍ مستقبلًا ، الأمر الذي يؤثر على المجتمع وبالتالي وجُب التدخل للمصلحة العامة .. لأن أطفال اليوم هم لبنة مستقبلنا غدًا.
واشار المدني هل الضرب عن الخطأ أصبح ممنوع لتأديبهم يرجع إلى كل حالة ومدى براحة الضرب، فإن الاعتداء الجسدي ممنوع وإن كان بحجة التأديب! ويمنع ايضا التشهير عبر مواقع التواصل يعاقب كل شخص قام بالتشهير عبر الانترنت بالسجن سنه او غرامه قدرها ٥٠٠ الف ريال او بكليهما فالدولة اوجدت انظمه وطرق للشكاوي.

واخيرا اقول لجميع الاباء والامهات الحياة تتغير والاوضاع تتطور واكبوا التطورات والطرق الحديثة للتربية بعيداً عن الضرب والتعنيف.

المعبدي / الدين الاسلامي شرع الضرب.
من جانب اخر اكد الشيخ احمد المعبي للبلاد ان الدين الاسلامي شرع الضرب كما جاء بالحديث " قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (مُرُوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ وَهُمْ أَبْنَاءُ سَبْعِ سِنِينَ ، وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا وَهُمْ أَبْنَاءُ عَشْرٍ ، وَفَرِّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ "كما جاء الامر في بعض المواقع ليس كاختيار وانما امر ويكون للتأديب والتربية ،وإن تربية الطفل والسمو بأخلاقياته إلى أعلى مستوى هو مراد كل الآباء.

واشار المعبي ان تربية الابناء وردعهم عن الخطاء ينقسم الى جزئين من دون ١٨ عاماً فهو في ذمة والداية في كافة التصرفات اما فوق ١٨ فعلم ويتم ابلاغه بالخطا من الصواب وتجنيبه ذلك بالكلام الطيب والمعاملة الحسنة التي سوف تكون افضل من غيرها .

هيئة حقوق الإنسان

حقوق الإنسان" تُدين ممارسات المليشيات الحوثية في اليمن"

منها استغلال الأطفال في النزاعات المسلحة

المصدر: جريدة سبق الجمعة ٩ جمادى الأول ١٤٣٩هـ - ٢٦ يناير ٢٠١٨م

https://sabq.org/2FrjSP

وكالة الأنباء السعودية (واس) - الرياض

أدانت هيئة حقوق الإنسان، ممارسات مليشيات الحوثي الانقلابية غير الإنسانية في اليمن، ومنها استغلال الأطفال في النزاعات المسلحة؛ مخالفة بذلك كل الأعراف الدولية والإنسانية والأخلاقية.

وثمّنت الهيئةُ مبادرةَ قوات التحالف لدعم الشرعية في اليمن، تسليم ٢٧ طفلاً ممن قُبض عليهم في جبهات القتال على حدود السعودية أثناء المواجهات العسكرية مع المليشيات الحوثية الانقلابية لمندوب الحكومة الشرعية في اليمن؛ من أجل لمّ شملهم بعائلاتهم.

وأشادت هيئة حقوق الإنسان من خلال مشاركتها في هذا التسليم مع قوات التحالف وهيئة الهلال الأحمر السعودي، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والحكومة الشرعية في اليمن؛ بالتعامل الإنساني الذي تعاملت به قوات التحالف مع هؤلاء الأطفال والخدمات الصحية والاجتماعية والإنسانية التي قدّمتها لهم وفق أفضل الممارسات والمعايير الدولية ذات العلاقة؛ انطلاقاً من قيم ومبادئ الشريعة الإسلامية، والتزاماً منها بمبادئ القانون الدولي والصكوك الدولية ذوات العلاقة.

السعودية تشارك في اجتماع "حقوق الإنسان" بالقاهرة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ١٢ جمادى الأول ١٤٣٩هـ - ٢٩ يناير ٢٠١٨م

http://www.alhayat.com/Edition/Print/27015841/السعودية-تشارك-في-اجتماع--حقوق-الإنسان--بالقاهرة

بدأت بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أمس، أعمال الدورة ٤٣ للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، برئاسة الدكتور أمجد شموط، بحضور الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية بالجامعة العربية السفير بدر الدين علالي، ومشاركة المسؤولين عن حقوق الانسان بالدول العربية.

وترأس وفد المملكة العربية السعودية لأعمال الدورة ٤٣ للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان زهير محمد الزومان، وأكد علالي أهمية المطروحة على جدول أعمال الاجتماع وأبرزها مشروع الاستراتيجية العربية لحقوق الإنسان، ومشروع الإعلان العربي الخاص بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في

تعزيز وحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية، والانتهاكات الإسرائيلية المستمرة لحقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة ومعضلة الأسرى والمعتقلين العرب في السجون الإسرائيلية.

وأشار في كلمته خلال افتتاح أعمال الاجتماع، إلى أن إطلاق الاستراتيجية العربية لحقوق الانسان خلال هذا العام، يمكن أن يمثل تخليداً مميزاً لليوبيل الذهبي لإنشاء اللجنة العربية الدائمة لحقوق الانسان التي تم تأسيسها بموجب قرار مجلس الجامعة في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٨.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

• نزاهة" تستقبل أكثر من ١٠ آلاف بلاغ خلال عام ٢٠١٧م

المصدر: جريدة الرياض الأحد ١١ جمادى الأول ١٤٣٩هـ - ٢٨ يناير ٢٠١٨م
http://www.alriyadh.com/1657812

الرياض - واس
ارتفعت حصيلة البلاغات الواردة للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" في السنة المالية ١٤٣٨ / ١٤٣٩هـ ، إلى ١٠,٤٠٢ بلاغ، بزيادة شكلت أكثر من ٣٠% مقارنة بالعام الماضي، الذي تلقت فيه نزاهة ٦٤٨٢ بلاغاً.

وتصدرت قضايا الفساد المالي والإداري معظم البلاغات، حيث استحوذت البلاغات الواردة عن قضايا اختلاس وتبديد المال العام أغلب الحالات، بنسبة تصل إلى ٣٧%، فيما جاءت بلاغات سوء الاستعمال الإداري ثانياً بنسبة ٢١%، تليها قضايا استغلال النفوذ بـ ٢١.%

وجاء موقع نزاهة الإلكتروني، كأكثر وسيلة لتلقي تلك البلاغات بنسبة ٣٤%، ثم تطبيق نزاهة على الأجهزة الذكية، والحضور الشخصي بنسبة متساوية بلغت ٢١%، فيما جاءت البرقية الهاتفية كأقل الوسائل ٢.%

ويأتي إعلان نزاهة عن تلك الإحصاءات، انطلاقاً من التأكيد على مبدأ الشفافية الذي أكدت عليه الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وتنظيمها، ورؤية المملكة ٢٠٣٠.

وتأمل " نزاهة" من المواطنين والمقيمين التعاون معها، والإبلاغ عن أي شبهة فساد، وفقاً لطرق الإبلاغ التي وفرتها الهيئة، بوصفهم شركاء مهمين في أداء مهامها، مقدمة شكرها لكل من يتعاون معها في الإبلاغ عن أي شبهة فساد، والجهات التي تتعاون معها في ذلك، لتحقيق مبدأ تكامل الأدوار في سبيل مكافحة الفساد.

منتدى "إحسان إنسان" يدشّن مبادرة دمج الصم وضعاف السمع في المجتمع

المصدر: جريدة الرياض السبت ١٠ جمادى الأول ١٤٣٩هـ - ٢٧ يناير ٢٠١٨م
http://www.alriyadh.com/1657643

الرياض - فهد الفهيد

ينطلق الثلاثاء ٣٠ يناير ٢٠١٨م منتدى "إحسان إنسان" لتدشين مشروع وفريق إحسان إنسان، والذي يعتبر المبادرة السعودية الأولى من نوعها لدمج الصم وضعاف السمع في المجتمع، ويهدف المنتدى لتعزيز الجهود لخدمة فئة مهمة في مجتمعنا حيث يفوقون المليون أصم وضعيف سمع في المملكة و٤٠٠ مليون على مستوى العالم، وتأتي هذه المبادرة لحل مشكلة تواصلهم مع المجتمع واندماجهم من خلال تطبيق إلكتروني يعتبر المشروع الوطني التقني الأول والوحيد من نوعه على مستوى العالم، لينطلق هذا الاختراع من العاصمة الرياض.

وبيّن رئيس فريق إحسان إنسان يعقوب بن سعد الزير بأن إحسان إسان فريق سعودي ١٠٠% أخذنا على عاتقنا هم البحث عن حل للصم وضعاف السمع وخرجنا بالحل الأول والأفضل عالمياً "إحسان إنسان " كباكورة أعمالنا ومبادراتنا التخصصية حيث يهدف المشروع إلى المشاركة في رفع كفاءة الصم وضعاف السمع والعمل على رفع التحصيل العلمي لهم، وجعل إخواننا وإخواتنا من الصم وضعاف السمع أشخاص منتجين وفعالين في المجتمع وتذليل وتسهيل جميع العوائق التي تقف حائلاً دونهم ومساعدة ذوي الصم وضعاف السمع على سهولة التواصل معهم ، من خلال إنشاء مراكز تقوية بلغة الإشارة لضعاف السمع وذويهم والمساهمة في توظيف الصم وضعاف السمع ومتابعة أداء هم الوظيفي.

وأشار الزير بأن المشروع يختص بخدمة فئة الصم وضعاف السمع وذلك بتمكينهم من التواصل بسهولة مع محيطهم عبر محادثات فورية يمكن من خلالها تحويل لغة الإشارة إلى رسائل صوتية ومكتوبة بعدة لغات والعكس، وهو الأمر الذي نأمل بأن يكون فتحًا جديدًا ينطلق من مملكتنا لخدمة كل إنسان يعاني من الصمم وضعف السمع حول العالم.

ويشمل المنتدى ورش عمل مجانية مترجمة بلغة الإشارة تقدم للصم والسامعين، في مجالات مهمة في حياتهم، تبدأ من الساعة ٣:٣٠م بالتسجيل، ثم ورش العمل التي سيقدمها المدرب فهد الفهيد بعنوان (تسويق الذات)، تليها ورشة (تطبيقك الأول لذوي الإعاقة على الأجهزة الذكية) تقدمها مي العتيبي، ثم يشارك مترجم لغة الإشارة محمد الفهيد بندوة (تمكين فاقدي السمع وتنمية مهاراتهم)، ثم يقدم المهندس طارق اسماعيل ورشة (كيفية استخدام تطبيق إحسان إنسان)، ثم ختام ورشة العمل بمشاركة هيئة الهلال الأحمر (الإسعافات الأولية).

ويعقد هذه المنتدى في كليات المعرفة بالرياض بحضور عدد من الجهات والمتخصصين في مجال الصم وضعاف السمع، وسيكون حفل الإفصاح الساعة ٧:٣٠م سيتم من خلالها التدشين وتكريم الداعمين والمشاركين في المعرض المصاحب.

الجدير بالذكر أن منتدى إحسان إنسان ضمن المبادرات التي تخفف من معاناة الصم وضعاف السمع في المجتمع، وتعزز من تواجدهم التعليمي والأكاديمي والاجتماعي، وتخفف من صعوبات التواصل مع الجهات الحكومية وغيرها، وللتسجيل في الورش الدخول على الموقع التالي : http://www.ehsan-ensan.com/workshop

"العدل": ارتفاع الأحكام الصادرة ٢١٪ خلال الشهر الماضي

المصدر: جريدة الرياض السبت ١٠ جمادى الأول ١٤٣٩هـ - ٢٧ يناير ٢٠١٨م
http://www.alriyadh.com/1657621

الرياض - واس
كشفت منصة ذكاء الأعمال في وزارة العدل، عن ارتفاع الأحكام الصادرة في محاكم المملكة خلال الشهر المنصرم ربيع الآخر ٢١%، حيث سجلت ما يقارب الـ٧٠٦١١ حكمًا، مقابل ٥٥٧٣١ حكمًا في نفس الفترة من العام الماضي، وتنوعت الأحكام الصادرة بين حقوقية، استحكام، جزائي، دعاوى، إنهاءات، تنفيذ، وتجارية.

وتصدرت الأحكام الحقوقية القائمة بـ ٢٧٦٤٤ حكمًا، تليها الإنهائية بـ ٢٢٣٩٠ إنهاءً، ثم الجنائية بـ ١٨٥٢١ حكمًا، ثم التجارية بـ ٢٠٥٦ حكمًا.

واستحوذت منطقة مكة المكرمة على العدد الأكبر من الأحكام بـ ١٨٩٥٨ حكمًا، تليها منطقة الرياض بـ ١٧٨٠٥ أحكام، ثم المنطقة الشرقية بـ ٨٥٢٩ حكمًا.

وجاءت منطقة عسير في المرتبة الرابعة بـ ٥٤٣١ حكمًا، تليها منطقة المدينة المنورة بـ ٤٧٥٢ حكمًا، ثم منطقة القصيم بـ ٣٤٨٠ حكمًا، ثم منطقة جازان بـ ٣٣٤٥ حكمًا.

وسجلت منطقة تبوك ٢٥٤٧ حكمًا، تليها منطقة حائل بـ ١٥٦٠ حكمًا، ثم منطقة الجوف بـ ١٣٢٤ حكمًا، ثم منطقة نجران بـ ١١١٧ حكمًا، ثم منطقة الحدود الشمالية بـ ٩٩٥ حكمًا.

وبلغ عدد الأحكام التي سجلتها منطقة الباحة ٧٦٨ حكمًا، مسجلة أقل الاحكام في المناطق في نفس الفترة.

يذكر أن وزارة العدل اعتمدت نحو ٢٧ مشروعاً تطويرياً للمحاكم، منها مشروع إعادة تصنيف الدعاوى والمنازعات التي تنظرها المحاكم، وإيجاد تقسيم موضوعي وإجرائي لها؛ يراعى فيه التيسير على المتقاضين وطالبي الخدمة من خلال تقليل الإجراءات في القضايا الإنهائية التي تقوم على مجرد إثبات الوقائع وتوثيقها دون وجود نزاع أو خصومة، وبهذا يمكن الإسهام في الحد من تدفق القضايا.

ولدى الوزارة العديد من المشروعات التي اعتمدت لتحقيق هدف الحد من تدفق الدعاوى، كمشروع الإسناد القضائي، الذي يهدف كذلك إلى تطوير وتحسين أداء العمل في المحاكم ورفع مؤشر الإنجاز، كما يدعم المشروع إجراءات التقاضي في مرحلة ما قبل المرافعة لدى القضاء.

المشروع يعمل على هندسة الإجراءات بما يسهم في تقليل التدفق القضائي للدعاوى على المكاتب القضائية؛ إلا بعد جاهزيتها للنظر القضائي.

ولدى وزارة العدل مشروع الخدمات الشاملة ومشروع تطوير الدوائر القضائية إدارياً وغيرها، وجميعها داعمة للحد من تدفق القضايا.

كما أطلقت وزارة العدل خدمة الرسائل النصيّة (SMS) التي تصل لهواتف المستفيدين، وتتضمن الخدمة ١٠ أنواع من الإشعارات العدلية التي تُطلع المستفيدين على مسار طلباتهم بالكامل، وتغنيهم عن الزيارات المتكررة للمحكمة.

الدفاع المدني ينظم المنتدى الأول لأعمال التطوع

المصدر: جريدة الرياض السبت ١٠ جمادى الأول ١٤٣٩هـ - ٢٧ يناير ٢٠١٨م
http://www.alriyadh.com/1657611

الرياض - نايف ال زاحم
تُنظم المديرية العامة للدفاع المدني يوم الثلاثاء المقبل المنتدى السعودي الأول لأعمال التطوع، وذلك بقاعة الملك فيصل للمؤتمرات في الرياض لمدة يومان بمشاركة عدد من الجهات الحكومية والأهلية والمهتمين في مجال العمل التطوعي وأصحاب المبادرات التطوعية.

وقال معالي مدير عام الدفاع المدني الفريق سليمان بن عبدالله العمرو:"إن تنظيم المديرية العامة للدفاع المدني للمنتدى يأتي إيمانا منها بأهمية العمل التطوعي وإبرازاً لسجلها في دعم رواد العمل التطوعي وتحقيقاً لرؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ في إيلاء العمل التطوعي عناية كبيرة من خلال رفع عدد المتطوعين من إحدى عشر ألف متطوع إلى مليون متطوع."

وبين العمرو أن الدفاع المدني يهدف من انعقاد المنتدى الى تحقيق مجموعة من الاهداف أولها ترسيخ الأمن الفكري والاجتماعي من خلال نشر ثقافة العمل التطوعي في المجتمع، وثانيها إبراز الدافعية للعمل التطوعي من الناحية الشرعية، فيما ثالثها فيتمثل في نشر ثقافة العمل التطوعي الجماعي في المجتمع."

وأفاد بان الهدف الرابع للمنتدى هو تأطير العلاقة التكاملية بين المديرية العامة للدفاع المدني والفرق التطوعية، بينما الخامس فيخص تعزيز ثقافة التطوع النوعي بأعمال الدفاع المدني من خلال موسم الحج ورمضان، وذلك من خلال مناقشة (٧) محاور رئيسة، هي: التطوع وأثره على الأمن الفكري والاجتماعي لأفراد المجتمع، التأصيل الشرعي للتطوع في أعمال الدفاع المدني، الفرق التطوعية ودورها في فاعلية العمل التطوعي بأعمال الدفاع المدني، دور المرأة السعودية في إثراء العمل التطوعي، العلاقة التكاملية بين المديرية العامة للدفاع المدني والفرق التطوعية، فاعلية مشاركة المتطوعين بأعمال الدفاع المدني خلال موسم رمضان والحج، إضافة إلى محور دور وسائل التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة العمل التطوعي.

خلال مشاركته في منتدى دافوس

وزير المالية: نسعى إلى ضمان استدامة نمو الاقتصاد الوطني

المصدر: جريدة الرياض الأحد ١٠ جمادى الأول ١٤٣٩هـ - ٢٨ يناير ٢٠١٨م
http://www.alriyadh.com/1657813

الرياض - واس
شارك وزير المالية محمد عبد الجدعان، في المنتدى الاقتصادي العالمي "دافوس"، الذي عُقد بسويسرا خلال الفترة من ٢٣ - ٢٦ يناير ٢٠١٨م، ضمن وفد المملكة الذي ضم عدداً من أصحاب السمو والمعالي الوزراء ورؤساء الشركات السعودية الكبرى وكبار رجال الأعمال السعوديين.

وخلال جلسات المنتدى تحدث وزير المالية إلى العديد من الشخصيات العالمية الحاضرة، في حلقات النقاش العامة والمغلقة، بما في ذلك جلسة الحوار الوطني، التي تناولت بناء مستقبل الاقتصاد في المملكة العربية السعودية وفق رؤية ٢٠٣٠.

وركز على الإصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها حكومة المملكة، والدور المؤثر لذلك في تحسين بيئة الأعمال، وإعادة تأهيل قطاع الموارد المعدنية، وتطوير قدرات الطاقة المتجددة، وتوطين صناعات الأسلحة، والاستثمار في تطوير القوى العاملة والتعليم، وقال: "لدينا اقتصاد قوي ومرن، واحتياطيات قوية، ونسبة عجز منخفضة تمكننا من الصمود أمام الأوضاع المتقلبة الخارجية وتجاوزها"، متناولاً التزام المملكة بزيادة الشفافية بما في ذلك الكشف الكامل عن تقارير الموازنة السعودية هذا العام.

وألقى أيضاً الضوء على إشادة البنك الدولي بالإصلاحات الناجحة التي قامت بها حكومة المملكة في العام ٢٠١٧م، لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، ما أدى إلى زيادة الإيرادات بنسبة ٩% بين الشركات الصغيرة وزيادة الإيرادات بنسبة ١٤% للشركات المتوسطة.

وأشار ، إلى الإصلاحات الاقتصادية ومكافحة الفساد، التي تتم على أرض الواقع بشكل فعلي وجاد، مؤكداً أن الفرص متكافئة للجميع، وقال: "ليس لدينا تسامح مع الفساد الذى يهدر الأموال العامة، ونريد ضمان استدامة نمو الاقتصاد الوطني."

كما تحدث الجدعان عن تطبيق إصلاحات الدعم والتحفيز لدعم المواطنين والقطاعات التي تحتاج إليها أكثر من غيرها، فضلاً عن برنامج "حساب المواطن"، الذي يدعم الأسر ذات الدخل المنخفض، لمواجهة أية آثار سلبية قد تنتج خلال مسيرة تطبيق تلك الإصلاحات.

وفيما يتعلق بالاقتصاد، أوضح الكيفية التي تستثمر بها المملكة مواردها في المستقبل، من خلال الإنفاق العام الذي يدعم النمو الاقتصادي، فعلى سبيل المثال، بلغ إجمالي الإنفاق ٩٢٦ مليار ريال سعودي، بزيادة قدرها ١٢% عن العام ٢٠١٦م، مع إنفاق على التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية والخدمات البلدية بلغ إجماليها ٤١٠ مليار ريال - ٤٤% من الإنفاق الحكومي لعام ٢٠١٧م.

وأوضح أن الحكومة تهدف إلى زيادة حصة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البنوك من ٢% اليوم إلى ٥% بحلول العام ٢٠٢٠م، لذا فإن حصة الرهن العقاري في التمويل المصرفي سترتفع إلى ١٦% من مستواها الحالي البالغ ٧%.

من جهةً أخرى، توقع وزير المالية أن يكون قرار السماح للمرأة بالقيادة أثر كبير على التمويل الطويل الأجل، ووفقاً لتوقعات بلومبيرغ، فإن التأثير وإن كان بطيئاً على المشاركة في القوة العاملة فإنه يمكن أن يصل إلى ٩٠ مليار دولار بحلول العام ٢٠٣٠، كما ذكّر الحضور بأن السعودية قد فتحت أسواقاً مالية للابتكار التقني، من خلال ٨ مبادرات للتغيير.

واختتم الجدعان حديثه بالقول: "إن الحكومة عملت على وضع إطار للخصخصة من خلال برنامج التحول الذي يهدف إلى جمع ما يقرب من ٢٠٠ مليار دولار على مدى السنوات القليلة المقبلة".

• الزكاة" تدعو المنشآت التي تتخطى قيمة توريداتها السنوية ٤٠ مليون ريال لتقديم إقراراتها الضريبية بشكل شهري

المصدر: جريدة الرياض الجمعة ٩ جمادى الأول ١٤٣٩هـ - ٢٦ يناير ٢٠١٨م
http://www.alriyadh.com/1657418

الرياض - واس
دعت الهيئة العامة للزكاة والدخل جميع المنشآت المسجلة في ضريبة القيمة المضافة التي تتخطى قيمة توريداتها السنوية من السلع والخدمات الخاضعة للضريبة مبلغ ٤٠ مليون ريال سعودي إلى تقديم إقراراتها الضريبية بشكل شهري، وذلك وفق نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية.

وأوضحت الهيئة في بيان صحفي لها اليوم، أنه يجب على تلك المنشآت أن تقدم إقراراتها الضريبية لشهر يناير قبل نهاية شهر فبراير لعام ٢٠١٨، أما المنشآت التي تبلغ توريداتها السنوية من السلع والخدمات مبلغ ٤٠ مليون ريال أو أقل، فعليها تقديم إقراراتها الضريبية كل ثلاثة أشهر، ويلزم المنشآت ضمن هذه الفئة أن تقدم إقرارها الضريبي الأول قبل نهاية شهر أبريل لعام ٢٠١٨ كحد أقصى، حيث تنص اللائحة التنفيذية على وجوب أن يقدم الشخص الخاضع للضريبة أو من ينوب عنه إقراره الضريبي إلى الهيئة وسداد الضريبة المستحقة، في موعد أقصاه اليوم الأخير من الشهر الذي يلي نهاية الفترة الضريبية المتعلقة بالإقرار.

وأكدت الهيئة العامة للزكاة والدخل أن غرامة عدم تقديم الإقرار الضريبي خلال المدة المحددة، لا تقل عن ٥% ولا تزيد عن ٢٥% من قيمة الضريبة التي كان يتعين على المنشأة الإقرار عنها، بالإضافة إلى غرامة التأخر في سداد الضريبة المستحقة تعادل ٥% من قيمة الضريبة غير المسددة عن كل شهر أو جزء منه لم تسدد عنه الضريبة، وستتعرض أيضاً المنشآت غير الملتزمة بتقديم إقراراتها إلى إيقاف العديد من الخدمات الحكومية.

وحثت الهيئة المنشآت على الالتزام بنموذج الإقرار الضريبي لتقديم معلومات واضحة حول الضريبة المستحقة على الايرادات والضريبة المستحقة على المشتريات، مبينة أن نموذج الإقرار الضريبي ينقسم إلى قسمين منفصلين، الأول يتناول الضريبة على الايرادات (ضريبة المخرجات) والثاني يتناول الضريبة على المشتريات (ضريبة المدخلات).

وأوضحت الهيئة أنه بعد قيام المنشأة بتقديم الإقرار الضريبي، سيتم وبشكل تلقائي إصدار فاتورة " سداد " تحتوي على رقم الفاتورة ومبلغ الضريبة المستحق، وفور إصدار الفاتورة إلى المنشأة، يتوجب دفع مبلغ الضريبة المستحق، من خلال بوابة الدفع الإلكترونية "سداد" عبر الإنترنت أو من خلال الصراف الآلي، وبعد إتمام عملية الدفع، ستستلم المنشأة إشعاراً من الهيئة العامة للزكاة والدخل بالمبلغ الذي تم سداده.

٤ محاذير أمام هيئة الولاية على أموال القاصرين

المصدر: جريدة الوطن الأحد ١١ جمادى الأول ١٤٣٩هـ - ٢٨ يناير ٢٠١٨م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=328091&CategoryID=3

جدة: نجلاء الحربي
فيما كشفت مصادر عدلية لـ «الوطن» أن عدد دعاوى القاصرين لدى المحاكم المختصة بلغ خلال العام المنصرم والعام الحالي، نحو ٣٦٤٩٣ دعوى، ذكرت مصادر أن هناك ٤ محاذير وضعت لأعضاء الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين .
المحاذير

البوح بأي أسرار خاصة بالهيئة
شراء أو استئجار أي عقارات تعود للقاصرين أو من في حكمهم
بيع أو تأجير شيء من أملاكهم أو ما شابه ذلك على الهيئة
الدخول بصفتهم الشخصية في أي مشروع تقوم به الهيئة لصالح القاصرين

فيما كشفت مصادر عدلية لـ «الوطن» أن المؤشر الإحصائي لوزارة العدل خلال العام المنصرم ١٤٣٨ والعام الجاري ١٤٣٩، سجل ارتفاعا ملحوظا في عدد دعاوى القاصرين لدى المحاكم المختصة، حيث بلغ عددها ٣٦٤٩٣ دعوى. ذكر محام أن دعاوى القاصرين لدى محاكم الأحوال الشخصية ارتفعت في العامين الأخيرين نتيجة وضع نظام حدد الجهة التي تشرف على أملاك وعقارات الورثة.

قضايا التركات

ذكرت المصادر أن «قضايا التركات والميراث في المحاكم تنحصر في النزاع حول تحديد مقدار نصيب كل وريث، والمطالبة باستخراج صكوك حصر إرث المتوفى، ومعرفة عدد الورثة، وتحديد أهليتهم ما بين قاصر وفاقد للأهلية والغائب والنساء الحوامل اللائي ليس لهن ولي يقوم بإدارة تركاتهن، وإصدار صك بناء على موافقة الورثة بإيداع الورث لدى الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين .»

4محاذير

أوضحت المصادر أن «هناك ٤ محاذير وضعت لأعضاء الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين، هي البوح بما تم الوقوف عليه من أسرار الهيئة أثناء قيامهم بأعمالهم الموكلة إليهم خلال تواجدهم كأعضاء فيها، وشراء أو استئجار أي عقارات تعود للقاصرين أو من في حكمهم، وبيع أو تأجير شيء من أملاكهم أو ما شابه ذلك على الهيئة، إلى جانب الدخول بصفتهم الشخصية في أي مشروع أو عقد تقوم به الهيئة لصالح القاصرين .«

إدارة أموال القاصرين

قال المحامي عبدالرحمن الشهراني إن «الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين هي الجهة المشرفة التي تدير كافة أموال القاصرين، ويدخل في نطاق عملها كذلك الإشراف وإدارة أموال الحوامل ممن ليس لهن ولي ولا وصي، حيث تقوم الهيئة بإدارة أموالهن، ومن ضمن الفئات التي تشرف الهيئة على أموالهم ناقصو الأهلية، ففي حالة عدم وجود من يراعي مصالحهم ويديرها لهم تقوم الهيئة بذلك.«
وأضاف أن «النظام أوكل لأعضاء الهيئة أيضا مهام إدارة أموال الغائبين، والمجهولين، واللقطاء، والأموال المسروقة، والديات، وغيرها من الأمور التي تم إسنادها للهيئة باعتبارها الجهة التي تحافظ على تلك الأموال، وتديرها بالشكل الذي يعود على أصحابها بمردود إيجابي.«

شروط الإبلاغ

أبان الشهراني أن «دعاوى القاصرين لدى محاكم الأحوال الشخصية ارتفعت في العامين الأخيرين نتيجة وضع نظام حدد الجهة التي تشرف على أملاك وعقارات الورثة، ويكون ذلك بناء على طلبهم بصك شرعي من المحكمة، حتى يبلغ القاصرون، ويعود الغائب أو المفقود». وكشف أن «الهيئة وضعت عدة شروط للإبلاغ عن أموال القاصرين أو من يفقد الأهلية، وهي إحضار صورة من هوية المتوفى، وشهادة الوفاة، وصورة من سجل الأسرة الخاص بالقاصرين، مشتملا على كافة المعلومات الشخصية من الاسم وتاريخ الميلاد، وإحضار صك حصر الإرث الذي يستخرج من محكمة الأحوال الشخصية، مع الحرص على جلب صك توزيع الإرث بين المورثين، ويكتب عليه بخط يد ناظر القضية بأنه لا يوجد مانع من إيداع المبالغ العائدة للمستفيدين لدى الهيئة.«

36493دعاوى القاصرين لدى المحاكم المختصة عامي ١٤٣٨ و١٤٣٩

4 محاذير أمام أعضاء الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين

01البوح بما تم الوقوف عليه من أسرار الهيئة أثناء قيامهم بأعمالهم الموكلة إليهم خلال تواجدهم كأعضاء فيها
02شراء أو استئجار أي عقارات تعود للقاصرين أو من في حكمهم

03بيع أو تأجير شيء من أملاكهم أو ما شابه ذلك على الهيئة

04الدخول بصفتهم الشخصية في أي مشروع أو عقد تقوم به الهيئة لصالح القاصرين

الفئات التي تشرف الهيئة على أموالهم وتديرها

القاصرون

ناقصو الأهلية

الحوامل ممن ليس لهن ولي ولا وصي

الغائبون

المجهولون

اللقطاء

الأموال المسروقة

الديات

السعودية تكسر شوكة الإرهاب بالعمليات الاستباقية

المصدر: جريدة الحياة ا الأحد ١١ جمادى الأول ١٤٣٩هـ - ٢٨ يناير ٢٠١٨م
http://www.alhayat.com/Articles/26997538/السعودية-تكسر-شوكة-الإرهاب-بالعمليات-الاستباقية

الدمام – منيرة الهديب
أحبطت قوات الأمن السعودي أمس عملية إرهابية في الرياض ، بعد استهدافها وكراً لخلية إرهابية تضم سعوديين وأجانب في حي السويدي جنوب العاصمة.

وتأتي العملية تأكيداً لليقظة الأمنية السعودية، التي اجهضت عشرات العمليات الإرهابية داخل المملكة قبل تنفيذها بـ«عمليات استباقية»، إذ حققت الجهات الأمنية نجاحات واسعة في إحباط العديد من المخططات الإرهابية قبل حدوثها، والإطاحة بعدد من الخلايا وأفراد التنظيمات الإرهابية داخل أوكارهم.

سلسلة من العمليات «الاستباقية» نفذتها الجهات الأمنية امتداداً لأعمالها في مكافحة الإرهاب، أسهمت في حفظ المملكة ومواطنيها من عدد من العمليات الإجرامية التي خططت التنظيمات الإرهابية لتنفيذها في مختلف المناطق، إذ وجهت الجهات الأمنية خلال الفترة الماضية عدداً من الضربات «الاستباقية» ضد جماعات إرهابية استهدفت أمن المملكة، كما سجلت قوات الأمن السعودية أخيراً، نجاحات أمنية متعددة تضاف إلى قائمة النجاحات السابقة في التصدي للعمليات الإرهابية والفكر الإرهابي.

وكان من بينها إحباط عملية إرهابية وشيكة لم يحدد موقعها بحي الياسمين (شمال الرياض)، وذلك في كانون الثاني (يناير) ٢٠١٧ والتي أودت بإرهابيين خطرين ينتميان إلى تنظيم «داعش»، أحدهما صانع متفجرات للتنظيم، من بينها كميات استخدمت في استهداف المسجد النبوي وجامع قوات الطوارئ في عسير ٢٠١٥، إذ قتل خلال تلك العملية الأمنية التي بادر الإرهابيان بإطلاق النار على رجال الأمن، المطلوب في قائمة «التسعة» المعلن عنها مطلع شباط (فبراير) ٢٠١٦ الإرهابي طايع سالم يسلم الصيعري، خبير المتفجرات، إضافة إلى الإرهابي طلال سمران الصاعدي، فيما ضُبط في المنزل، بحوزة الإرهابيين، حزامان ناسفان في حال تشريك كاملة وتم إبطالهما، وقنبلة يدوية محلية الصنع، وحوضان صغيران بهما مواد يشتبه بأن تكون كيماوية تستخدم لتصنيع المواد المتفجرة من أحزمة وعبوات ناسفة.

كما أطاحت وزارة الداخلية السعودية بأربع خلايا عنقودية إرهابية تضم ١٨ إرهابياً بينهم ١٥ سعودياً، في عملية أمنية استمرت خمسة أيام في أربع مناطق بالمملكة، تمكنت فيها من مصادرة أسلحة خطرة، في واحدة من العمليات الكبيرة التي تنفذها سلطات الأمن السعودي، وذلك في فبراير ٢٠١٧ إذ كشفت الجهات الأمنية السعودية عن الإطاحة بأربع خلايا عنقودية إرهابية في مناطق مكة المكرمة، والمدينة المنورة، والرياض، والقصيم، نشط عناصرها بأدوار متنوعة، كتوفير مأوى للمطلوبين أمنياً، ومنهم طايع بن سالم بن يسلم الصيعري، الذي قتل في دهم وكر إرهابي بحي الياسمين في ٧ كانون الثاني (يناير) ٢٠١٧، والانتحاريان اللذان فجرا نفسيهما باستراحة الحرازات بمحافظة جدة، «خالد غازي حسين السرواني، ونادي مرزوق خلف المضياني العنزي، سعوديا الجنسية، والمعلن عنه في ٢١ يناير ٢٠١٧»، واختيار ورصد الأهداف وتمريرها للتنظيم في الخارج، والدعاية والترويج للفكر الضال لتنظيم «داعش» الإرهابي في الإنترنت، وتجنيد أشخاص لمصلحة التنظيم والتحريض على المشاركة في القتال بمناطق الصراع، وتوفير الدعم المالي لهم وأنشطتهم الإرهابية، مع امتلاك بعض عناصرها خبرات في صناعة الأحزمة الناسفة والعبوات المتفجرة، وتحضير الخلائط المستخدمة في تصنيعها وتأمينها للانتحاريين وتدريبهم على استخدامها. وبلغ عدد عناصر هذه الخلايا المقبوض عليهم ١٨ شخصاً، منهم اثنان من الجنسية اليمنية، وآخر سوداني الجنسية، والبقية من الجنسية السعودية كما أسفرت العملية الأمنية عن ضبط عدد من الأسلحة الآلية، وأسلحة بيضاء ذات نوعية خطرة، إضافة إلى مبالغ مالية كبيرة تجاوزت مليوني ريال سعودي، فيما أكدت وزارة الداخلية إحالة المتورطين فيها للقضاء الشرعي لينالوا جزاءهم العادل.

وفي أيلول (سبتمبر) الماضي أحبطت السلطات السعودية مخططين أحدهما يتعلق بأنشطة استخباراتية تقوم بها مجموعة من الأشخاص لمصلحة جهات خارجية وألقت القبض على سعوديين وأجانب، والثاني مخطط إرهابي لتنظيم «داعش» يستهدف مقرين تابعين لوزارة الدفاع في الرياض بتفجيرين انتحاريين كُلف بتنفيذهما اليمنيان أحمد ياسر الكلدي وعمار علي أحمد اللذين أوقفا مع سعوديين اثنين، وكشفت الجهات الأمنية السعودية عن رصد رئاسة أمن الدولة أنشطة استخباراتية لمجموعة من الأشخاص لمصلحة جهات خارجية ضد أمن المملكة ومصالحها ومنهجها ومقدراتها وسلمها الاجتماعي بهدف إثارة الفتنة والمساس باللحمة الوطنية، مؤكدة إيقاف المتهمين بذلك، كما أعلنت في الوقت ذاته عن اكتشاف وإحباط مخطط إرهابي لتنظيم داعش الإرهابي كان يستهدف مقرين تابعين لوزارة الدفاع في الرياض بعملية انتحارية بواسطة أحزمة ناسفة، وأسفرت نتائج العملية الأمنية، بحسب البيان المعلن آنذاك، عن القبض على الانتحاريين المُكلفين بتنفيذها قبل بلوغهما المقر المستهدف، وتحييد خطرهما والسيطرة عليهما من رجال الأمن، فيما اتضح من التحقيقات الأولية أنهما من الجنسية اليمنية وأن اسميهما يختلفان عما هو مدون في إثباتات الهوية التي ضبطت بحوزتهما، كما ألقي القبض في الوقت ذاته على شخصين سعوديين ويجرى التثبت من علاقتهما بالانتحاريين المشار إليهما آنفاً، وما كانا سيقدمان على ارتكابه، فيما تم ضبط حزامين ناسفين (يزن كل واحد منهما سبعة كيلوغرامات)، إضافة إلى تسع قنابل يدوية محلية الصنع، وأسلحة نارية وبيضاء، إلى جانب ضبط استراحة في حي الرمال في مدينة الرياض، اتخذت وكراً للانتحاريين والتدرب فيها على ارتداء الأحزمة الناسفة وعلى كيفية استخدامها.

وامتداد للضربات الأمنية الاستباقية من القوات السعودية، كشفت رئاسة أمن الدولة عن تفكيك خلية إرهابية في العاصمة الرياض مرتبطة بتنظيم «داعش»، وذلك مطلع تشيرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٧، كما تمكنت من القبض على خمسة أشخاص، ودهم ثلاثة مواقع مرتبطة بالخلية الإرهابية التابعة للتنظيم «الإرهابي» في الخارج، إضافة إلى قتل اثنين من أفراد التنظيم في موقعين منفصلين، مع ضبط سلاحي رشاش كلاشنكوف، وذخيرة حية، وأسلاك تستخدم في التشريك،

وصواميل معدنية، ومواد كيماوية تستخدم في صناعة المتفجرات، وعبوات تحوي مياهاً مقطرة، وسوائل حارقة، وقوالب حديدية لاصقة بكميات كبيرة تستخدم كعبوات متفجرة.

وسجلت القوات الأمنية السعودية أخيراً، موقفاً حازماً تجاه إرهابيي محافظة القطيف، وذلك بإيقاف عدد من المطلوبين ومثيري الشغب في المنطقة، كما تمكنت الأجهزة الأمنية السعودية من تطهير حي المسورة في بلدة العوامية التابعة لمحافظة القطيف (شرق السعودية) من الإرهابيين المتحصنين فيه، ذلك بعد أن شهدت بلدية العوامية هجمات إرهابية متتالية نفذها إرهابيون استهدفت رجال أمن ومدنين.

غياب المحفزات يسرب كفاءات رئاسة الحرمين

المصدر: جريدة الوطن الأحد ١١ جمادى الأول ١٤٣٩هـ - ٢٨ يناير ٢٠١٨م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=328163&CategoryID=5

الرياض: عبدالله بن فلاح
شكت الرئاسة العامة لشؤون الحرمين الشريفين، من تسرب بعض الكفاءات الإدارية والعلمية لعدم وجود محفزات للبقاء على رأس العمل، فضلا عن قلة الوظائف العليا والقيادية والفنية، وأكدت حاجتها إلى المزيد من الحراسات، لتتولى حراسة الأماكن التابعة للرئاسة ومرافق الحرمين الشريفين .
وأوضحت الرئاسة في تقريرها السنوي ١٤٣٧ /١٤٣٨، أنه بالرغم من تخصيص ٤٠٠٠ وظيفة بهدف زيادة القوى العاملة اللازمة لتشغيل المشاريع التي يتم تنفيذها، إلا أنه تم اعتماد ألف وظيفة تمثل نسبة ٢٥ % فقط من المستهدف.
شكت الرئاسة العامة لشؤون الحرمين الشريفين معاناتها من قلة الوظائف العليا والقيادية والفنية، وأكدت حاجتها للمحفزات التي تحد من تسرب الكفاءات ، وللمزيد من حراسات الأمن العام، لتتولى الأماكن التابعة للرئاسة ومرافق الحرمين الشريفين .
وأوضحت الرئاسة في تقريرها السنوي ١٤٣٧ /١٤٣٨، أنها تقوم بمهامها واختصاصاتها، وتطرح عدداً من فرص التحسين لمواجهة التحديات التي تعترض طموح الرئاسة في تقديم أرقى الخدمات وفق أعلى المستويات.
وأضافت الرئاسة أنه بالرغم من تخصيص ٤٠٠٠ وظيفة بهدف زيادة القوى العاملة اللازمة لتشغيل المشاريع التي يتم تنفيذها، إلا أنه تم اعتماد ألف وظيفة تمثل نسبة ٢٥% فقط من المستهدف رغم الانتهاء من المشاريع بنسبة ٩٠.%
تحديات تواجهها الرئاسة
01الزيادة الكبيرة والملحوظة في أعداد قاصدي الحرمين الشريفين على مدار العام
02 تطلع الحجاج والمعتمرين والزوار إلى المزيد من الخدمات المتميزة
03سرعة وسهولة انتقال ضيوف الرحمن من سكنهم إلى الحرمين الشريفين
04اعتماد الرئاسة بالمقام الأول على التمويل الحكومي
05تنفيذ المبنى المعتمد لمكتبة الحرم المكي الشريف في التوسعة الشمالية
06تخصيص ٤٠٠٠ وظيفة للرئاسة لزيادة القوى العاملة اللازمة لتشغيل المشاريع
07سرعة تنفيذ المبنى المعتمد للرئاسة في التوسعة الشمالية
08قلة الوظائف العليا والقيادية والفنية
09الحاجة لحراسات أمنية عسكرية من الأمن العام
10تسرب بعض الكفاءات الإدارية والعلمية لغياب المحفزات
11صعوبة وصول العاملين بالرئاسة للحرمين الشريفين لشدة الزحام وغلاء المواصلات
12عدم كفاية المدرسين والموجهين بالمسجد الحرام والمسجد النبوي

13العجز في أعداد هيئة التدريس في كليتي الحرم المكي والمسجد النبوي ومعهد المسجد النبوي
14الحاجة لإنشاء مبنى الكلية والمعهد وضعف ومحدودية وسائل التعليم
15قلة الاعتمادات لبند ١٠٥ خفض عدد الموسميين والموسميات خلال المواسم
16انخفاض مخصصات خارج الدوام ومكافأة المواسم

١٤٠ قضية سمسرة أمام المحاكم في عام .. ٦٥ ٪ منها نزاعات عقارية

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد ١١ جمادى الأول ١٤٣٩هـ - ٢٨ يناير ٢٠١٨م
http://www.aleqt.com/2018/01/27/article_1321911.html

عبد السلام الثميري من الرياض

بلغ عدد قضايا السمسرة التي استقبلتها المحاكم السعودية خلال العام الهجري الماضي، نحو ١٤٠ قضية، حيث استحوذت الخلافات والنزاعات على العمولات في القطاع العقاري والمقاولات على نحو ٦٥ في المائة من هذه القضايا.

وحسب إحصائية عدلية - اطلعت "الاقتصادية" عليها - استقبلت المحكمة التجارية في الرياض ٤٨,٦ في المائة من هذه القضايا بـ٦٨ قضية، تلتها المحكمة التجارية في الدمام بـ٢٦ قضية .

واستقبلت المحكمة العامة في أبها ١٦ قضية، تليها المحكمة التجارية في جدة بتسع قضايا، ثم محكمتي بريدة ومكة بست قضايا، وحائل بأربع قضايا، فمحكمتي المدينة وتبوك بقضيتين لكل منهما. فيما سجلت المحكمة العامة في الجوف قضية واحدة .

إلى ذلك، كشفت منصة ذكاء الأعمال في وزارة العدل، عن ارتفاع الأحكام الصادرة في محاكم المملكة خلال الشهر المنصرم ربيع الآخر ٢١ في المائة، حيث سجلت ما يقارب الـ٧٠٦١١ حكمًا، مقابل ٥٥٧٣١ حكمًا في الفترة نفسها من العام الماضي، وتنوعت الأحكام الصادرة بين حقوقية، استحكام، جزائي، دعاوى، إنهاءات، تنفيذ، وتجارية.

وتصدرت الأحكام الحقوقية القائمة بـ ٢٧٦٤٤ حكمًا، تليها الإنهائية بـ ٢٢٣٩٠ إنهاءً، ثم الجنائية بـ ١٨٥٢١ حكمًا، ثم التجارية بـ ٢٠٥٦ حكمًا.

واستحوذت منطقة مكة المكرمة على العدد الأكبر من الأحكام بـ ١٨٩٥٨ حكمًا، تليها منطقة الرياض بـ ١٧٨٠٥ أحكام، ثم المنطقة الشرقية بـ ٨٥٢٩ حكمًا.

وجاءت منطقة عسير في المرتبة الرابعة بـ ٥٤٣١ حكمًا، تليها منطقة المدينة المنورة بـ ٤٧٥٢ حكمًا، ثم منطقة القصيم بـ ٣٤٨٠ حكمًا، ثم منطقة جازان بـ ٣٣٤٥ حكمًا.

وسجلت منطقة تبوك ٢٥٤٧ حكمًا، تليها منطقة حائل بـ ١٥٦٠ حكمًا، ثم منطقة الجوف بـ ١٣٢٤ حكمًا، ثم منطقة نجران بـ ١١١٧ حكمًا، فمنطقة الحدود الشمالية بـ ٩٩٥ حكمًا.

وبلغ عدد الأحكام التي سجلتها منطقة الباحة ٧٦٨ حكمًا، مسجلة أقل الأحكام في المناطق في الفترة نفسها.

يذكر أن وزارة العدل اعتمدت نحو ٢٧ مشروعاً تطويرياً للمحاكم، منها مشروع إعادة تصنيف الدعاوى والمنازعات التي تنظرها المحاكم، وإيجاد تقسيم موضوعي وإجرائي لها؛ يراعى فيه التيسير على المتقاضين وطالبي الخدمة من خلال تقليل الإجراءات في القضايا الإنهائية التي تقوم على مجرد إثبات الوقائع وتوثيقها دون وجود نزاع أو خصومة، وبهذا يمكن الإسهام في الحد من تدفق القضايا.

ولدى الوزارة عديد من المشروعات التي اعتمدت لتحقيق هدف الحد من تدفق الدعاوى، كمشروع الإسناد القضائي، الذي يهدف كذلك إلى تطوير وتحسين أداء العمل في المحاكم ورفع مؤشر الإنجاز، كما يدعم المشروع إجراءات التقاضي في مرحلة ما قبل المرافعة لدى القضاء.
المشروع يعمل على هندسة الإجراءات بما يسهم في تقليل التدفق القضائي للدعاوى على المكاتب القضائية إلا بعد جاهزيتها للنظر القضائي.
ولدى وزارة العدل مشروع الخدمات الشاملة ومشروع تطوير الدوائر القضائية إدارياً وغيرهما، وجميعها داعمة للحد من تدفق القضايا.
كما أطلقت وزارة العدل خدمة الرسائل النصيّة (SMS) التي تصل إلى هواتف المستفيدين، وتتضمن الخدمة ١٠ أنواع من الإشعارات العدلية التي تُطلع المستفيدين على مسار طلباتهم بالكامل، وتغنيهم عن الزيارات المتكررة للمحكمة.

كيف الحال

إلى أين نحن ذاهبون بنظامنا الصحي؟

المصدر: جريدة الرياض الأحد ١١ جمادى الأول ١٤٣٩هـ - ٢٨ يناير ٢٠١٨م
http://www.alriyadh.com/1657737

د. عبدالله الحريري

لقد كان السؤال الذي يدور في ذهني هل نظامنا الصحي في خطر؟ وإلى أين ذاهب ذلك النظام بنا؟ وإلى أين ستذهب سياسات الدولة الصحية وخططها ومواردها بالنظام الصحي؟ ومن يقود النظام الصحي؟

منذ أن صدر النظام الأساسي للحكم (دستور المملكة المدني) والدولة قد أخذت على عاتقها كدولة متطورة، أهمية العناية بالصحة العامة بمفهومها الشامل وأيضاً الرعاية الصحية لكل مواطن وكفلت ذلك الحق وعملت على العناية به وتوفيره وأسست له في الدستور مادتين هي المادة السابعة والعشرون والمادة الواحدة والثلاثون من باب الحقوق والواجبات وهذا يعني بشكل واضح ومباشر أهمية صحة الإنسان وأنها أولوية دستورية وحق مكتسب للمواطن، بل أستطيع أن أزيد على ذلك وأقول إن الدستور الذي هو النظام الأساسي للحكم تجاوز في العموم هذه المادتين إلى مواد أخرى تكفل وتحمي الإنسان وصحته من أي مؤشرات سواء بيئية أو اقتصادية أو اجتماعية وتحقق له الأمن والتمتع بحقوقه وتصونها وتنظم السلوكيات والتعاملات وتؤكد حقوقه في الوطنية والمواطنة وهذه العناصر والمواد إذا نظرنا لها من المنظور الشامل للصحة العامة فسنجد أنها تجاوزت المفاهيم المحددة أو الضيقة إلى ما هو أشمل وهي كل ما يتعلق بالإنسان وسلامته وصحته من الناحية البدنية والنفسية والاجتماعية وضمان المساواة والعدالة في الحصول على الرعاية الصحية وتحقيق الرفاه والسعادة للناس.

اليوم كل الدساتير والأنظمة سواء صحية أو عامة تؤكد على سلامة وصحة الناس من منطلق أن الصحة السليمة جزء لا يتجزأ من التنمية البشرية المتطورة وأن أي اعتلال في الصحة سيؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على التنمية الشاملة لأي بلد بل سيقوده للوراء والجاهلية المعرفية ويبطئ في مستويات النمو في السلوك المنتج والمبدع.

أتساءل إلى أين نحن ذاهبون بنظامنا الصحي؟

اليوم هناك خلل واضح في النظام الصحي على مستوى المفهوم وأيضاً على مستوى التطبيق ومن ثم الحكومة والمحاسبة، فاللاعبون والمنظرون والعاملون عليه والمستشارون كثر، وكل وزارة وهيئة تخطط وتنظم وتقنن وتصدر نظاماً وقانوناً وتعميماً عن وعلى الصحة، والمواطن المسكين يريد صحة عامة وجودة حياة وسهولة الوصول إلى الخدمة.

هناك خلط ما بين مفهوم الصحة العامة التي هي من اختصاص النظام الصحي والقائمين عليه وبين الرعاية الصحية التي هي من اختصاص مقدمي الخدمة الصحية، وخلط آخر في الأدوار ما بين التشريعات والقوانين الصحية والتي هي من اختصاص النظام الصحي والجهة القائمة عليه كالمجلس الصحي السعودي وبين التنظيم والإشراف والمتابعة والتي هي من اختصاص وزارة الصحة بالتحديد كما ورد في النظام الصحي السعودي وهناك خلط في الأدوار ما بين دور وزارة الصحة المسؤولة عن الرعاية الصحية في المملكة حسب النظام الصحي وبين مقدمي الخدمات من القطاعات العسكرية والتعليمية التي دورها يتبع للاختصاصات النوعية للجهات التابعة لها والتي ليست من مسؤوليتها بشكل مباشر تقديم الرعاية الصحية لعامة المواطنين والمقيمين كوزارة الصحة.. وهناك تعارض مصالح علني وآخر غير علني وأيضاً تضارب في الأدوار وتقاطعات جعلت من نظامنا الصحي من أضعف الأنظمة مقارنة بالدول المتقدمة.

•العمل والتنمية الاجتماعية" توقع مذكرة تفاهم لتدريب وتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ١٢ جمادى الأول ١٤٣٩هـ - ٢٩ يناير ٢٠١٨م
http://www.alriyadh.com/1658054

الرياض- راشد السكران
أبرمت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ممثلة بمكتب الإشراف الاجتماعي النسائي بمنطقة الرياض، مذكرة تفاهم مع مبادرة "سعي الهمم" لتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة من نزلاء مراكز التأهيل الشامل.

وتهدف الاتفاقية إلى دمج هذه الفئة بالمجتمع، وتعزيز قدراتهم عن طريق إلحاقهم بدورات مكثفة تنتهي بالتوظيف، حيث تم ترشيح ١٢ متدربًا للالتحاق بالبرنامج في مرحلته الأولى.

يذكر أن مبادرة "سعي الهمم"، هي مبادرة غير ربحية تسعى لاستثمار طاقات ذوي الإعاقة وقدراتهم، عبر دعمهم وتدريبيهم وتسهيل إيصالهم بجهات وقطاعات التوظيف، وضمان حقوقهم عن طريق مختصين بذوي الإعاقة.

وتسعى وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، إلى دعم عمل الأشخاص ذوي الإعاقة في منشآت القطاع الخاص، من خلال تطوير السياسات والأنظمة والإجراءات والآليات لتوفير فرص عمل مناسبة ومستدامة، وتشجيع تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة بتطبيق القوانين والتشريعات التي تحفظ حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتوفر لهم معايير الصحة والسلامة المهنية بالشراكة مع صندوق تنمية الموارد البشرية "هدف".

"العمل": برنامج حماية الأجور للعمالة المنزلية يحفظ حقوق طرفي العلاقة التعاقدية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ١٢ جمادى الأول ١٤٣٩هـ - ٢٩ يناير ٢٠١٨م
http://www.alriyadh.com/1658042

الرياض - واس
أوضح المتحدث الرسمي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية خالد أباالخيل، إن برنامج حماية الأجور للعمالة المنزلية يأتي في إطار سعي الوزارة لحفظ حقوق أطراف العلاقة التعاقدية من العمالة المنزلية وأصحاب الأعمال، وتوثيق عقود التوظيف لتلك العمالة إلكترونيًا؛ حيث يتم من خلال إصدار بطاقات مسبقة الدفع لرواتب العمالة المنزلية، تحويل الرواتب لحساباتهم البنكية، وضمان تحصيلهم لأجورهم وحمايتها.

وبيّن أن برنامج "حماية الأجور للعمالة المنزلية"، الذي أطلقته وزارة العمل والتنمية الاجتماعية مؤخرًا يُلزِم أصحاب العمل (الأفراد) بإصدار بطاقة مسبقة الدفع لرواتب العامل أو العاملة المنزلية فور قدومهما للمملكة، إذ يتعين على صاحب العمل الاشتراك بالمنتج المخصص لذلك لدى البنوك، ثم الدخول على بوابة "مساند" الإلكترونية : www.musaned.com.sa، وإنشاء عقد توظيف إلكتروني، وتحديد الراتب الشهري للعامل، وبعد ذلك توثيق العقد في الموقع وطباعة نسخة منه.

وأشار المتحدث الرسمي إلى، أن البرنامج يشمل جميع العمالة المنزلية في المملكة، وسيكون الإلزام فيه بشكل تدريجي، حيث منحت الوزارة مهلة ٦ أشهر لأصحاب العمل (الأفراد)، الذين لديهم عمالة تتواجد حاليًا داخل المملكة لإصدار بطاقة مسبقة الدفع لرواتبهم، قبل انتهاء فترة ستة أشهر من تاريخ الإطلاق.

وأوضح أن البرنامج يهدف إلى حفظ حقوق طرفي العلاقة التعاقدية، وتحسين بيئة العمل للعمالة المنزلية، ورفع مستوى الأمان الوظيفي لهم، وتعزيز مبادئ حقوق الإنسان في المملكة، مضيفًا أنه سيتم تقديم خدمة توثيق عقود التوظيف عبر بوابة "مساند" الإلكترونية ، وتطبيق "مساند" على الهواتف الذكية.

وجدّد دعوته لكافة المرخص لهم من مكاتب وشركات الاستقدام، بتوعية عملائهم بالحقوق والواجبات المترتبة على العلاقة التعاقدية مع عمال الخدمة المنزلية، وتوعية عمال الخدمة المنزلية بالحقوق والواجبات المترتبة على العلاقة التعاقدية.

ويمكن لطرفي العلاقة الإبلاغ عن المخالفات أو المشكلات التي تواجههم من خلال القنوات الرسمية لتقديم البلاغات، أو عبر مركز الاتصال الخاص بخدمة العملاء (١٩٩١١).

وزير الصحة يرعى منتدى الطب والقانون في الرياض تحت شعار "اعرف حقوقك".. مارس المقبل

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ١٢ جمادى الأول ١٤٣٩هـ - ٢٩ يناير ٢٠١٨م
http://www.alriyadh.com/1658025

الرياض – محمد الحيدر
تنطلق في الرياض خلال الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ مارس المقبل فعاليات "منتدى الطب والقانون" في دورته الرابعة، تحت رعاية وزير الصحة د. توفيق الربيعة، وبشراكة استراتيجية مع مؤسسة سلطان بن عبدالعزيز آل سعود الخيرية والمركز السعودي لسلامة المرضى، وبتنظيم مركز القانون السعودي.

وتتضمن فعاليات المنتدى العديد من الجلسات المهمة بواقع ٢٠ ساعة معتمدة تستهدف رفع مستوى الثقافة الحقوقية لجميع العاملين والمنتسبين والمستفيدين من القطاع الطبي بشكل عام، وتمتين العلاقة ما بين مختلف الأجهزة ذات العلاقة بالعمل الطبي، وتسليط الضوء على الظروف الاجتماعية والقانونية لعمل المرأة في القطاع الطبي.

وأكد د.عبدالإله الهوساوي مدير عام المركز السعودي لسلامة المرضى أن شراكة المركز في فعاليات المنتدى تأتي في إطار رسالته كحلقة وصل وتنسيق بين منظمي الخدمة ومقدمي الخدمة سواءً في القطاع الصحي الحكومي او الخاص، وكل ذلك يتمحور حول المرضى وعائلاتهم لتمكينهم وضمان سلامتهم، حيث سيعمل المركز على الاستعانة بالجهات الداخلية والدولية ذات الخبرة في المجال لدعم سلامة المرضى، كما يعمل على تطويرالسياسات والإجراءات والممارسات الطبية في مجال سلامة المرضى بالمنشآت الصحية، إضافة إلى إجراء البحوث والدراسات النظرية والميدانية المتعلقة بالسلامة، وتعزيز أمان المرضى والزوار والعاملين في المنشآت الصحية، ونشر أفضل الممارسات في هذا المجال وتعميمها على جميع المؤسسات الصحية بالمملكة.

وأشار هوساوي إلى أن المملكة في عهدها الجديد ورؤيتها الطموحة ٢٠٣٠ تجعل من سلامة المرضى هدف أصيل وشبكة أمان لأي نظام صحي، لذلك فإن من أبرز المهام الأساسية للمركز السعودي لسلامة المرضى هي العمل على وضع وتطوير الاستراتيجية الوطنية لسلامة المرضى والحد من الأخطاء الطبية.

وأضاف أن المنتدى يناقش في ٢٠ ساعة معتمدة وموزعة على أيامه الثلاثة العديد من القضايا المهمة التي ينبغي أن يكون جميع من لهم علاقة بالقطاع الطبي على دراية كافية بها، ومن بينها: حقوق الممارس الصحي وواجباته، حقوق المريض، حقوق المرأة العاملة في المجال الطبي، المسؤولية الاجتماعية، شركات الأدوية وأثرها على صناعة الطب، المسؤولية

الاجتماعية في هذا القطاع الحيوي، إدارة الجودة والنوعية وأثرها في التطوير، الأخطاء الطبية، العلاقة ما بين الطب والقانون، وأخيرًا شركات التأمين وأثرها على صناعة الطب.

وعن الرؤية لهذا المنتدى لفت هوساوي انها تركز على القضاء على الأخطاء الطبية والأضرار الناتجة عنها في النظام الصحي السعودي وتتسق مع إطلاق المركز السعودي لسلامة المرضى، الذي يُعتبر أحد أهم الخطوات التي شهدها القطاع الصحي بالمملكة في رحلته التحولية إلى نظام فعّال ذي جودة وسلامة عاليتين، ومكملًا لمنظومة تحسين الجودة والسلامة في القطاع الصحي بالمملكة.

بدوره أوضح صالح الخليفي مدير عام مؤسسة سلطان بن عبدالعزيز آل سعود الخيرية أن الشراكة الاستراتيجية للمؤسسة في تنظيم الدورة الرابعة للمنتدي تأتي في إطار اهتمامها بتطوير منظومة الرعاية الصحية في المملكة وبناء جسور من التعاون والتكامل مع القطاعات المعنية حكومية كانت أم علمية، بحثية أو أهلية لتحقيق ذلك الهدف.

وأضاف بأن المؤسسة بتوجيه من الأمير خالد بن سلطان رئيس مجلس الأمناء، ومتابعة الأمير فيصل بن سلطان الأمين العام تتبنى استراتيجية تنموية تستهدف الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة من خلال عدة محاور ذات علاقة ببناء الإنسان كالصحة والثقافة والتعليم والرعاية الاجتماعية، وفي هذا الإطار تمكنت المؤسسة من بناء شراكات طويلة المدى مع مؤسسات ومنظمات وهيئات محلية ودولية.. لافتًا في هذا السياق إلى تناغم أهداف منتدى "الطب والقانون" مع رسالة المركز السعودي لسلامة المرضى والذي تستضيفه مدينة سلطان بن عبدالعزيز للخدمات الإنسانية.

من جانبه، وجه المحامي ماجد قاروب رئيس مركز القانون السعودي للتدريب، الشكر والتقدير إلى وزير الصحة د. توفيق الربيعة، على رعايته ودعمه للمنتدى وإيمانه الكبير بأهدافه وتشجيعه لها، كما ثمَّن في السياق ذاته جهود القائمين على مدينة سلطان للخدمات الإنسانية، وكذا المركز السعودي لسلامة المرضى وجميع المشاركين والرعاة لإيمانهم بأهمية نشر الثقافة القانونية في القطاع الطبي الذي يخدم أربعين مليون مواطن ومقيم وزائر.

وأشار قاروب إلى أن «أعرف حقوقك» ليس مجرد شعار يرفعه المنتدى، لكنه هدف أصيل لنشر الثقافة الحقوقية في المجتمع وختم حديثه بدعوة جميع المهتمين بالقطاع للمشاركه،لافتًا إلى أن قطاع الصحة كان من أكبر القطاعات التي حظيت بحصة كبيرة من ميزانية الدولة، وهو الأمر الذي يؤكد اهتمام جميع قيادات المملكة بالارتقاء بهذا القطاع الحيوي المقبل على شراكات مهمه خصص لها ورش عمل على هامش المنتدى تتعلق بالخصخصة والإدارة الرشيدة والتطوير المؤسسي والتشريعي.

توقيع اتفاقية تعاون مشترك بين المركز السعودي لاعتماد المنشآت الصحية ومدينة سلطان بن عبدالعزيز للخدمات الإنسانية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ١٢ جمادى الأول ١٤٣٩هـ - ٢٩ يناير ٢٠١٨م
http://www.alriyadh.com/1657868

متابعة - الرياض الإلكتروني

وقّع المركز السعودي لاعتماد المنشآت الصحية «سباهي» اتفاقية تعاون مشترك مع مدينة سلطان بن عبد العزيز للخدمات الإنسانية، إحدى مشاريع مؤسسة سلطان بن عبد العزيز آل سعود الخيرية، بحضور صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن سلطان بن عبد العزيز، رئيس مجلس الأمناء. وتهدف الاتفاقية إلى تفعيل العمل المشترك والتعاون المستمر بين الطرفين في كافة المجالات ذات العلاقة بتطوير جودة الخدمات الصحية وسلامة المرضى بالمملكة العربية السعودية. كما تستهدف الاتفاقية الدفع بالقطاع الصحي بمدينة سلطان إلى أعلى المستويات، لتحقيق مجتمع صحي وحيوي. وقد وقع الاتفاقية بالنيابة عن سعادة الدكتور سالم الوهابي مدير عام المركز، الدكتور احمد العتيبي نائب المدير العام، ومن جانب مدينة سلطان الأستاذ عبدالله بن حمد بن زرعة، الرئيس التنفيذي.

وعقب توقيع الاتفاقية تحدث الدكتور أحمد العتيبي، ممثل المركز السعودي لاعتماد المنشآت الصحية، قائلاً: "تؤكد هذه الاتفاقية على سعي المركز السعودي لاعتماد المنشآت الصحية لضمان الوصول إلى المستوى الأمثل من جودة وسلامة خدمات الرعاية الصحية، بالدرجة التي تساعد مدينة سلطان بن عبد العزيز للخدمات الإنسانية في المساهمة في بناء ثقافة الجودة والسلامة ضمن خدماتها الصحية،وبما ينسجم مع رؤية المركز في هذا الخصوص".

ومن جانبه قال الأستاذ عبدالله بن حمد بن زرعة عن الاتفاقية: "إننا سعداء بتتويج التعاون مع "سباهي" من خلال توقيع هذه الاتفاقية التي نواصل من خلالها مسيرة التقدم والعمل على بلورة أهداف وتطلعات مدينة سلطان بن عبد العزيز للخدمات الإنسانية في تقديم أكثر مستويات الرعاية الصحية تميزاً لمختلف فئات المجتمع، من أجل سلامة المرضى."

تجدر الإشارة إلى أن "سباهي" ومدينة سلطان قد اتفقا بموجب مذكرة التفاهم هذه على العمل معاً للارتقاء بالخدمات الطبية بمدينة سلطان وتحقيق شعارها "تحسين رحلة المريض مع كل تجربة علاجية" على أرض الواقع. ويأتي ذلك من خلال تنفيذ العديد من برامج التدريب والتعليم، ومراجعة معايير الجودة وسلامة المرضى، وابتكار المبادرات التي من شأنها أن تساهم في تطوير هذا المجال، وأيضاً مشاركة المجتمع في الفعاليات ذات الصلة. هذا وقد اتفق الطرفان على تشكيل لجنة تنفيذية لمتابعة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه بالمذكرة.

٥٠ باحثا لاستقصاء حالات أبناء شهداء الواجب

المصدر: جريدة الوطن الاثنين ١٢ جمادى الأول ١٤٣٩هـ - ٢٩ يناير ٢٠١٨م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=328258&CategoryID=5

جدة: منال الجعيد
بدأ فريق أكاديمي من جامعة الملك عبدالعزيز، في جدة، بإجراء أول دراسة بحثية ميدانية من نوعها ترصد وتستقصي حالات وأوضاع الطلاب والطالبات من أبناء وبنات شهداء الواجب -رحمهم الله- بالتنسيق مع ٤٦ إدارة تعليمية في جميع مناطق المملكة.

حماية أسر الشهداء

قال المشرف العام على كرسي الأمير نايف بن عبدالعزيز للقيم الأخلاقية، رئيس الفريق البحثي للدراسة، الدكتور سعيد الأفندي، إن مشروع دراسة أوضاع أبناء وبنات شهداء الواجب في مختلف المراحل التعليمية والمناطق، جاء بعد تكليف جامعة الملك عبدالعزيز من وزارة التعليم للقيام بدراسة علمية موسعة لأهالي شهداء الواجب، سعيا إلى تطوير الخدمات المختلفة لأبناء هؤلاء الشهداء، وتحسين الظروف والوسائل المساندة لهم في الجوانب التربوية والنفسية والمادية والاجتماعية، واستجابة لتوجيهات وحرص القيادة على حماية أسر الشهداء وحفظ حقوقهم، مضيفا بأن الكرسي، ممثلا لجامعة الملك عبدالعزيز بجدة، خصص فريقا بحثيا من ٥٠ باحثا رئيسيا ومساعدا ومساندا من مختلف التخصصات التربوية والاجتماعية والنفسية والقانونية، للقيام بهذه الدراسة.

مبادرة وفاء
أوضح الأفندي أن هذه الدراسة البحثية المهمة هي ثمرة تضافر عدة جهود انطلقت بمبادرة من مكتب «وفاء» لرعاية أبناء الشهداء، وتوّجت بتكليف وزير التعليم الدكتور أحمد محمد العيسى لجامعة الملك عبدالعزيز بإجراء الدراسة بشكل عاجل، إذ من المقرر أن تنفذ الدراسة بإشراف مباشر من مدير جامعة الملك عبدالعزيز بجدة، الأستاذ الدكتور عبدالرحمن عبيد اليوبي، وبتمويل كامل من الجامعة، على أن تستغرق الدراسة ٦ أشهر. ومن المتوقع الإعلان عن نتائجها والخروج بتوصياتها في منتصف شعبان المقبل.
وقال رئيس الفريق البحثي، إن الدراسة تهدف إلى قياس مدى التغير في مستوى التحصيل العلمي والسلوكي والنفسي، والحالة المادية والاجتماعية لأبناء وبنات الشهداء، في ظل فقدان رب الأسرة، وذلك لتجويد وتحسين الخدمات المقدمة لهم. وأضاف الدكتور الأفندي، أن المرحلة الأولى من الدراسة انطلقت إحصائيا منذ أكثر من شهر، برصد إجمالي عدد أبناء وبنات الشهداء في مختلف المناطق والمحافظات التعليمية، وتوزيعهم عبر المراحل المختلفة، من مرحلة رياض الأطفال وحتى المرحلة الثانوية والمدارس التي يتبعونها.

تحليل البيانات

أبان الأفندي أنه من المقرر أن تنتهي الفترة الإحصائية للدراسة خلال ١٠ أيام، إذ سيتولى الفريق البحثي تحليل البيانات الإحصائية، والبدء بوضع جداول الزيارات الميدانية، واتخاذ خطوات الرصد العملية ميدانيا، للظروف المادية والتربوية والنفسية والاجتماعية ذات الصِّلة، مضيفا بأن هدف الدراسة الرئيسي هو التوصل إلى صيغة تكاملية بين القطاعات الحكومية من جهة، والقطاعين الحكومي والأهلي من جهة أخرى، لتهيئة الظروف المختلفة لمساندة أهالي شهداء الواجب.
وبيّن الدكتور سعيد الأفندي، أن الفريق العلمي المكلف بهذه الدراسة البحثية يتطلع إلى الخروج برؤية شاملة وكلية لأوضاع أبنائنا وبناتنا من أبناء شهداء الواجب، مع مراعاة الوضوح في العرض والتحليل والاستنتاج والمعالجة.

منهجية وعينة الدراسة
50باحثا وباحثة ومساند للدراسة الميدانية
6 أشهر مدة التنفيذ والرفع بالتوصيات
10 أيام لإنهاء الفترة الإحصائية

المستهدفون:
أبناء وبنات الشهداء في مختلف المناطق من رياض الأطفال وحتى الثانوية
جوانب تغطيها الدراسة
01
البيانات العامة لأبناء وبنات شهداء الواجب
02
التحصيل العلمي
03
الجوانب المسلكية
04
المشكلات النفسية
05
الحالة المادية والاجتماعية

نافذة مواطن

أطباء بلا إنسانية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ١٢ جمادى الأول ١٤٣٩هـ - ٢٩ يناير ٢٠١٨م
http://www.alriyadh.com/1657968

إبراهيم السليمان

في عصرنا هذا أصبح المرض ضيفاً ثقيلاً على غالبية بيوت المجتمع لا سيما مع كل التحولات المناخية والغذائية والبيئية ولا يكاد يخلو منزل من حالة مرضية ابتلاها الله بأحد الأمراض المزمنة أو العارضة وهو ما استدعى أن يكون لأفراد المجتمع مراجعات طبية في المستشفيات والمستوصفات والمراكز الصحية العامة والخاصة وهو أمر من البدهي ألا يكون فيه أي متعة أو تسلية تعود على الزائر لتلك الأماكن بالفرح والبهجة، لذا فالمريض لم يذهب هاويًا أو راغباً في تحقيق أمنية من أماني حياته وكان يتمناها منذ صغره وأيضاً لا ليجد في انتظاره طبيباً يتعامل معه بكل تعال وعنجهية وكأنه يقول لمريضه: كم أنت محظوظ يا هذا فلقد حظيت بفرصة لقائي والجلوس أمامي والنظر لبشاعة سوء أخلاقي، وطبيب آخر مهووس بلغة المال والأعمال ويعتبر مرضاه مجرد «زبائن» سيحققون له أعلى نسب الربحية التجارية فيدخلهم في دوامة المراجعات والتحاليل والأشعة الضرورية وغير الضرورية دون أي رادع ديني يحرك سكون خوفه من الله وكأن المريض هو المسؤول الأول عن تحقيق ثراء هذا المستغل الجشع والذي باع قسمه المهني والإنساني لأجل حصد الأموال الطائلة من جيوب المرضى المساكين، بينما نجد طبيباً آخر قد وضع نفسه تحت ضغوط استغلال اليوم كاملًا فتتوالى قفزاته من عيادة عامة لأخرى خاصة بحثًا عن رفع مصادر دخله فلا يعطي للمريض حقه ووقته المستحق ولا الاهتمام والعناية المطلوبة لتشخيص حالته المرضية أو الاطلاع على تقاريره وفحوصاته الطبية فيسقط في دوامة الإهمال وعدم كفاية الوقت مما يضطره لإيكال مهامه الرئيسية لفريق تمريضه.

عزيزي الطبيب من الفئات التي ذكرتها أعلاه أن المريض لم يلجأ لك بعد الله إلا لاشتداد سوء حالته الصحية ويرى فيك بلسماً لآلامه وجراحه وبأمر الله سببًا في شفائه واحتواء تساؤلاته وتبديد قلقه وتطمين أهله وأحبابه، فاهبط من على سحب الغرور والطمع والإهمال لملامسة أرض الهموم وواقع اضطرار المرضى مكروهين لزيارتكم فبروا بقسمكم الذي عاهدتم الله عليه في أن تكونوا رسل إنسانية ورحمة، وبما أن مقالي يتناول تلك الفئة المقززة من الأطباء لابد لي من أن أبعث برسالة شكر وتقدير وامتنان لأطباء عظام حملوا على عاتقهم عناء الطبابة الحقيقية بإنسانيتها ورحمتها وثقل رسائلها السامية وقاموا بتخفيف معاناة وآلام مرضاهم واجتهدوا في رسم ابتسامة الأمل على وجوههم، فهؤلاء هم من قدموا لنا أسمى معاني الإنسانية حين جعلوا من حياة مرضاهم بستانًا يزرعون فيه بذور الأمل والرحمة والإنسانية.

لماذا تزداد الدول الفقيرة فقراً؟

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ١٢ جمادى الأول ١٤٣٩هـ - ٢٩ يناير ٢٠١٨م
http://www.alriyadh.com/1657967

د.عبد الله القفاري

بلدان الفقر لن تطعمها ديموقراطيات بلا أنياب.. وهي بدورها ستتحول لمعبر لمشروعات فساد أخرى، وبالديموقراطية المزيفة سيتواصل نفوذ ذات القوى المتحكمة بالمجال العام بالمال الفاسد وشراء الذمم حتى تحت ظلال عنوان ديموقراطي مفرغ من مضمونه..

لطالما جاء السؤال: لماذا دول كثيرة في العالم، ما زالت تعاني من الفقر رغم مواردها الطبيعية الهائلة.. بل إن بعضها تزداد فقراً، وتتمدد هذه الظاهرة في دول عديدة في إفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية، حيث ما زالت دول عديدة ترزح في أوحال الفقر والفاقة.

وإن كانت بعض الدول العربية أفضل حالاً، إلا أن منها اليوم ما يكاد يعيش حالة الكفاف والأوجاع المستمرة لأسباب كثيرة، إلا أن السؤال يظل قائماً. كيف لبلدان تتوافر لها مقومات كبيرة للنهوض ما زالت تسجل معدلات سريعة في زيادة نسبة الفقر والفقراء؟!

في دراسته لحالة دولة الكاميرون الإفريقية، بلاد الكاكاو والبن والقطن، يذهب الاقتصادي «مانكور أولسون» إلى أن أكبر ما يعوق النمو في الكاميرون هو الاستيلاء على المال العام.. وهو مسلسل يتفشى من رأس الهرم.. مروراً بالمسؤولين في الحكومة، وحتى القاعدة الاجتماعية العريضة التي تولدت لديها ثقافة الاستيلاء على كل ما يمكن نهبه، بغض النظر عن معنى النفع العام لهذا المال أو احترام حيازته تحت مسؤولية نظام وقانون لم يعد فاعلاً.

ويضيف «أولسون»: أنه لن يكون من الغريب أن يدفع المسؤول هناك بعجلة الاقتصاد عبر قروض واستثمارات، إلا أنه أيضاً يعلم أنه بهذا سيحصل على نصيبه من الكعكة الكبيرة!!

وهذا بدوره سيزيد من فرص الفساد لأن الكعكة ستصبح أكبر.

إنها متوالية الفساد، التي توزع حصصها على قطاع أوسع لاستمرار دورة الفساد ولضمان تمرير عملياته. وهذا بدوره لن يتوقف عند هؤلاء، ولكنه يصل إلى شرائح أصغر من موظفين يدخلون تلك الحلقات عبر الرشى وتخطي النظام

والقانون.. لتصبح تلك النماذج عنواناً لافتاً في مجتمع يتحول تدريجياً إلى إنكار مفهوم المال العام على نطاق أوسع، وسيكون حينها من الصعب محاصرة الفساد أو التحكم به.

وإذ يؤكد هذا الاقتصادي، أن أكبر ما يؤدي لفشل التنمية، ألا يتم دعم وتشجيع المشروعات والأعمال التجارية التي تتوجه للصالح العام.. وأرباب العمل لن يمارسوا أعمالهم التجارية بشكل صحي لصعوبة ذلك في أجواء الفساد والمحسوبيات، وبالتالي لن يدفعوا الضرائب، ومسؤولون في الحكومة سيطلبون تنفيذ مشروعات قد تكون فائدتها متواضعة مهما غطيت ببريق الأهمية بهدف الإثراء غير المشروع من خلال تلك المشروعات، والطلاب في مدارسهم أو جامعاتهم لا يمانعون من الحصول على مؤهلات غير مفيدة.

ليست مشكلة دول كثيرة فقيرة في أن إمكاناتها الطبيعية أكبر بكثير من قدراتها، أو أن بنيتها التحتية ضعيفة والاستثمارات ضئيلة والتعليم ضعيف.. ولكن الأسوأ من هذا أن شبكة الفساد فيها سوف تحيط بكل جهد لتطوير تلك البنية أو جذب الاستثمار أو الارتقاء بمستوى التعليم.

وليس من الجديد أن نسمع عن دور للفساد في عرقلة التنمية، وأن نكتشف أيضاً أن الأنظمة والقوانين - مهما كانت دقتها ووضوحها - عندما لا تحظى بالاحترام والامتثال والتطبيق، فإنا نفهم جزءاً من تلك الهوة الكامنة بين الدول الفقيرة والغنية.. القوانين تبقى نصوصاً جامدة، لا تأثير لها أو مفعول، ما لم تتجسد على أرض الواقع تطبيقاً ومحاسبة.. واحتراماً لسلطة القضاء، الذي يعد رمانة الميزان، التي تعيد للمجتمع توازنه وتدفع به لامتثال نظامه.

إلا أن احترام القانون ليس رهناً فقط بمؤسسة القضاء، خاصة عندما يخضع للسلطة، بل رهن أيضاً بواقع ثقافي واجتماعي وسياسي، فماذا يمكن أن تفعل بسارق صغير أمام مافيات اللصوص الكبار الذين يحظون بالحماية والنفوذ!!

يتساءل «أولسون» عن رأي مناسب يمكنه تحديد ما ينقص العديد من الدول الفقيرة.. وهناك مسميات للعديد من تلك الحلول: كرأس المال الاجتماعي أو بناء الثقة أو حكم القانون.. إلا أنه يقف عند نقطة بالغة الأهمية حيث إن معظم مواطني تلك الدول الفقيرة لا يترددون في القيام بالأعمال التي تسبب الضرر للآخرين سواء بشكل مباشر أو غير مباشر؟ أي بمعنى آخر شيوع ثقافة الفساد، أو تدهور أخلاقيات الحقوق، أو انهيار منظومة الردع الذاتي ووازع الضمير.

وعندها يتوقف «أولسون» عاجزاً عن تقديم وصفة مقنعة سوى أن طريقاً طويلاً ينتظر هذه الدولة أو سواها من الدول الفقيرة، فمرة يستعيد العلاج الغربي السهل الممتنع، السهل تنظيراً والمحتبس تطبيقاً في دول كثيرة.. ليتوقف دون إجابة شافية سوى التعويل على الطريق الشاق أمام هذه الدول لتبدأ مشوارها في علاج مشكلاتها مع الفقر والتنمية!!

أما الديموقراطية، فالتجارب في العديد من الدول المتخلفة أو المسماة تلطفاً بالنامية أكدت أنها ديموقراطيات هشة وعاجزة.. فبلدان الفقر لن تطعمها ديموقراطيات بلا أنياب.. وهي بدورها ستتحول لمعبر لمشروعات فساد أخرى، وبالديمقراطية المزيفة سيتواصل نفوذ ذات القوى المتحكمة بالمجال العام بالمال الفاسد وشراء الذمم حتى تحت ظلال عنوان ديموقراطي مفرغ من مضمونه.

الديمقراطيات الغربية لم تصعد في ظروف دول جنوب الصحراء الإفريقية، هناك قوى تكونت وثقافة تشكلت وصراع تم حسمه.. وهي ديموقراطية بأنياب وحراس شداد.. ومع ذلك فقد رأينا أن المتاجر في بعض الولايات الأميركية تكون أول مشروع نهب وسرقة في حال انقطاع الكهرباء أو هبوب الأعاصير المدمرة.

ابحثوا عن نموذج آخر ربما تجدوه، محدداته الأساسية إعادة بناء ثقافة مجتمع/ وتمكين القواعد الأخلاقية/ وصناعة القدوة/ وبناء دولة مؤسسات غير قابلة للاختراق.

التحالف يعيد لأطفال اليمن براءتهم

المصدر: جريدة الوطن الاثنين ١٢ جمادى الأول ١٤٣٩هـ - ٢٩ يناير ٢٠١٨م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=36275

علي آل شرمة

على العالم إدراك أن أطفال اليمن يعانون وضعا مأساويا، إذ تشير إحصاءات الحكومة الشرعية إلى أن عدد الأطفال الذين يقاتلون في صفوف الانقلابيين تجاوز ٣٠ ألف طفل

من أكبر الجرائم التي اقترفتها ميليشيات الحوثيين الانقلابية في اليمن - ضمن جرائمها غير المسبوقة التي لم يعرف المجتمع اليمني مثيلا لها – تجنيد الأطفال والزج بهم في جبهات القتال الأمامية، دون أن تكون لهم أي سابق خبرة بالأعمال القتالية، سوى دورات تعبئة طائفية لا تتجاوز مدتها في أكثر الأحيان أسبوعين. وهذه الممارسة التي تحرمها كافة الشرائع السماوية، وتجرمها القوانين البشرية، تعني ببساطة وضع حد لمستقبل أولئك الأطفال، بداية بحرمانهم من مواصلة تعليمهم النظامي، وإكسابهم صفات وطبائع لا تتناسب مع أعمارهم، وإجبارهم على تناول العقاقير المهلوسة التي تجعلهم يغيبون عن الوعي، لطرد الخوف عنهم ودفعهم إلى البقاء في ساحة المعركة، وهي عقاقير توفرها لهم طهران، وانتهاء بمقتلهم. حيث تشهد العديد من المدن والمديريات اليمنية بصورة شبه يومية عودة عشرات التوابيت تحمل أطفالا قتلوا في الجبهات.

ولا تقتصر مأساة أولئك الأطفال على القتل فقط، بل إنهم يتعرضون قبل موتهم للكثير من الانتهاكات، مثل الضرب والاعتداء الجنسي، والإجبار على تعاطي المخدرات، وقد وصف كثير من الذين تم أسرهم في ساحات القتال كيف أنهم يكرهون على السير مشيا على الأقدام لمسافات طويلة لعدة أيام متتالية، دون أن يكون معهم ما يكفيهم من الطعام والشراب، وأن الحوثيين خدعوهم بأنهم ذاهبون إلى قتال اليهود والأميركيين، لكنهم يفاجأون بأن من يقاتلونهم هم مواطنون يمنيون مثلهم، ومما يزيد من مأساتهم أن القتل رميا بالرصاص يكون نصيب من يرفض القتال أو يحاول الهرب من الميدان. لذلك تؤكد قيادة التحالف العربي في كثير من تقاريرها أن الأطفال يسارعون إلى تسليم أنفسهم للقوات الموالية للشرعية بمجرد اندلاع المعارك، وأنهم يكونون في حالة يرثى لها من التعب وسوء التغذية. وتبذل قيادة التحالف بدورها الكثير من الجهود من أجل إعادة تأهيل أولئك الضحايا، وعلاجهم من الآثار النفسية التي خلفتها في نفوسهم تلك التجربة الرهيبة التي مروا بها، بل إن قوات التحالف العربي في تعز وغيرها أقدمت على فتح فصول دراسية لهم، لترغيبهم في مواصلة تعليمهم، والعودة إلى حياتهم الطبيعية. كما قامت بتسليمهم إلى عائلاتهم وذويهم. أما إصرار الحوثيين على استغلال الأطفال وحرمانهم من مواصلة التعليم فإنه يتسق مع طبيعتهم وتوجهاتهم، فمعظم قياداتهم من الذين لم يحظوا بأي قدر من التعليم النظامي، مثل زعيمهم عبدالملك الحوثي، كما أن وزير التربية الذي قاموا بتعيينه، وهو يحيى الحوثي، لا يحمل مؤهلا دراسيا، والهدف من وجوده على رأس الوزارة هو تحويل التعليم إلى مراكز مذهبية وطائفية.

ومما يؤسف له أن الأمم المتحدة، وهيئاتها المعنية بحماية الطفولة، مثل اليونيسيف وغيرها، اكتفت بإدانة الحوثيين على تلك الممارسات أكثر من مرة، دون أن تتخذ إجراءات فعلية تضمن حماية الأجيال الجديدة من العنف والإكراه على المشاركة في القتال، رغم أنها لم تتردد في فرض عقوبات مشددة على من يتجاوزون القوانين الدولية في حالات مشابهة أخرى، مما يؤكد أن مبدأ تنفيذ القوانين ومعاقبة المتجاوزين بات هو الآخر يخضع لاعتبارات سياسية، تحددها مصالح الدول الكبرى ومنافعها .

لكن على العالم إدراك أن أطفال اليمن يعانون وضعا مأساويا بالغ الخطورة، إذ تشير إحصاءات الحكومة الشرعية إلى أن عدد الأطفال الذين يقاتلون في صفوف الانقلابيين تجاوز ٣٠ ألف طفل، معظمهم تم تجنيده بالإكراه، بعد تناقص عدد

المقاتلين نتيجة لضربات المقاومة الشعبية والنجاحات التي يحققها الجيش الوطني ومقاتلات التحالف العربي، وامتناع القبائل عن إرسال أبنائها إلى جبهات القتال، وهذا الوضع يفرض على المنظمات الإنسانية المختلفة التحرك فورا، ووقف تلك الجريمة التي يمكن أن تشكل خطرا على مستقبل اليمن بعد تجاوز مرحلة الانقلاب، وإن كانت منشآت اليمن ومؤسساتها بحاجة إلى إعادة إعمار، فإن إعادة تأهيل أطفاله وشبابه تبقى أكثر أهمية وأشد إلحاحا، لأنهم المعنيون في الأساس بإحداث أي طفرة ونهضة.

الجدعان: "قيادة المرأة" ستؤثر في تمويل الاستثمارات طويلة الأجل

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ١٢ جمادى الأول ١٤٣٩هـ - ٢٩ يناير ٢٠١٨م

http://www.alhayat.com/Articles/27016155/الجدعان---قيادة-المرأة--ستؤثر-في-تمويل-الاستثمارات-طويلة-الأجل

أكد وزير المالية محمد الجدعان أن قرار السماح بقيادة المرأة السيارة سيكون له أثر كبير في تمويل الاستثمارات طويلة الأجل، بالنسبة إلى القطاع الخاص، لافتاً إلى أن السعودية فتحت أسواقاً مالية للابتكار التقني، من خلال ثماني مبادرات للتغيير.

وأشار الجدعان، لدى مشاركته بالمنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس»، الذي اختتم أخيراً: «أن الحكومة عملت على وضع إطار للخصخصة، من خلال برنامج التحول، الذي يهدف إلى جمع نحو ٧٥٠ بليون ريال (٢٠٠ بليون دولار) على مدى السنوات القليلة المقبلة.«

وأضاف: «لدينا اقتصاد قوي ومرن، وحاجات قوية، ونسبة عجز منخفضة، تمكننا من الصمود أمام الأوضاع المتقلبة الخارجية وتجاوزها»، متناولاً التزام المملكة زيادة الشفافية، بما في ذلك الكشف الكامل عن تقارير الموازنة السعودية هذا العام.

وألقى الضوء أيضاً على إشادة البنك الدولي بالإصلاحات الناجحة التي قامت بها حكومة المملكة عام ٢٠١٧، لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، ما أدى إلى زيادة الإيرادات بنسبة تسعة في المئة بين الشركات الصغيرة، وزيادة الإيرادات بنسبة ١٤ في المئة للشركات المتوسطة.

وأشار إلى الإصلاحات الاقتصادية ومكافحة الفساد، التي تتم على أرض الواقع في شكل فعلي وجاد، مؤكداً أن الفرص متكافئة للجميع، وقال: «ليس لدينا تسامح مع الفساد الذي يهدر الأموال العامة، ونريد ضمان استدامة نمو الاقتصاد الوطني.«

كما تحدث الجدعان عن تطبيق إصلاحات الدعم والحفز لدعم المواطنين والقطاعات التي تحتاج إليها أكثر من غيرها، فضلاً عن برنامج «حساب المواطن»، الذي يدعم الأسر ذات الدخل المنخفض، لمواجهة أية آثار سلبية تنتج خلال مسيرة تطبيق تلك الإصلاحات.

الموافقة على ضوابط تخصيص أموال مجهولي الأبوين لرعاية الأيتام

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ١٣ جمادى الأول ١٤٣٩هـ - ٣٠ يناير ٢٠١٨م
http://www.alriyadh.com/1658327

الرياض - واس
رأس خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - الجلسة، التي عقدها مجلس الوزراء، بعد ظهر اليوم الثلاثاء، في قصر اليمامة بمدينة الرياض.

وفي مستهل الجلسة أطلع الملك المفدى المجلس على نتائج استقباله رئيس مجلس النواب الأمريكي بول رايان، وما جرى خلاله من بحثٍ لمجالات التعاون.

إثر ذلك تطرق مجلس الوزراء إلى مشاركة وفد المملكة في أعمال المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس في سويسرا، لإبراز الإصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها المملكة لبناء مستقبل الاقتصاد فيها، معتمدة على الابتكار لتكون مثالاً يقتدى عربياً وعالمياً، ولتجسد مكانها الحقيقي بين مصاف الدول، وهي تسير بسرعة وجرأة بما تملكه من طاقة شبابية تواكب التطورات العالمية وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

وأوضح معالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عواد بن صالح العواد، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية، عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء استعرض جملة من الأحداث وتطوراتها على الساحتين الإقليمية والدولية، مشيراً إلى ما أكدته المملكة أمام مجلس الأمن الدولي حول بند المناقشة المفتوحة بشأن " الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك المسألة الفلسطينية "، بأن القدس هي العاصمة التاريخية الأزلية لفلسطين، وفقاً للقرارات الدولية، وأن أي إجراء تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلي هو أمر باطل، ولا يؤدي إلاّ إلى إشعال التوتر في منطقة الشرق الأوسط، وإضعاف فرص التوصل إلى حل شامل ودائم يبنى على أساس حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

وبين معاليه أن المجلس أشار إلى ما جاء في بياني قيادة تحالف دعم الشرعية في اليمن، من دعوة لكافة المكونات السياسية والاجتماعية اليمنية إلى التهدئة وضبط النفس والتمسك بلغة الحوار الهادئ، إزاء ما يجري في العاصمة المؤقتة (عدن) وضرورة استشعار المسؤولية الوطنية في توجيه دفة العمل المشترك مع تحالف دعم الشرعية لاستكمال تحرير الأراضي اليمنية كافة ودحر مليشيا الحوثي الإيرانية وتلافي أي أسباب تؤدي إلى الفرقة والانقسام وتقويض مؤسسات الدولة في اليمن، ومطالبة التحالف مجدداً كل الأطراف سرعة إيقاف جميع الاشتباكات فوراً وإنهاء جميع المظاهر المسلحة، وتأكيده أنه سيتخذ كافة الإجراءات اللازمة لإعادة الأمن والاستقرار في عدن، ودعوته إلى التركيز على الأهداف الأساسية وعلى رأسها استعادة الشرعية وحماية مكونات الدولة وإعادة الأمن والاستقرار وحل جميع القضايا عبر الآليات السياسية المتاحة ووفق المرجعيات الثلاث.

وجدد المجلس إدانة المملكة واستنكارها الشديد للتفجيرات التي وقعت في العاصمة الأفغانية كابول، وخلفت عشرات القتلى والجرحى، معبرة عن عزائها ومواساتها لذوي الضحايا وتمنياتها للمصابين بالشفاء العاجل، وتضامنها ووقوفها مع حكومة أفغانستان في مواجهة مختلف أشكال الأعمال الإرهابية.

وأفاد معالي الدكتور عواد بن صالح العواد أن مجلس الوزراء اطلع على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته، ومن بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، وقد انتهى المجلس إلى ما يلي:

أولاً:

قرر مجلس الوزراء الموافقة على إقامة علاقات دبلوماسية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية رواندا، وتفويض معالي وزير الخارجية ـ أو من ينيبه ـ بالتوقيع على (البروتوكول) اللازم لذلك.

ثانياً:

وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي وزير الإسكان ـ أو من ينيبه ـ بالتباحث مع الجانب التونسي في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجالات التعمير والإسكان والبناء بين وزارة الإسكان في المملكة العربية السعودية ووزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية في الجمهورية التونسية ، والتوقيع عليه ، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة ، لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثالثاً:

قرر مجلس الوزراء الموافقة على برنامج تعاون في المجالات الزراعية بين وزارة البيئة والمياه والزراعة في المملكة العربية السعودية ووزارة الزراعة في روسيا الاتحادية ، الموقع في مدينة (موسكو) بتاريخ ١٥ / ١ / ١٤٣٩هـ.

رابعاً:

بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير العدل رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (١٤ ـ ١٧ / ٣٩ / د) وتاريخ ٢٥ / ٣ / ١٤٣٩هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على الضوابط اللازمة لتخصيص أموال مجهولي الأبوين ـ الذين توفوا وليس لهم وارث شرعي ولم يوصوا في شأنها بشيء ـ لمصلحة المؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام.

خامساً:

بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير التعليم ، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (٦ ـ ١٧ / ٣٩ / د) وتاريخ ٩ / ٤ / ١٤٣٩هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على الترتيبات التنظيمية لمعهد العاصمة النموذجي بالرياض ومدارس الثغر النموذجية بجدة.

سادساً:

بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير العمل والتنمية الاجتماعية ، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (١٧ ـ ١٢ / ٣٩ / د) وتاريخ ٩ / ٤ / ١٤٣٩هـ ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على إستراتيجية مجلس التعاون في مجال التنمية الاجتماعية التي اعتمدها المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته (السابعة والثلاثين) يومي ٧ ـ ٨ / ٣ / ١٤٣٨هـ ، في مملكة البحرين.

سابعاً:

وافق مجلس الوزراء على ترقيات وتعيين بالمرتبة الرابعة عشرة، ووظيفتي (سفير) و (وزير مفوض)، وذلك على النحو التالي:

1- ترقية عدنان بن محمود بن محمد عبدالرحمن بوسطجي إلى وظيفة (سفير) بوزارة الخارجية.

2- ترقية المهندس حسان بن رشاد بن عبداللطيف عطيه إلى وظيفة (مدير عام إدارة الطرق والنقل بمنطقة مكة المكرمة) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة النقل.

3- ترقية المهندس عبدالله بن سليمان بن عبدالله السليمان إلى وظيفة (مدير عام إدارة الطرق والنقل بمنطقة الرياض) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة النقل.

4- ترقية عوض بن عبدالله بن سعد الشهراني إلى وظيفة (وكيل الوزارة المساعد للمعاشات والمساعدات) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

5- تعيين الدكتورة هلا بنت مزيد بن محمد التويجري على وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

6- ترقية سعد بن قوزان بن زيد العجمي إلى وظيفة (مدير عام التمثيل الدولي للاتصالات وتقنية المعلومات) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

7- ترقية عبدالعزيز بن سيف بن عبدالله البتال إلى وظيفة (مدير عام المكتب الرئيسي للهيئة بمنطقة الرياض) بالمرتبة الرابعة عشرة بالهيئة العامة للرياضة.

8- ترقية الآتية أسماؤهم إلى وظيفة (وزير مفوض) وهم:

- علي بن محمد بن وازع القحطاني.

- أسامة بن محمد بن محيي الدين كرنشي.

- فهد بن عبدالله بن فهد العيسى.

- سعد بن عبدالله بن ناصر السعد.

واطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، وقد أحاط المجلس علماً بما جاء فيها ووجه حيالها بما رآه .

التعليم تشكل لجنة إشرافية لمركز "الوعي الفكري"

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ١٣ جمادى الأول ١٤٣٩هـ - ٣٠ يناير ٢٠١٨م
http://www.alriyadh.com/1658311

متابعة - الرياض الإلكتروني
أصدر وزير التعليم د. أحمد بن محمد العيسى اليوم قراراً بتشكيل مجلس إشرافي لمركز الوعي الفكري الذي استحدثته وزارة التعليم مؤخراً بناءً على توصيات اللجنة المشكلة لدراسة التوعية الفكرية بمؤسسات التعليم العام والعالي، وحاجة الوزارة لتنظيم العمل الفكري داخلها، ورفع فاعليته في مؤسساتها التعليمية.

وجاء في القرار أن يكون المجلس الإشرافي برئاسة معاليه وعضوية نائب وزير التعليم د. عبدالرحمن العاصمي، و مدير جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية عضو هيئة كبار العلماء أ. د. سليمان أبالخيل، و مدير جامعة القصيم د. عبدالرحمن الداود، ووكيل وزارة التعليم للبنين د. نياف الجابري، ووكيل التعليم للبنات د. هيا العواد، ووكيل الشؤون المدرسية د. محمد الهران، ووكيل البعثات د. جاسر الحربش، والأمين العام لإدارات التعليم د. راشد الغياض، والمشرف العام على مركز الوعي الفكري د. مرزوق الرويس عضواً وأميناً للمجلس.

ونص القرار أن يتولى المجلس مهام الإشراف على الاستراتيجيات والسياسات التي سيسير عليها المركز، واعتماد لوائحه الداخلية المنظمة، ومناقشة التقارير الدورية للمركز، والموافقة على عقد اللقاءات والمؤتمرات والندوات (محلياً ودولياً) والتي لها ارتباط بمهام المركز.

كما منح القرار تفويض المجلس بعض من صلاحياته للمشرف العام على مركز الوعي الفكري .

تقييم الأوضاع في "سجن الحائر".. اعتراف المسؤول الأممي وصدقية النزلاء

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ١٣ جمادى الأول ١٤٣٩هـ - ٣٠ يناير ٢٠١٨م
http://www.alriyadh.com/1658293

الرياض - محمد الحيدر
عندما قال كريستوفر بيسشو، المقرر الخاص بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان في الأمم المتحدة: "إن أصبحت سجيناً يوماً ما، فالبتأكيد هذا هو المكان الذي أفضل أن احتجز فيه"، كتب هذه العبارة عميقة الدلالة في سجل الزيارات بسجن

الحائر جنوب الرياض. والرجل عندما كتب هذه الكلمات لم يكن بحاجة إلى أن يجامل أحداً لأنه جاء مكلفاً بمهمة أممية رسمية لمراقبة أوضاع السجون في العالم.

المبادرة التي قامت قناة روتانا خليجية، في برنامج "ياهلا" لم تدع وقتاً للشك، أو التفكير في مدى صدقية العبارات التي أوجز بها المسؤول الأممي الأوضاع في سجن الحائر. فقد نجح البرنامج أيما نجاح في نقل تفاصيل ما يجري وراء أسوار سجن الحائر. وبمنتهى الشفافية قدم الزميل خالد العقيلي وطاقم البرنامج قصصاً من حياة النزلاء، الذين تجابوا مع البرنامج، ولم يتحرجوا من الأسئلة المهمة التي طرحت عليهم، بل قدموا إجابات أكثر مما توقعها الجميع.

ما الذي يحدث في سجن الحائر؟ سؤال يستبطن أسئلة تنداح عنها أسئلة، ولكن البرنامج جعل المشاهد بنفسه يجيب عن تلك الأسئلة وغيرها مما حدث بها نفسه. وفي كل فقرة من فقرات البرنامج مفاجآت أقل ما يمكن أن توصف بها أنها " إبداعية" من إدارة السجن. فبرنامج إدارة الوقت الذي ابتكرته الإدارة أحال السجن إلى ما يشبه المنتجع، بخدماته المتكاملة، وكل ما يلبي احتياجات النزلاء ويشبع مواهبهم من نشاطات ثقافية ورياضية، بل استديو تلفزيوني متكامل يديره النزلاء وينتجون فيه البرامج التي يقدمونها الزملائهم.

وخلال جولات كاميرات البرنامج واللقاءات مع النزلاء وأحاديثهم الودودة عن الأوضاع داخل السجن، لفت أحدهم إلى ما يشبه عبارات المسؤول الأممي التي بدأنا بها هذه المادة، فقد قال إن أسرته عندما تأتي للزيارة تقول له:"لقد تغيرت، وصارت نفسيتك أفضل". وهذا هو عين ما ذهب إليه كريستوفر بيسشو عندما قيم الأوضاع في سجن الحائر. وهنا الأسر يقيمون أوضاع ذويهم الموقوفين، ويشعرون بالأثر الإيجابي الذي تحدثه "إدارة الوقت"، والتعامل الكريم من قبل إدارة السجن.

وتقديرنا أن أهم مخرجات ونتائج برنامج "ياهلا" ليس فقط الصورة الذهنية الإيجابية التي جسدها عن سجن الحائر، أو أنه فتح الأبواب العالية ليتجول ملايين المشاهدين مع كاميرا البرنامج في أقسام سجن الحائر، ولا أن إدارة السجن كانت صريحة في كشف التفاصيل، ولكن الخلاصة الأهم إلى جانب كل ذلك، هي التجارب التي حكاها النزلاء عن رحلاتهم الحالكة في غياهب الفكر الضال، وإهدار جزء عزيز من حياتهم في ما لا طائل ورائه.

على الرغم من النزلاء تحدثوا بأريحية عن تزجية الفراغ واستثمار أوقاتهم، فقد لوحظ فيهم بوضوح الأسى والمرارة وهم يعرضون شريط ذكريات من تجربة سنوات الضياع التي انتهت بهم وراء الأسوار العالية.. صدقوا مع أنفسهم، ولذلك صدقوا مع مجتمعهم عندما خاطبوا الشباب برسالة مؤثرة:"لا تؤجروا عقولكم لمن لا عقل لهم."

المنافذ الإغاثية مفتوحة ومستمرة.. والمساعدات الإنسانية من حق الشعب اليمني

"التحالف": الأمور في عدن ستتغير إلى الأفضل

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ١٣ جمادى الأول ١٤٣٩هـ - ٣٠ يناير ٢٠١٨م
http://www.alriyadh.com/1658305

الرياض، واشنطن - مفضي الخمساني، تواصيف المقبل، هديل عويس
قال المتحدث الرسمي لقوات تحالف دعم الشرعية في اليمن العقيد الركن الطيار تركي بن صالح المالكي في مؤتمر صحفي الاثنين "نحن نتابع المستجدات والأحداث في عدن"، مضيفاً: "الأمور ستتغير إلى الأفضل فيما يخص عدن."

وأكد المالكي أن الحوثيين يقومون بزرع الألغام في الوقت الذي يقوم التحالف فيه بإعادة البنية التحتية.

وأضاف "لا تزال المنافذ الإغاثية مفتوحة ومستمرة سواء الجوية أو البحرية أو البرية"

وأوضح متحدث التحالف أن مجموع التصاريح الصادرة من خلية الإجلاء والعمليات الإنسانية ١٨٠٦١ تصريحاً.

كما انطلقت ١٢ رحلة إغاثية من الرياض إلى داخل اليمن خلال أسبوع، مشدداً أن المساعدات الإنسانية حق من حقوق الشعب اليمني ولا يجب تعطيلها.

وأشار إلى أن ميليشيات الحوثي لا تزال تتعمد إطلاق الصواريخ على الأحياء السكانية للمدن الحدودية في المملكة. مؤكداً أن التحالف قام باستهداف مستودع أسلحة تابع لميليشيات الحوثي الإيرانية بالقرب من حدود المملكة.

كما تم تدمير قارب مفخخ يتم التحكم فيه عن بعد انطلق من الحديدة وذلك يمثل تهديداً للملاحة الدولية.

وكشف انه تم ضبط ٩٣ جهاز اتصالات و٨٠ جهاز ثريا و١٨٠ شريحة أرقام ثريا في منفذ شحن البري.

وأعلن السيطرة على أسلحة الحوثي في جبهة البقع وكانت عبارة عن صاروخين سام مضادة للطيران وصاروخين حرارية.

إلى ذلك رفض مسؤولون عن المكاتب الإنسانية للأمم المتحدة التعليق على اللقاءات الأخيرة التي جمعت منسق الشؤون الإنسانية جيمي ماكغولدريك بمسؤولين حوثيين.

وامتنع كل من روسيل جيكي مديرة المكتب الإنساني لهيئة الأمم المتحدة في نيويورك والمدير الإقليمي للهيئة في الشرق الأوسط أياد نصر الإدلاء بأي تعليق لـ"الرياض" على الموضوع.

فيما أكد لـ"الرياض" وكيل وزارة حقوق الإنسان اليمنية ماجد فضائل أن دعم مسؤولي منظمات الأمم المتحدة للميليشيات الانقلابية الحوثية هو أمر لا يمكن تبريره أو قبوله، مديناً تصرفات الممثل المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية السابق ماكغولدريك المخالفة لأنظمة ولوائح الأمم المتحدة، وأضاف أن أبسط المتوقع منه كان الاعتذار عن حضور تجمع يشارك فيه قادة حوثيون وتأكيده أن مهمته هي تقديم الخدمات الإنسانية وليس تلقي التكريم من قيادات انقلابية.

وأوضح فضائل أن دعم الانقلابيين وضرب كل الاتفاقيات والأنظمة واللوائح الأممية والمواثيق الموقعة بينهم وبين الحكومة الشرعية بعرض الحائط، ليس جديداً على مسؤولي مكاتب الأمم المتحدة.

مشروع للوقاية من سوء التغذية عند الأطفال في الغوطة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء ١٣ جمادى الأول ١٤٣٩هـ - ٣٠ يناير ٢٠١٨م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=328330&CategoryID=5

يواصل مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية تنفيذ مشروع الوقاية من سوء التغذية عند الأطفال والأمهات في الغوطة الشرقية المحاصرة.
وقام المركز من خلال الشريك المنفذ بجولة لتقييم الحالات التي تعاني من سوء التغذية من الأطفال والأمهات، وتم توزيع حقائب الدعم الغذائي الوقائي للحالات المصابة والمهددة.
يذكر أن المركز بدأ بتنفيذ المشروع بتاريخ ٧ /١٢ /٢٠١٧ ويستمر إلى نهاية عام ٢٠١٨، ومن المتوقع أن يبلغ عدد المستفيدين أكثر من ٦٥ ألف من الأطفال والأمهات.
ويأتي هذا المشروع في إطار الدعم المتواصل الذي تقدمه المملكة ممثلة بالمركز للأشقاء في سورية إنفاذا لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وولي العهد، للوقوف مع الأشقاء في الأزمة التي يمرون بها.

مستشفى متطور
قدّم مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية الدعم لمستشفى كفرنبل الجراحي بريف المعرة بسورية بالمستلزمات الطبية والأجهزة التشغيلية.
وقال المدير الطبي للمستشفى الدكتور زاهر حناك: «إنه بعد الدعم المقدم من مركز الملك سلمان للإغاثة أصبحت خدمات المستشفى متطورة والإقبال عليه كبير من كافة المناطق المجاورة لريف المعرة.»
وأضاف: «يعد المستشفى من أهم المراكز الطبية في منطقة ريف المعرة ويملك تخصصات طبية نوعية وهامة كالجراحة العامة وجراحة العظام والجراحة الفكية والجراحة البولية وجراحة الأنف والأذن وقسم التخدير المتطور والعناية والإنعاش ومركز غسيل الكلى وهو من أهم مراكز الغسيل في منطقة ريف المعرة وريف حماة الشمالي حيث يقدم شهريا ما يقارب ٣٠٠ جلسة ويخدم المركز شريحة جغرافية واسعة حيث يغطي أيضا منطقة جبل الزاوية بالكامل.»

حملة إنسانية
نفذ مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية في إطار الحملة الإنسانية الشاملة باليمن مشروع المساعدات الغذائية والإيوائية للمناطق المحررة بمديرية خب والشعف. وأوضح محافظ الجوف اللواء أمين علي العكيمي أن المساعدات وصلت أمس إلى منطقة اليتمة بمديرية خب والشعف. وأعرب عن شكره وتقديره لمركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية لجهوده الكبيرة في إيصال المساعدات إلى المناطق التي تشهد مواجهات ضمن مشروعات المساعدات الإغاثية

للعمليات الإنسانية الشاملة، مثمناً الدور الرائد الذي قام ويقوم به التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية لدعم الشرعية وعودة الأمن والاستقرار لليمن وإنهاء تمرد ميليشيات الانقلاب الحوثية الإيرانية. من جهته أشاد عارف ناهض أحد أهالي محافظة الجوف بالدور المحوري الذي يقوم به مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية والمساعدات التي يقدمها للمحتاجين في المحافظات اليمنية كافة، مشيرا إلى أن أهالي منطقة اليتمة وعفي وسلبة والقعيف ووادي تمر بالمحافظة سيستفيدون كثيرا من هذه المساعدات.

المملكة تستضيف المجموعة الـ١١ من برنامج ضيوف الملك للعمرة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء ١٣ جمادى الأول ١٤٣٩هـ - ٣٠ يناير ٢٠١٨م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=328333&CategoryID=5

المناطق: الوطن، واس
أعلن وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، المشرف على برنامج ضيوف خادم الحرمين الشريفين للحج والعمرة والزيارة، الشيخ صالح عبدالعزيز محمد آل الشيخ، بدء وصول الدفعة الـ١١ من مستضافي برنامج ضيوف خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، للعمرة والزيارة إلى المدينة المنورة غدا، وتضم ٢٠٠ معتمر ومعتمرة من الشخصيات الإسلامية البارزة من ٧ دول.

2400معتمر
رفع آل الشيخ، جزيل الشكر والتقدير إلى خادم الحرمين الشريفين، على استضافة الشخصيات الإسلامية المؤثرة في العالم خلال البرنامج، مؤكدا أن الاستضافة الكريمة أسهمت، منذ انطلاقها قبل عامين، في دعم وتعزيز العلاقات بين المسلمين في أنحاء العالم، وتحقيق التواصل البنَّاء مع الشخصيات المؤثرة في مجالات العمل الإسلامي على مدار العام. وبين أن المجموعة الـ١١ من الضيوف تضم ٢٠٠ معتمر ومعتمرة من الشخصيات الإسلامية البارزة من ٧ دول هي: طاجيكستان، وقرغيزستان، وكازاخستان، وروسيا، وأوزبكستان، وأذربيجان، وروسيا البيضاء، مبينا أنه بوصول هذه الدفعة يرتفع عدد من تمت استضافتهم منذ انطلاق البرنامج، إلى ٢٤٠٠ معتمر ومعتمرة، من مختلف دول العالم.

وحدة الأمة
أوضح آل الشيخ أن برنامج العمرة والزيارة يحقق رؤية خادم الحرمين الشريفين، وولي عهده، في تعزيز التواصل بين شعوب الأمة الإسلامية وقادتها وعلمائها، وبحث كل ما يخدم وحدة الأمة، والتحديات التي تواجهها، وكيفية التغلب عليها، إضافة إلى تقوية الروابط بينها، إذ يستضيف البرنامج النخب الإسلامية من المفتين وأساتذة الجامعات والمعاهد المعروفة، وقيادات الجمعيات والمراكز الإسلامية، إضافة إلى المهتمين بمواجهة الأفكار المتطرفة والمنحرفة، المخالفة للنهج الإسلامي القويم، والمحاربة للإرهاب ووسائله، علاوة على الشخصيات الإسلامية المؤثرة في المجالات ذات الصلة.

تواصل مثمر

أشار وزير الشؤون الإسلامية، إلى أن برنامج ضيوف خادم الحرمين الشريفين للعمرة والزيارة يستضيف ١٠٠٠ شخصية إسلامية بارزة حول العالم كل عام لأداء مناسك العمرة، وزيارة المدينة المنورة، وأن البرنامج نجح منذ انطلاقه في تحقيق رؤيته ورسالته، المتمثلة في جمع الكلمة، والتواصل المثمر مع الضيوف ومؤسساتهم، والتشاور فيما يخدم الإسلام والمسلمين، وإيصال رسالة المملكة العربية السعودية، ومنهجها الإسلامي القويم إلى ضيوف البرنامج، وبناء جسور العلاقة بين الوزارة والمؤسسات والشخصيات الإسلامية، الأمر الذي قوبل باستحسان وثناء المستضافين الذين أعربوا عن شكرهم وتقديرهم لهذه المكرمة الكريمة من لدن خادم الحرمين الشريفين.

أمن ورخاء

دعا آل الشيخ، اللهَ أن يجزي خادم الحرمين الشريفين، وولي عهده الأمين، خير الجزاء على ما قدماه ويقدمانه من خدمات جليلة للإسلام والمسلمين، ووحدة صفهم، واجتماع كلمتهم، وأن يديم على هذه البلاد نعمة الأمن والرخاء، وأن يتقبل من المعتمرين عمرتهم، وأن يردهم إلى بلادهم سالمين غانمين، إنه سميع مجيب.

يذكر أن خادم الحرمين الشريفين، أمر بإطلاق برنامج العمرة والزيارة، ودشّنه وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد في شعبان سنة ١٤٣٦، بتنفيذ وإشراف الوزارة، ممثلة في الأمانة العامة لبرنامج ضيوف خادم الحرمين الشريفين للحج والعمرة والزيارة.

مستوى الرقمنة

عززت وزارة الحج والعمرة ريادتها في توظيف التقنية بتحقيق نطاق المؤشر «ممتاز»، ضمن مؤشر نضج الخدمات في برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية «يسّر»، والذي يحلل المؤشر مستوى الرقمنة للخدمات الإلكترونية التي تقدمها مختلف الجهات الحكومية للمواطنين والمقيمين والزوار وقطاع الأعمال والجهات الحكومية الأخرى.

وأكد نائب وزير الحج والعمرة الدكتور عبدالفتاح سليمان مشاط، أن تحقيق الوزارة لهذا المستوى المتقدم في مؤشر نضج الخدمات، يأتي بمتابعة وزير الحج والعمرة الدكتور محمد صالح طاهر بنتن، وجهود مختلف القطاعات العاملة في شأن التقنية والتعاملات الإلكترونية، مما مكنها من تحقيق القفزة نحو التطور التقني لخدمة ضيوف الرحمن على مختلف الأصعدة.

الجامعات تصطدم بـ٧ تحديات لمكافحة التطرف

أكاديمي: تجذر فكر الإخوان في الجامعات أعاق مكافحة التطرف

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء ١٣ جمادى الأول ١٤٣٩هـ - ٣٠ يناير ٢٠١٨م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=328329&CategoryID=5

الرياض: سليمان العنزي

خلصت دراسة حديثة إلى وجود ٧ معوقات تواجه الجامعات في القيام بدورها، لحماية الشباب من خطر الجماعات والمذاهب الفكرية الضالة، أبرزها تجَذُّرُ الفكر الإخواني في مؤسسات التعليم، وسيطرة المؤيدين والمتعاطفين مع الجماعة على المناصب القيادية ومفاصل القرار.

خلصت دراسة حديثة إلى وجود ٧ معوقات تواجه الجامعات في القيام بدورها لحماية الشباب من خطر الجماعات والمذاهب الفكرية الضالة، من أبرزها تجَذُّرُ الفكر الإخواني في مؤسسات التعليم بالمملكة، وسيطرة المؤيدين والمتعاطفين مع الجماعة على المناصب القيادية ومفاصل القرار، وتبني أعضاء هيئات التدريس لفكر الإخوان وأجنداته، وذلك نتيجة لاحتضان المؤسسات التعليمية العامة، والجامعات السعودية القديمة، في السبعينات والثمانينات، كثيراً من المعلمين والمدرسين العرب، من المؤسسين والمنظرين لفكر جماعة الإخوان المسلمين، الذين أسسوا للعمل الحزبي الحركي الثوري، وأدلجة الأفكار بإقامة الخلافة الإسلامية، وعدم الاعتراف بالحكومات، وحقوق الولاة، وتكفير الحكام، وإنشاء التنظيمات.

وتتلمذت أجيالٌ من شبابنا الوطني على أيديهم، مما أدى إلى حملهم فكر جماعة الإخوان، وما تفرع عنها من جماعات كـ«القطبيين والسروريين»، إضافة لإسهامهم في رسم مناهج التعليم العام، وإقرارهم كثيرا من الكتب الفكرية والحزبية في الجامعات لدى الطلاب، وتم توظيف مختلف الأنشطة في الجامعات والتعليم العام لغرس، فكر الجماعة، وخدمة تراثهم ومنهجهم الحزبي الحركي.

إقصاء السلفيين

شدد الأستاذ المشارك بجامعة جدة الدكتور سامي بن أحمد خياط في سياق دراسة حديثة بعنوان «أثر الثقافة الإسلامية في تعزيز قيم الاعتدال والمواطنة والتحذير من خطر الجماعات والأحزاب والانتماءات الفكرية الضالة»، قدمها في مؤتمر «واجب الجامعات السعودية وأثرها في حماية الشباب من خطر الجماعات والأحزاب والانحراف»، الذي نظمته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الأحد الماضي، على أن من أهم المعوقات في قيام الجامعات السعودية بواجبها في حماية الشباب من خطر الجماعات والمذاهب الفكرية الضالة، هو تبني أعضاء هيئة التدريس بالجامعات لفكر بعض الجماعات الإسلامية، كجماعة الإخوان المسلمين، وما تفرع منها، أو تعاطفهم معها، أو التأثر بفكرها، وتسبب هذا في إقصاء السلفيين دعاة الحق من التعيين في الجامعات، وحرمانهم من تولي المناصب القيادية، وهذا سببٌ مهمٌّ في تعطيل نشر الحق، وإجهاض المشاريع السلفية، والأنشطة العلمية والتوعوية والتوجيهية الصحيحة، لخدمة الدين، والمحافظة على عقد جماعة المسلمين وإمامهم، ونشر الوسطية والاعتدال والمواطنة في ضوء منهج السلف الصالح، وحماية شبابنا من خطر الجماعات والأحزاب والمذاهب الفكرية الضالة.

خطر جسيم

لفت خياط إلى أن العديد من الدراسات العلمية الحديثة بينت أهمية التحصين الفكري، وخطورة الجماعات والأحزاب والمذاهب الضالة المعاصرة، نظراً لانتشار فكر الجماعات والأحزاب بين الشباب في الآونة الأخيرة، سيما في المجتمع السعودي، وأدى تأثر هؤلاء الشباب بفكر الجماعات الضالة إلى تبني أفكارهم، والانضواء تحت مناهجهم، وتنفيذ أجنداتهم ومخططاتهم، وهذا خطرٌ جسيمٌ بالمجتمع.

سياسة مرسومة

شدد الباحث في سياق الدراسة على أن قيام الجامعات السعودية بواجبها في نشر العلم والخير، وخدمة المجتمع، وحمايته- وخصوصاً شبابه- من خطر فكر الجماعات والأحزاب والمذاهب الفكرية الضالة، من صميم رسالة الجامعة تجاه العلم، وخدمة المجتمع، وهو كذلك واجبٌ شرعيٌّ عينيٌّ عليها، يمليه مقتضى البيعة الشرعية لولي الأمر، ووضوح منهج المملكة العربية السعودية، الأصيل، القائم على العقيدة السلفية النقية، واتباع منهج السلف الصالح، وتحقيقاً للسياسة التعليمية المرسومة لمؤسسات التعليم ببلادنا الغالية، مضيفا أن هناك معوقات حالت، وتحول دون قيام الجامعات السعودية بواجبها في حماية الشباب من خطر الجماعات والأحزاب الضالة.

"العمل": سعودة ١٢ نشاطاً ومهنة.. والتطبيق مطلع ١٤٤٠هـ

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ١٣ جمادى الأول ١٤٣٩هـ - ٣٠ يناير ٢٠١٨م
http://www.alhayat.com/Articles/27038240/العمل--سعودة-١٢-نشاطاً-ومهنة---والتطبيق-مطلع-١٤٤٠هـ-

تسارعت وتيرة السعودة، لتشمل - بحسب قرار أصدره وزير العمل والتنمية الاجتماعية الدكتور على الغفيص - ١٢ نشاطاً ومهنة، على أن يبدأ تطبيق القرار مطلع العام الهجري الجديد ١٤٤٠ هـ.

وشملت الأنشطة، التي سيقتصر العمل فيها على السعوديين، محال الملابس الجاهزة، ومحال ملابس الأطفال، ومحال بيع المستلزمات الرجالية، إضافة إلى منافذ بيع السيارات والدراجات النارية، ومنافذ بيع الأثاث المنزلي والمكتبي الجاهز، والأواني المنزلية، ومحال الحلويات وقطع غيار السيارات، ومواد الإعمار والبناء، ومحال السجاد.

وهددت الوزارة، في قرارها، المخالفين بالعقوبات التي وردت في نظامها (حصلت «الحياة» على نسخة منها)، والتي حددت ٢٠ ألف ريال عقوبة لكل من وظف عاملاً وافداً في المهن المقتصرة على السعوديين، وتتعدد المخالفات بتعدد عدد العمال الذين تم توظيفهم، مشددة على أن قرار قصر العمل في منافذ البيع يتماشى مع قرار التأنيث، إذ أكدت التزام قرار التأنيث بالنسبة إلى الأنشطة والمحال التي صدر بها قرار تأنيث وظائفها سابقاً.

ونوهت الوزارة بأنه مع مطلع شهر ربيع الأول عام ١٤٤٠ هـ، سيبدأ تطبيق قرار قصر العمل على السعوديين في منافذ البيع لمحال الساعات والنظارات والأجهزة الكهربائية والإلكترونية، وحددت مطلع شهر جمادى الأولى العام المقبل موعداً لبدء توطين منافذ البيع في محال الحلويات وقطع غيار السيارات ومواد الإعمار والبناء ومحال السجاد، التي سيقتصر فيها العمل على السعوديين فقط.

وأكدت أن قرار قصر العمل في منافذ البيع الجديد لا يتعارض مع ما ورد من قرارات في توطين الأنشطة، وفقاً لمذكرات التفاهم التي تم توقيعها مع إمارات المناطق.

بدوره، قال المتحدث الرسمي للوزارة خالد أباالخيل، إن القرار الوزاري نص على تشكيل لجنة من ممثلين من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وصندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)، وبنك التنمية الاجتماعية، لإعداد برنامج «ممكنات

التوطين للأنشطة الموطَّنة»، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، في حين تُطبَّق بحق المخالف عقوبة مخالفة توطين المهن المقصورة على السعوديين والسعوديات، أو المقصورة على السعوديات الواردة في جدول العقوبات والمخالفات.

حول العالم

هل تحتاج فعلاً لشهادة جامعية؟

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ١٣ جمادى الأول ١٤٣٩هـ - ٣٠ يناير ٢٠١٨م
http://www.alriyadh.com/1658272

فهد عامر الأحمدي

ن أحدثك عن العباقرة الذين لا يحملون شهادات جامعية، بـل عن الدوافع التي أهلت الناجحين عموماً للتفوق بدون شهادات جامعية..
فقد تربينا على نصيحة (ذاكر وانجح) كي تحصل على وظيفة ممتازة. ولكن نصيحة كهذه تعد وصفة للفقر كون الطلبة الجامعيين سيتوظفون في النهاية في شركات ومشروعات يؤسسها غير الجامعيين (ممن أسسوا ٩٧ % من الشركات العائلية في السعودية)..

لا أحاول ثني أحد عن دخول الجامعة، بـل ألفت انتباهكم إلى نقاط تفوق من لم يدخل الجامعة.. فغير الجامعيين يملكون فرصة الوصول في سن مبكرة للثراء وتأسيس مشروعاتهم الخاصة.. ينشؤون كـ«أبناء سوق» ويهجرون دراستهم لتحقيق مشروعات يعرفونها جيداً.. أبناء التجار وملاك الشركات بالذات يصعدون مبكراً ويحصلون على خبرة عملية أكبر من أي خريج (عظمه طري).. يتعلمون من تجاربهم، ويصبحون خبراء في مجالهم، ويكتشفون بسرعة أن ما يُدرس في الجامعات أفكار شمولية لا تنطبق على واقعهم الفريد.

ونفس الوضع يسري على عباقرة التقنية الذين لم يدخل كثير منهم الجامعة (أو لم يكمل فيها) لإدراكه أنها لن تضيف له شيئاً - أو تؤخره في أفضل الأحوال عن تحقيق أحلامه.. بيل غيتس مثلاً لم يكمل دراسته في هارفارد لأنه استشف حاجة شركات الكمبيوتر لبرامج تشغيل خاصة، وستيف جوبز لم يدخل الجامعة لأنه أسس شركة آبل، وأديسون ترك المدرسة لأنه كان يقدم اختراعاً تلو الآخر، وفورد لم يفكر بالشهادة كونه أسس مبكراً شركته الخاصة (وجميعهم وصلوا لمستوى المليونيرات قبل أن يتخرج زملاؤهم من الجامعة)..

والموهوبون عموماً في أي مجال، لا يتأقلمون جيداً مع المؤسسات التعليمية كونها تحد من قدراتهم وتفقدهم تفردهم.. تضعهم في قالب صارم (حول ما ينبغي ومالا ينبغي فعله) وتحشرهم بين زملاء يفكرون بنفس الطريقة.. لهذا السبب يبدو العباقرة وكأنهم طوروا أنفسهم بمعزل عن أي منهج أو مؤسسة تعليمية.. لا يمكنك أن تسأل موزارت مثلاً أين تعلمت البيانو، أو المتنبي من علمك الشعر، أو بوذا من علمك الحكمة، أو ابن سينا من علمك الطب - أو حتى أم كلثوم من علمك

الغناء - لأنها مواهب يولدون بها ولا يمكن لأي مؤسسة أكاديمية تعليمها (وأكاد أجزم أنهم حتى هم لا يعرفون كيف يجيبون على هذه الأسئلة)!!

أما أهم دافع في نظري (وراء تفوق غير الجامعيين) فهو إدراكهم أنهم لا يحملون شهادات يركنون إليها أو مرجعية رسمية يستشهدون بمصداقيتها.. الموهوب الذي لم يدخل الجامعة يشعر أنه مكشوف ويعيش على كف عفريت فيعمل على خلق واقع ملموس (يشهد لـه) بالتفوق..

..المقال في ٢٣ كلمة؛

لا ينكر أحد أهمية الحصول على شهادة جامعية، ولكن لا أحد أيضاً ينكر قوة الإصرار التي يملكها عقل جبار لا يملك

اعترافاً رسمياً.

العنف الأسري بين التربية والقانون

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء ١٣ جمادى الأول ١٤٣٩هـ - ٣٠ يناير ٢٠١٨م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=36280

هادي اليامي

تناقلت وسائل الإعلام خلال الأيام الماضية عددا من حالات العنف الأسري، الموجه ضد الأطفال بشكل خاص، وتناقلت وسائط التواصل الاجتماعي عددا من الفيديوهات التي نقلت تلك المشاهد المروعة، التي مثلت اعتداءات مرفوضة ولا مبرر لها، مهما كانت الأسباب، ففي المقطع الأول ظهر معلم في إحدى المدارس الأهلية بالأحساء، وهو يوجه صفعات متتالية لتلميذ مغلوب على أمره، لم يجد الفرصة لتبرير ما اقترفه من خطأ أو الحديث مع معلمه، فلم يملك سوى أن يلوذ بالحائط لحماية نفسه، مع تعنيف لفظي لا يقل قسوة عن الضرب والصفع. وفي المشهد الثاني بدا أحد المواطنين في جدة، وهو يتفنن في ضرب ابنه وسط الشارع، غير مبال بنظرات المارة، ولم يضع اعتبارا للألم الذي اعترى والدة الضحية التي قامت بتصوير المشهد، ولم يكتف الجاني بالضرب بالعقال واليد، بل لم يتورع عن الإمساك برأس ابنه وضربه بإحدى السيارات المتوقفة.

ورغم مسارعة وزارة التربية والتعليم إلى إجراء تحقيق فوري مع المعلم المتورط، وإصدارها عقوبة بفصله من العمل، والتوصية بعدم استيعابه في وظيفة مماثلة مستقبلا، إلا أن البعض سارع عبر وسائل الإعلام الجديد إلى إظهار معارضته للعقوبة ووصفها بالقاسية، وأثنوا على المعلم المفصول، مشيرين إلى جهوده الكبيرة في تعليم القرآن الكريم وعلومه، ودعوا الوزارة إلى التراجع عن تلك العقوبة واستبدالها بأخرى مخففة، إلا أن الوزارة ردت بأن المعلم تورط من قبل في عدة حالات تعنيف بحق طلاب آخرين، وتم لفت نظره أكثر من مرة بضرورة التوقف عن ذلك. ورغم تقدير تلك الأصوات، إلا أن العقوبة تبدو مناسبة لحجم ما تم ارتكابه، بالنظر إلى الضرر النفسي الواقع على الطفل المعنف، كما أنها ترسل رسالة في غاية الوضوح إلى كل المعلمين، بأن الدولة التي تحترم حقوقهم، وتضمن حمايتهم، وترفض التطاول عليهم، وتصون مكانتهم الرفيعة، لن تتوانى في ذات الوقت عن معاقبة من يتجاوز منهم أو يعتدي على طلابه، فهناك من وسائل العقاب ما يغني عن الضرب والتعنيف وتوجيه الإساءات.

أما الطفل الذي اعتدى عليه والده في الشارع العام بالضرب والركل والرفس، فقد كان مشهده أكثر قسوة وأشد إيلاما للنفس، فالمسكين لم يجد الشجاعة حتى للهرب من والده المتهور، ولعله فعل ذلك خوفا مما سينتظره في المنزل إذا لم يمنح والده الفرصة الكافية للتفريغ عن غضبته، وتنفيس همومه، ولو كان على حساب صحته وسلامته الجسدية، فاستسلم لقدره مكرها، وهو يحاول عبثا أن يصرف عن نفسه ضربات والده المؤلمة وركلاته غير الإنسانية.

هذه الظاهرة الكريهة المتفشية في مجتمعاتنا العربية –للأسف الشديد– باتت تشكل خطرا يهدد البناء السليم للأسرة، التي أرادها الله تعالى نواة للمجتمع، وأقر لها نظما وقانونا يحمي أفرادها ويكفل استمرارها، وسعت المملكة كثيرا إلى صيانة المجتمع وحفظ حقوق كافة أفراده، لاسيما الأطفال، ولو كان المعتدي هو أحد الوالدين، فالأبوة لا تعطي الحق في الإساءة والتعنيف، وحق القوامة لا يعني بأي حال الاعتداء الجسدي المؤذي، ورغم وضوح القوانين، والصرامة التي تبديها الأجهزة المسؤولة في متابعة كافة حوادث الاعتداء البدني التي يتم اكتشافها، إلا أن استمرار تلك الظاهرة يضع أكثر من علامة استفهام، حول السبب في ذلك، ويطرح عددا من الأسئلة؛ هل العقوبات غير كافية لردع المتجاوزين؟ أم أن هناك تساهلا من جانب الجهات المختصة في فرض العقاب النظامي، لاسيما أننا مجتمع مترابط يحتكم كثيرا إلى الشفاعات والتوسط بالخير، وإصلاح ذات البين؟

وأيا كان السبب، إلا أني أرى أن هناك دورا غائبا كان يفترض في منظمات المجتمع المدني القيام به، يتمثل في تنوير المجتمع المحلي بما يترتب على العنف الأسري من آثار ضارة، وكيفية معاقبة الأبناء في حال ارتكابهم الأخطاء، وأساليب تقويمهم، إلا أن ذلك الدور يشوبه القصور في بلادنا، وحتى المنظمات القائمة والعاملة في هذا المجال لا أثر لها على أرض الواقع. كذلك فإن منظمات حقوق الإنسان، التي في مقدمة أولوياتها حماية الأطفال نجد أنها غير فعالة في توفير تلك الحماية بالشكل المطلوب .

هذا الوضع يستلزم وقفة مراجعة جادة، ووضع برنامج شامل من وزارة الشؤون الاجتماعية وبقية الجهات ذات العلاقة، ينطوي على تشجيع تكوين منظمات متخصصة في مناهضة كافة أنواع العنف الأسري، وتنوير أعضائها بأفضل ما توصل إليه العالم من حولنا في هذا المجال، ونقل تجارب الآخرين والاستفادة منها، وليس في ذلك عيب، وإقامة الندوات وورش العمل وإصدار المجلات والمطويات، والتوصية بتضمين بعض الرسائل التربوية في المناهج الدراسية، حتى تنشأ أجيالنا الجديدة وهي مشبعة بقيم احترام الأسرة.

أطفالنا مسؤولية، وتربيتهم مسؤولية أكبر، والتربية لا تعني مجرد الإنفاق على المأكل والمشرب، فالحيوانات تحظى بذلك، بل إن أهم عناصر التربية هي التنشئة الصحيحة والتقويم المستمر، ولا بأس من العقاب المشروط بضوابط الشرع والقانون، ما لم يكن مؤذيا للجسد أو مسيئا إلى الذات البشرية، إن لم نقم بتلك المسؤولية حق قيامها، فإننا نكون قد أسهمنا في تردي المجتمع وزيادة عدد المنحرفين، فسجلات الأجهزة الأمنية تؤكد أن غالبية الذين تورطوا في أعمال إجرامية من الأحداث –لاسيما في قضايا السرقة والمخدرات– كانوا ضحايا عنف أسري، مارسه بحقهم آباء لم يعلموا المعنى الحقيقي للأبوة.

أكدت أن مقاطعة قطر تعود لدعمها كيانات وأفراد لهم صلات دولية في دعم الإرهاب

الدول المقاطعة الأربع تستنكر تقرير بعثة حقوق الإنسان بشأن زيارتها إلى قطر

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ١٤ جمادى الأول ١٤٣٩هـ - ٣١ يناير ٢٠١٨م
http://www.alriyadh.com/1658416

جنيف - واس

صدر عن بعثات المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، وجمهورية مصر العربية المعتمدة لدى الأمم المتحدة في جنيف، بيان مشترك ردًا على مضمون تقرير البعثة الفنية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان التي زارت الدوحة في شهر نوفمبر ٢٠١٧م.

وفيما يلي نص البيان:

على إثر التقرير الذي أعدته البعثة الفنية من المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن زيارتها إلى قطر خلال الفترة من ٢٨ صفر إلى ٦ ربيع الأول ١٤٣٩هـ الموافق ١٧ إلى ٢٤ نوفمبر ٢٠١٧م، تعبر بعثات المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، وجمهورية مصر العربية المعتمدة في جنيف، عن استنكارها لما ورد في التقرير من خلل منهجي تضمن توصيفًا مضللاً للأزمة السياسية وصولاً إلى ما انتهى إليه التقرير من نتائج وملاحظات مبنية على فهم محدود للسياق العام للأزمة السياسية وخلفيتها التاريخية، حيث أن أساس هذه الأزمة يعود لخلفيات دعم قطر لأفراد وكيانات متورطة دوليًا في تمويل الإرهاب ودعم أنشطته والترويج لفكرهم المتطرف الذي يحرض على العنف ويروج لخطاب الكراهية في المنطقة العربية، وذلك عبر منصات إعلامية تابعة لقطر بشكل مباشر أو تمويل من خلال شخصيات قطرية.

إن مقاطعة الدول الأربع لقطر إنما يندرج في إطار ممارستها لحقها السيادي في حماية والدفاع عن أمنها القومي، ويأتي كرد فعل طبيعي لا يقارن في حجمه وأثره بما فعلته حكومة قطر من دعم الإرهاب بمخالفة صريحة لما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقرارات الصادرة من مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة ذات الصلة بأثر الإرهاب على التمتع بحقوق الإنسان.

وفي المقابل، نؤكد بأن هذه الإجراءات لا تستهدف الشعب القطري الذي تربطنا معه أواصر الأخوة والقربى والمصاهرة، بل وامتداد قبلي واحد لبعض بلداننا.

كما تعرب بعثات الدول الأربع عن عدم قبولها لمضمون التقرير وما وصل إليه من نتائج حيث تضمن العديد من المزاعم والاتهامات التي لا أساس لها من الصحة، فضلاً عن كونه يعكس انحيازًا لا لبس فيه لأحد أطراف الأزمة السياسية حيث تبنى ذات الرواية القطرية المبنية على ادعاءات واهية تسعى الحكومة القطرية لتسويقها إقليميًا وعالميًا.

وتسجل بعثات الدول الأربع تحفظها إزاء طريقة وتوقيت تسريب مضمون التقرير من قبل اللجنة الوطنية القطرية لحقوق الإنسان خلال المؤتمر الصحفي الذي عقدته في العاصمة القطرية الدوحة بتاريخ ٨ يناير ٢٠١٨م، وتنوه إلى أن المفوضية السامية لم تزود بعثات الدول الأربع بالتقرير إلا بعد نشره في يوم الاثنين ٨ يناير ٢٠١٨م.

وتؤكد على أن طبيعة التقارير الفنية التي تعدها المفوضية السامية لحقوق الإنسان بناءً على طلب الدول الأعضاء تهدف لنقل الخبرات لتطوير المنظومة الحقوقية ومعالجة الانتهاكات الحقوقية في الدولة ذاتها.

وبينت الدول الأربع بأنه بات واضحًا لديها بأن الهدف الرئيسي للحكومة القطرية من طلب زيارة بعثة فنية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان يأتي في سياق التوظيف الإعلامي والسياسي لهذه الزيارة وما نتج عنها من تقرير وليس من أجل هدفها السامي المتمثل بنقل الخبرات الفنية التي تمتلكها المفوضية للجانب القطري.

واستنكرت الدول الأربع استمرار السياسيات القطرية القائمة على انعدام المصداقية وغياب حسن النوايا في تعاطيهم مع الأمم المتحدة ووكالاتها الدولية الفنية المتخصصة وما يصدر من الجهات الدولية من تقارير.

وبناء على ما تقدم، تدعو الدول الأربع المفوضية السامية إلى معالجة الأخطاء المنهجية والإجرائية التي وقع فيها التقرير الذي لا يتماشى مع المعايير الدولية واختصاصات المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وبما لا يتسق مع طبيعة عمل البعثة الفنية التي تم إيفادها لقطر وبالشكل الذي لا يتجاوز حدود الدولة الجغرافية التي طلبت الدعم التقني.

وتشدد الدول الأربع على أن استخفاف حكومة قطر بأي مبادرات جادة لحل الأزمة السياسية ومحاولاتها المستمرة لتضليل المجتمع الدولي عن الأسباب الرئيسية للأزمة من خلال توجيه اتهامات ضد الدول الأربع لدى المنظمات الدولية بالرغم من الجهود الكبيرة والمقدرة من صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، يؤكد عدم وجود نية حقيقية وصادقة ـ على المدى المنظور ـ لدى قطر لعودة العلاقات إلى مجراها الطبيعي مع دول المقاطعة.

دوائر أُسرية في النيابة العامة.. ضمانات العدالة تحفظ كيان الأُسرة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ١٤ جمادى الأول ١٤٣٩هـ - ٣١ يناير ٢٠١٨م
http://www.alriyadh.com/1658460

أدار الندوة ـ نوال الجبر
جاء توجيه معالي النائب العام الشيخ سعود بن عبدالله المعجب باستحداث دوائر متخصصة في فروع النيابة تُعنى بالقضايا الأُسَرية؛ خطوة مهمة تكفل الحفاظ على سريتها من جهة، وتقديم مايلزم لبعضها من المعونة الاجتماعية في الإرشاد والإصلاح من جهة أخرى، كما جاء في حيثيات التوجيه، وذلك في إطار العمل على تأهيل كادر متخصص في النيابة العامة لهذه المهمة بالتعاون مع جهات الاختصاص ذات الصلة.

وفي الوقت الذي رحبت فيه أوساط نسائية متخصصة بقضايا الأسرة بهذه الخطوة المهمة، طالبت فيه المشاركات في ندوة نظمتها "الرياض" حول هذا القرار كافة الجهات ذات العلاقة بالمرأة أو غيرها ممن تتعاطى مع قضايا المرأة والقضايا

الأسرية، بالعمل على كل مامن شأنه ضمان السرية والأمان لمن يلجأ لها من الأسر والحفاظ على سرية وخصوصية هذا النوع من القضايا التي تتطلب ذلك، وتقديم كل مايمكن من خدمات وتسهيلات تحقق الاستقرار والأمان لكيان الأسرة وللمرأة التي خطت خطوات كبيرة وأخذت مواقعها في كافة مناحي الحياة العملية وأصبحت شريكا أساسيا ومهما في التنمية التي تنعم بها بلادنا.

وفي هذا الصدد تعكف النيابة العامة حالياً على تكليف نخبة من المؤهلين لإدارة هذه الدوائر وفق أعلى المعايير المهنية التي تضمن نجاح التجربة، التي تعد هذه الخطوة إحدى مبادرات النيابة العامة وفق مسارات خطتها الاستراتيجية والتي تترجم المفهوم العصري والشامل للنيابة العامة باعتبارها المرحلة الأولى في ضمانات العدالة حيث التحقيق وجمع الأدلة والادعاء، وفي ثنايا ذلك تأتي المبادرات الإنسانية في بعدها المجتمعي المتمثل في أنموذج هذه الخطوة التي توجهت لها النيابة العامة، وهي من قَبْل ومن بعد من قيم الشريعة الإسلامية في الإصلاح والوئام وحثها على الحفظ والستر، مع رعاية واجب العدالة الشرعية مع الجميع في توازنٍ تشريعيّ حكيم.

وقد شارك في هذه الندوة كلا من:

د. منى آل مشيط –عضو مجلس الشورى وعضو لجنة حقوق الإنسان-، نورة القحطاني-مستشارة قانونية ومستشارة تحكيم دولي-، شهد العنقري- محامية -، سندس البيشان- أخصائية تعديل أنظمة في الهيئة العامة للاستثمار -، نورة السلامة - مديرة القسم النسائي في مكتب محاماة ومستشارة قانونية-، الجوهرة العريني-محامية ومدربة معتمدة محلياً ودولياً وعضو هيئة تدريس سابقاً -، نوف اليحيى -محامية.-

تعزيز البعد الإنساني والمجتمعي في مراحل التحقيق والادعاء يترجم قيم الشريعة وحرص الدولة على الستر والإصلاح

تحقيق العدالة الشرعية

في بداية الندوة أبدت نورة القحطاني مرئياتها حول قرار استحداث دوائر متخصصة في فروع النيابة العامة تعنى بالقضايا الأسرية؛ حيث قالت: القرار مبادرة مهمة وتصب في مصلحة سير القضايا أثناء التحقيق وتحقيق العدالة الشرعية، ومن ناحية الجدوى يصعب الحكم حتى تطبق ويسري العمل بها؛ لأن الحكم على الشيء جزء من تصوره فلا نستطيع رصد هذا الأثر قبل تطبيقه.

وحول انعكاس قرار استحداث دوائر متخصصة في فروع النيابة العامة تعنى بالقضايا الأسرية في الحفاظ على سرية القضايا الأسرية أجابت:

الأصل في جميع القضايا التي تحال للنيابة العامة وحتى قبل ذلك وفي جميع مراحل التحقيق والتقاضي أن تحافظ فيها على السرية التامة وفي قضايا الأسرة السرية تكون مضاعفة لخصوصيتها.

نوع الدائرة

وعن مجريات التحقيق في فروع النيابة العامة قبل استحداث هذه الدوائر علقت القحطاني:

تحال كل قضية حسب نوعها للدائرة المختصة وحسب توجيهات رئيس الدائرة سواء جنائية أو مالية أو أحوالا شخصية وغيرها بعد التحقيق يرفع لرئيس الدائرة داخل فرع النيابة ليوصي بدعم المحقق بمحقق آخر أو لجنة مكونة من عدد من الأعضاء نوع القضية فقضايا القتل والزنا تكون لجنة مشكلة من خمس أشخاص وقضايا الاعتداء أو السب والقذف لجنة مشكلة من ثلاث أشخاص.. فإن كانت أحد أطراف القضية امرأة حسب صفتها في القضية فإن كانت مدعية فلا يلزم وجود محرم، وإنما يكتفى ببطاقة الهوية الوطنية، أما إن كانت المرأة مدعى عليه، ومتهمة فإنه يلزم وجود سجانة، أو مأمورة مهمات، أو رجل من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لمنع الخلوة، أما بالنسبة للأحداث فإنه يلزم وجود أخصائي اجتماعي.

وأضافت أن وجود نساء محققات سيحقق نوعا من الخصوصية والارتياح النفسي للمرأة خصوصا في بعض القضايا التي تجد المرأة الحرج في الحديث فيها.

القضايا الخاصة

وتداخلت سندس البيشان في هذا الجانب متحدثة عن أثر انعكاس هذا القرار في الحفاظ على سرية القضايا الأسرية وتعزيز العدالة الشرعية وتحقيقه في مجريات التحقيق، وقالت: قامت النيابة العامة مؤخراً بفتح باب التقديم على وظيفة «محققة» لمن تحمل شهادة البكالوريوس في تخصص القانون أو الشريعة في مركزها الرئيسي بالرياض وكافة فروعها إلى جانب توظيف الطاقم الإداري المساند وذلك يأتي لتأكيد مبدأ السرية والحفاظ عليه في ذلك النوع من القضايا، والذي يعزز من خصوصية المرأة أثناء فترة التحقيق كون بعض النساء اللواتي يتم التحقيق معهن في مقر النيابة العامة يتحرجن من التعاون مع المحققين الرجال فبذلك تعد هذه خطوة مهمة في تسهيل إنجاز المعاملات الخاصة بالمرأة وفي مرونة التعاطي مع القضايا الخاصة بها، فهذا القرار جاء مواكباً للمتطلبات المجتمعية بوجود كادر قانوني نسائي يتسلم مثل هذا النوع من القضايا التي تتسم بالخصوصية، وكما وجه النائب العام الشيخ سعود المعجب بأن الهدف من السرية في مثل هذه الدوائر هو للحفاظ على كيان المجتمع وللستر والإصلاح والوئام بين أفراده وبذلك يتحقق مبدأ العدالة الشرعية في مجريات التحقيق في القضايا الأسرية.

وأشارت إلى أن تفعيل عمل المرأة في مجال التحقيق والادعاء العام بالنيابة سيمكنها من التعاطي مع قريناتها بسلاسة أكثر من المحققين الرجال كون أن المحققة ستكون أقدر على فهم تكوين المرأة النفسي وستكون أقرب للدخول في حوار ناجح وفعال خلال عملية التحقيق معها، وبالتالي سيحقق ذلك نجاح هذه الدوائر قطعياً بالإضافة إلى ذلك فإن عمل المرأة في النيابة العامة سيوفر الكثير من الوظائف المساندة للمحققات وسيعزز الخصوصية في الأقسام النسائية المستقلة، وسيعزز دور النيابة العامة في تسهيل وصول النساء إلى العدالة. وأخيراً يعد إنشاء مثل هذه الدوائر خير دليل على حرص القيادة على متابعة كافة الأمور التي تتعلق بالمواطنين لاستمرار الأمن وحفظ الحريات والحقوق من الانتهاك والتعدي.

كوادر متخصصة

وعلقت نورة السلامة على ما ذكرته البيشان حول رؤيتها في نجاح بدء ممارسة هذه الدوائر للقضايا الأسرية في فروع النيابة العامة، وقالت: خطوة اختيار الكوادر المميزة والمدربة والممكنة والتي تحظى بمؤهلات متعددة ويكونون قد خضعوا لدورات تدريبية في المجال القانوني والاجتماعي والشرعي فلا يكون اختصاص المختص الشرعي مثلاً مقتصراً على الاختصاص الشرعي بل يفعّل الجانب القانوني فيجب عليه أن يتعامل مع الموضوع بشكل تكاملي يتضمن كافة الجوانب؛ لأنه في نهاية الأمر سيتعامل مع أسرة فلا يفعّل فقط الجانب القانوني فقط بل يفعّل الحس الاجتماعي في هذه القضية لذا يجب أن يكون على دراية وخلفية في كيفية التعامل مع القضايا الأسرية لأنها قضايا مغايرة عن جميع القضايا الأخرى وعن بقية القضايا الجنائية التي تكون فيها المصلحة في القضايا الأسرية مقدمة على المصلحة العامة لذلك يكون لها خصوصية في التعامل بالإضافة إلى خصوصية في اتخاذ كافة الإجراءات وأيضاً الكوادر تكون مدربة بشكل ممتاز وفعال.

وتساءلت الزميلة فدوى المهدي عن استغلال بعض مكاتب المحاماة للمتدرب والمتدربة وتشغيلهم بدون عائد مادي للمتدرب فلماذا لا يتم إصدار نظام يحمي حقوق المتدرب ويحدد التزامات مكتب المحاماة في التدريب، وأجابت نورة القحطاني: كون المهنة حديثة يبدو أنه لا يوجد نظام واضح حتى الآن بالنسبة للمحامين المتدربين ولعله إن شاء الله يكون مستقبلاً ويستحدث نظام واضح، وبالنسبة لعقد التدريب هو بالرضا فإذا رضيت المتدربة أن تأخذ عائدا ماديا مقابل تدريبها في مكتب المحاماة فهذا شيء جيد وإذا لم ترضَ فهي الأولى في تحصيل حقوقها كونها محامية.

حفظ الدعوة وعدم تصعيدها

وعن أهم المعايير المهنية التي تضمن نجاح هذه التجربة، وبخاصة ضمان السرية والأمان لمن يلجأ إليها من الأسر أجابت الجوهرة العريني: إن مثل هذه القضايا الأسرية تعتبر من القضايا ذات الطابع الخاص وغالب الخلافات التي تقع بين الأسر وهي تشكل جرائم بسيطة تقع داخل محيط الأسرة -المنازل- ولا ينتقل أثرها إلى المجتمع وهي المصلحة المحمية بالقانون؛ حيث إن الشريعة الإسلامية تتشوف إلى لّم البيوت والأسر والحفاظ عليها وعلى كيانها واستقرارها لذا نجد أن المعمول به في مثل هذا النوع من القضايا عند التطبيق إلى أرض الواقع ينتهي بالصلح وحفظ الدعوة وعدم تصعيدها إلى القضاء حفاظا على هذه الخصوصية.

وأضافت العريني: أما فيما يتعلق بالجرائم الكبيرة والتي تشكل جسامة من حيث طرق ارتكابها كقضايا الاعتداء على الوالدين بالضرب والتي تعد من الجرائم الكبيرة الموجبة للتوقيف بناء على القرار الوزاري رقم ٢٠٠٠ نجد أن المنظم جعلها موجبة للتوقيف وقيدها بشرط عدم التنازل وعند التأمل نجد أن المنظم أخذ بالسياسة الجنائية عندما قام بسن هذا القرار وأخذ بالاعتبار السياسة العقابية بمثل هذا النوع من الجرائم وعلقها بالتنازل لمراعاة عدة اعتبارات يراها متفقة مع مقاصد الشريعة أما في الجرائم الكبيرة الأخرى يسعى بها بقدر الإمكان لإنهاء الحق الخاص لنظر بحفظ الحق العام وفق المادة ١٢٤ من نظام الإجراءات الجزائية والتي أعطت المحقق صلاحية التوصية بالحفظ بأنه لا وجه إلى إقامة الدعوى ولو سلمنا جدلاً بإحالة ملف القضية على القضاء فإن المنظم لم يغفل بسياسته الجنائية عند ذلك وأعطى القاضي الحق بوقف تنفيذ العقوبة وفقا للمادة ٢١٤ من نظام الإجراءات الجزائية وهذا كله يعود لكل قضية وملابساتها.

برامج الإرشاد والإصلاح

وحول إيجابيات وجود دوائر قضائية تعنى بالأسرة أجابت العريني: تطوير التعاون والتنسيق بين النيابة والجهات ذات الصلة بالتخصص في مثل هذه القضايا أو ينصب تركيز عضو نيابة على قضايا الأسر بدلاً عن التحقيق في قضايا مختلفة وتأهيل أعضاء النيابة عن طريق دورات في الإصلاح الأسري وفن التعاون مع قضايا الأسرة هذا كله يساهم في تقليل مظاهر التفكك الأسري.

وتداخلت نورة السلامة قائلة: القضايا الأسرية لها طابعها الخاص فالمصلحة الأسرية مقدمة على المصلحة العامة وعند انتهاء الحق الخاص فإنه يغلب حفظ الدعوى حتى لا تزيد الخصومة بين أفراد الأسرة.. وإنشاء دوائرَ للقضايا الأسرية مدعمة ببرامج الإرشاد والإصلاح يبشر بخير فهو خطوة عظيمة للسعي نحو الحفاظ على الأسرة فهي نواة المجتمع السعودي ومن أهم مقوماته وركائزه، وقد نص النظام الأساسي للحكم على أن تحرص الدولة على توثيق أواصر الأسرة، ورعاية جميع أفرادها، بالإضافة إلى اهتمام شريعتنا الإسلامية بتوثيق عُرى الأسرة، وحرصها على لمّ شمل الأسر ونبذ قطيعة الرحم.

المصلحة العامة

وذكرت السلامة تعليقا على سؤال: كيف تتم مجريات التحقيق في فروع النيابة العامة قبل استحداث هذه الدوائر، بأن جميع القضايا الجنائية والتي تخضع للنيابة العامة بحكم اختصاصها مقيدة بقواعد نظام الإجراءات الجزائية وحتى بعد استحداث الدوائر الأسرية ستكون خاضعة لنصوص نظام الإجراءات الجزائية الصادر سنة ١٤٣٥هـ.

وأضافت: إلا أن القضايا الأسرية ذات طابع خاص، والشريعة الإسلامية تتشوف للّم البيوت والأسر حفاظاً عليها من التفكك الأسري بما في ذلك القضايا الزوجية التي تحمل شقا جنائيا والتي ضررها سيكون متعديا على بقية الأسرة لو تمت معاملتها كبقية القضايا الجنائية مثل قضايا المضاربة بين أفراد الأسرة أو الاعتداء على أحد الوالدين، أو إشهار السلاح أو التهديد أو الضرب الذي يكون مدة الشفاء فيه أقل من ١٥ يوما، كما أن غالب هذه القضايا لا تخرج عن محيط الأسرة وليس هناك أثر متعدٍ على المصلحة العامة أو المجتمع لأن ضررها مقصور على المتضرر لذا دائماً ما نجد عند التطبيق والنظر إلى الواقع فإننا نجد غالباً من يسعى بالصلح وإنهاء الحقوق الخاصة قبل أن تتصعد إلى القضاء وإن تصعدت فإن القضاء سينهج نفس هذا المنهج فيما يخص القضايا الأسرية التي تشكل جنايات يمكن الصلح فيها.

وتستثني نورة السلامة الجرائم الكبيرة التي لا يسعها الصلح مثل: القتل أو زنا المحارم أو إطلاق النار بين الأخوة، فهذه متروكة للقضاء وهو من يملك السلطة والحق بوقف تنفيذ العقوبة بالحق العام لمصلحة يراها تم ذكرها سابقاً وهي حفظ الأسر وهذا ليس على إطلاقه وإنما الأمر يعود لملابسات كل قضية وحيثياتها.

وأضافت السلامة: أما فيما يخص التحقيق مع النساء سواء بالقضايا الأسرية أو غيرها فإنه خاضع لنفس الإجراءات المتبعة في نظام الإجراءات الجزائية، فبداية عند تفتيش المرأة (نصت المادة (٤٣) وإذا كان المتهم امرأة وجب أن يكون التفتيش من قبل امرأة يندبها رجل الضبط الجنائي)، أما عند التحقيق معها فنصت المادة (٣٦) على أن (يكون سماع أقوال المرأة واستجوابها والتحقيق معها بحضور أحد محارمها، فإن تعذر ذلك فبما يمنع الخلوة.(

ونوهت نورة السلامة حول إجراءات ترى بأنه يجب مراعاتها تعود لطبيعة كل قضية فقد تكون المرأة موقوفة على ذمة التحقيق أو مطلقة السراح فعند صدور أمر بإيقافها نصت المادة (٣٦) (أن تودع المرأة المقبوض عليها في حال التلبس أو في حال صدور أمر توقيف لها؛ في دار التوقيف المخصصة للنساء..) فإن كانت المرأة الموقوفة عمرها يتجاوز (٣٠) سنة فيتم توقيفها في دار التوقيف المخصصة للنساء ويتم نقلها برفقة سجانة من إلى المحكمة المختصة ومثلها إلى التحقيق.

أما إذا كانت ما دون سن ٣٠ سنة فيتم التعامل معها وفق ما تنص عليه لائحة مؤسسة رعاية الفتيات، فيجري التحقيق مع الفتاة داخل المؤسسة وتحضره مديرة الدار أو من تنتدبها لهذا الغاية على أن يجري التحقيق في ظل جو تشعر الفتاة من خلاله بالطمأنينة والراحة النفسية.

وتابعت السلامة: إلى أنه في حال تمت إحالة القضية إلى المحكمة فتتم محاكمة الفتيات داخل الدار، ويجب عند تقديم الفتاة أمام المحكمة أن يزود القاضي المختص بتقرير اجتماعي منفصل عن حالة الفتاة وظروفها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والعوامل التي يرجح أن تكون السبب في انحرافها، وخطة العلاج والتدابير المقترحة لتقويمها وذلك للاستئناس به عند نظر القضية أما بالنسبة للمتهمة المطلق سراحها فإنها تحضر بنفسها برفقة محرم لها وأن تعذر ذلك فيجوز التحقيق معها بوجود ما يمنع الخلوة كوجود كاتب الضبط أو تكون غرفة التحقيق مفتوحة الأبواب مع عدم الإخلال بحق المرأة والفتيات بالاستعانة بمحامٍ أو محامية للدفاع عنها.

دوائر متخصصة

وتداخلت نورة القحطاني فيما ذكرته نورة السلامة، وقالت: سابقاً كانت ومازالت تحال كل قضية بحسب نوعها لدائرة مختصة بها ويقوم رئيس الدائرة بتوجيه القضية بحسب نوعها سواء كانت جنائية أو مالية أو أحوالا أو غيرها بعد التحقيق يرفع لرئيس الدائرة داخل فروع النيابة ليوصي بدعم المحقق بمحقق آخر أو لجنة مكونة من عدد من الأعضاء حسب نوع القضية إذا كانت القضية قتلا وما شابهها مثل الزنا وغيره تتكون اللجنة من ٥ أعضاء إذا كانت القضية ما دون ذلك كالاعتداء والسب والقذف تشكل اللجنة من ٣ أعضاء فإذا كانت أحد أطراف القضية امرأة بحسب صفتها في القضية فإذا كانت مدعية فلا يستلزم وجود محرم معها ويكتفى بالهوية الوطنية إذا كانت متهمة أو مدعى عليها فلا بد من وجود سجانة أو مأمورة مهمات.

وأضافت القحطاني: أما إذا كان المتهم حدثا فلابد من وجود أخصائي اجتماعي مرافق له ومن جانب آخر وجود نساء محققات سيحقق نوعا من الخصوصية والارتياح النفسي للمرأة خصوصاً في بعض القضايا التي تجد المرأة الحرج في الحديث عنها.

قضايا العنف الأسري

وتساءلت الزميلة عذراء الحسيني عن أبرز القضايا الأسرية التي ستحدد في دوائر النيابة العامة المستحدثة هذه؟

أجابت شهد العنقري: فيما يخص سؤالك فهي غالباً ستكون قضايا العنف الأسري وهي التي تحمل في أحد جوانبها جانبا جنائيا مثلاً اعتداء الأب على ابنته أو اعتداء أخوها عليها بالضرب أو الإيذاء بشكل عام سواء الإيذاء الجنسي أو الإيذاء اللفظي أو الإيذاء الجسدي فغالباً هذه هي القضايا التي ستكون منظورة في دوائر القضايا الأسرية في النيابة العامة بالإضافة إلى قضية عقوق الوالدين تحمل شقا أسريا في حين الوالدة ترفع قضية ضد ابنها بسبب عقوقه وهذه ستكون بشكل عام مجمل القضايا الأسرية.

أقسام نسائية

وعن انعكاس فتح أقسام نسائية في أغلب الدوائر الحكومية والحفاظ على خصوصية المرأة أجابت شهد العنقري: بوجه عام سيؤدي ذلك -بلا شك- إلى عدم تردد المرأة أو تحرجها عن مراجعة الدوائر الحكومية ما دام بها أقسام نسائية وبوجه خاص فإني أحبذ فتح قسم نسائي بكوادر مؤهلة (متخصصة بقضايا الأسرة) في مراكز الشرطة كونها أحد الجهات المختصة لتلقي البلاغات والشكاوى في القضايا الجنائية للقيام بمهمة تلقي تلك البلاغات أو الشكاوى من المشتكيات ومتابعتها مع رجال الضبط الجنائي، وذلك لضمان إحالتها بسرعة وسرية تامة إلى النيابة العامة لاسيما أن المرأة بطبيعتها تتحرج من دخول تلك المراكز لعدم وجود أقسام نسائية.

وفي الحقيقة ننتظر اتضاح الصورة حول الدوائر المستحدثة التي تم التصريح عنها، وعن نوعية القضايا التي تنظرها بشكل دقيق ولكن من المتوقع أنها ستنظر القضايا التي تحدث في محيط الأسرة مثل مخالفات أحكام نظام الحماية من الإيذاء وهو تعرض المرأة أو الطفل للإيذاء اللفظي أو الجسدي أو الجنسي (كافة أنواع الإيذاء الذي يحدث في محيط الأسرة) أو مثل قضايا عقوق الوالدين ونحو ذلك.

وتساءلت الزميلة فدوى المهدي: ما مدى استيعاب الجامعات والمعاهد لتخريج كفاءات نسائية من الممكن أن تعمل في فروع النيابة العامة؟

وأجابت الجوهرة العريني: يشترط لشغر وظيفة محققة أن تكون متخرجة من كليات القانون أو الشريعة أو ما يعادلها بتقدير لا يقل عن جيد والآن لدينا خريجات بعدد لا بأس به وبكفاءات متميزة من خريجات الشريعة، وكذلك خريجات القانون وأعتقد مستقبلاً سيكون هناك مزيد من الطاقات التي يستوعبها لشغر هذه الوظيفة.

التحول الإلكتروني

وتداخلت نوف اليحيى معلقة على انعكاس فتح أقسام نسائية في أغلب الدوائر الحكومية والحفاظ على خصوصية المرأة، وقالت: خطوات وزارة العدل الأخيرة خطوات ذكية كافتتاح أقسام نسائية فقبل سنتين في محاكم الأحوال الشخصية تعاونت مع -جمعية مودة- فأثبت نجاح القسم عندما نتحدث عن أقسام نسائية فذلك لا يعني مجرد فتح قسم وفعالية القسم لا تنحصر في إسناد مهام إدارية له فهذا لا يعتبر افتتاح قسم إنما الجيد في الأمر أن وزير العدل قبل شهر في اجتماعه مع رؤساء المحاكم التنفيذية في المدينة المنورة كان يتحدث عن افتتاح أقسام نسائية ابتدأ من المحاكم التنفيذية التي هي في الأساس سنام العملية القضائية كما نرى الآن سرعة تطورات وزارة العدل فتحولت لمسار إلكتروني الأمر قد يبدو صعبا بالنسبة للناس البسطاء لذلك من المهم وجود خط دفاع أول في المحاكم.

وأضافت اليحيى: تشير إحدى الزميلات في مداخلاتها حول وجود مؤهلات وأنا أتذكر هنا قبل خمس سنوات صدر قرار بالسماح للمرأة بمزاولة مهنة المحاماة الآن بمجرد مرور هذه الخمس سنوات لدينا مؤهلات شرعية ومؤهلات قانونية ولم تنحصر هذه على الجانبين فقط إنما أيضاً سيضاف لهما علم اجتماع وخدمة اجتماعية بالإضافة لهما، ووفرة المعلومة القانونية اليوم جرأت المرأة العادية فأصبحت المحاكم أماكن غير مجهولة كما في السابق بل أماكن معروفة كما نرى اليوم في وسائل التواصل الاجتماعي المحاميات وهن يغطين لنا المعلومة القانونية لكن في الجلسات يمنع التصوير، وما أردت ذكره هنا هو أنه قلّت الرهبة في هذه المحاكم، وهناك نقطة مهمة في وجود الأقسام النسائية ربما تفيد المرأة الموكلة أكثر من الوكيل؛ لأن المحامية على علم بتراتبية المدد وتراتبية العقوبات فالمرأة التي تصلها رسالة بوقف خدماتها هي لا تعرف أين تذهب فعلياً ونحن نرى ذلك كثيراً في المحاكم لكننا الآن نشجع ونرحب ونشكر وزارة العدل على سرعة

تطورها وتحولها الإلكتروني وهي تطمح بالتأكيد على أن تأتي فترة لا يضطر فيها الشخص أن ينزل إلى المحكمة إلا لحضور الجلسات لكن كل أموره ومراجعاته تكون إلكترونية.

رؤية ٢٠٣٠ تضيء تمكين المرأة

وتتفق سندس البيشان في مداخلتها مع كل ما ذكرته نوف اليحيى، حيث قالت بأن وجود الكوادر المؤهلة سيساعد كثيراً في تأهيل الإجراءات وإنجاز المعاملات المتعلقة بالمرأة بالإضافة إلى مرونة التعاطي مع القضايا المتعلقة بالمرأة باعتبار أنها مواضيع حساسة وتتحرج المرأة بالتحدث بها مع المحقق وأرى بأنه كل حديث ورد في الندوة من الزميلات يصب في أهداف الرؤية ٢٠٣٠ التي تضيء تمكين المرأة في المجال المهني والعملي وتفعيل قرار مجلس الوزارة رقم ١٢٠ الذي يتعلق بزيادة فرص العمل المتعلقة بالمرأة.

الدوائر الأسرية تحمي الحقوق والحريات

أوضحت سندس البيشان أن أنظمة النيابة العامة وأنظمة الإجراءات الجزائية تتصف ببنود تحدد طبيعة المعلومات التي يمكن الكشف عنها وذلك حفاظاً على حقوق الأطراف في الدعوى وضماناً لفعالية إجراءات التحقيق والاتهام وصوناً للحقوق والحريات، باستثناء المعلومات التي يمكن الكشف عنها وفق صلاحيات وتوجيهات النائب العام، وبالتالي عودة على النقطة الرئيسية التي تتعلق بالسرية وأهميتها في تعزيز العدالة الشرعية فإن كل ما سبق ذكره سابقاً سيكون له دور في تعزيز وثبة الإصلاح القانوني والشفافية في إجراءات التحقيق وسيعزز العدالة الشرعية، ومما يتوجب ذكره أن المشرع كفل الحماية الشرعية والقانونية للمرأة والطفل في كل ما يتعلق بقضايا الأسرة من أي نوع من أنواع العنف الأسري أو التعسف، كون أحد أهم مهام الدوائر الأسرية في النيابة العامة هو العمل على حماية الحقوق والحريات، من خلال نصرة المظلوم والأخذ على يد الظالم، وعلى تكريس ذلك وتعزيزه، بالتعاون مع الجهات العدلية والأمنية ذات العلاقة.

تعاون الجهات الحكومية سيقلل نسب القضايا الأسرية في النيابة العامة

في إطار العمل على تأهيل كادر متخصص في النيابة العامة لهذه المهمة بالتعاون مع جهات الاختصاص ذات الصلة ورؤيتها حول نجاح بدء ممارسة هذه الدوائر للقضايا الأسرية في فروع النيابة العامة أكدت سندس البيشان على ضرورة التكاتف بين الجهات الحكومية من أجل تعزيز فعالية ونجاح هذه الممارسة ما سيسهم في التقليل من نسبة القضايا الأسرية التي تصل إلى النيابة العامة، كما أن تخصيص دوائر متعلقة بالفصل في القضايا الأسرية سوف يساهم أيضاً في سرعة الفصل في مثل هذا النوع من القضايا. ونجاح مثل هذه الدوائر مرتبط بالخبرة التي يمتلكها الكادر الذي سيعمل بها كون الحفاظ على كيان المجتمع والروابط الأسرية أمراً بالغ الأهمية ولن يتحقق ذلك إلا بوجود كادر مدرك لهذا الأمر ولديه مهنية عالية ومقدرة على الفصل في مثل هذه النزاعات. ففي بعض الحالات يجب النظر في الصلح قبل الشروع في رفع القضية وذلك للحفاظ على كيان الأسرة باعتبار أن القانون وجد لتنظيم المجتمع والأسرة هي أهم ركائز هذا المجتمع.

المحاميات يجدن كل تعاون وترحيب وخصوصية في المحاكم

أوضحت الجوهرة العريني إجابة على تساؤل الزميلة فدوى المهدي عن المواد الجنائية التي تدرس بشكل نظري بينما الواقع يفترض دراستها بشكل تطبيقي، فلماذا لا يكون هناك جمعية تتبنى قضايا جنائية لذوي الدخل المحدود يطبق فيها خريجات البكالوريوس وذلك مثل جمعية مودة وجمعية أنصر أخاك التي تتبنى قضايا الأحوال الشخصية مثل الطلاق وغيرها لذوي الدخل المحدود، ولماذا لا تؤخذ هذه الفكرة ويتم تحويلها وتطبيقها على الجانب الجنائي؟

وأجابت الجوهرة: وجود قسم القانون أو وجود قانونيات في المملكة هذا أمر جيد خصوصاً ترخيص مزاولة مهنة المحاماة حديث عهد فأول محامية في السعودية لم تكمل عامها الخامس بعد في هذه المهنة فيعتبر قسم القانون حتى بالنسبة للرجال

أيضاً تخصص جديد بالنسبة لنا كسعوديين ونرى يوما بيوم تطور ملحوظ في مجالات التدريب حتى الجامعات كل دفعة تكون مؤهلة أكثر من سابقتها وكل أعضاء هيئة التدريس تكونت لديهم خبرة وافرة والآن كما ذكرت المحامية الزميلة نوف اليحيى أصبح هناك توفر للمادة القانونية فنحن حينما كنا طالبات في الجامعات وأتحدث هنا عن عام ٢٠١٣م وما قبلها كنا بصعوبة نستطيع الحصول على المعلومة القانونية وكنا مترهبين جداً من الدخول إلى المحاكم بسبب ما كنا نسمعه من الآخرين حول دخول المحاكم، فقد تكونت لدينا مفاهيم خاطئة حول ذلك وأحداها على سبيل المثال عدم تجاوب القاضي وغيرها من الأقاويل التي تتداول وحينما نزلت إلى المحاكم رأيت عكس ذلك تماماً هناك تقبل كبير لنا كمحاميات وتقبل من العميلات أو الموكلات وترحيب أيضا منهن خاصة فيما يتعلق بمبدأ الخصوصية ووجود امرأة أخرى وهذا الشيء سينطبق لاحقاً في أقسام التحقيق كونه قبل فترة سمح النائب العام بشغل النساء لوظائف محققات وما ذكرته بخصوص مبادرة أنصر أخاك وجمعية مودة المتخصصة غالباً بالقضايا الأسرية يحيط بها الجهل لأننا نتعامل مع ربات بيوت ربما لم ينلن مساحة من التعليم أو من الطبقة البسيطة فمستقبلاً سيكون هناك تبن لمثل هذه الأفكار فأنا أرى أن ذلك سيكون مفعل بإذن الله.

الشورى يطالب بتعيين "قاضيات" في المحاكم

قدم مجلس الشورى العديد من التوصيات والنقاشات الخاصة بدعم تمكين المرأة وتسهيل حصولها على حقوقها وكذلك تعديل بعض الأنظمة الحكومية والمواد بما يحقق للأسرة الاستقرار ومن ذلك توصية المجلس بتعيين قاضيات ومحاميات في المحاكم لخدمة المراجعات إلى غير ذلك من توصيات ومقترحات ناقشها المجلس في الكثير من جلساته.

وحول قرار استحداث دوائر متخصصة في فروع النيابة العامة تعنى بالقضايا الأسرية، ومدى إسهام مجلس الشورى برفع توصيات ودراسات حول آلية مجريات التحقيق إذا كان أفرادها نساء، قالت د. منى آل مشيط - عضو مجلس الشورى، وعضو لجنة حقوق الإنسان - في مداخلتها أن المجلس قدم مقترح تعديلات على بعض أنظمة "الأحوال المدنية" مثل مناقشة استخراج سجل أسرة للمرأة وبعد المناقشة بادرت وزارة الداخلية بمنح الأم هذا الحق، وتم استخراج سجل الأسرة للمرأة السعودية، وذلك بالحصول على بطاقة أحوال مدنية للمرأة الراغبة في استخراج سجل الأسرة.

وأضافت أن المجلس قدم كذلك مقترحاً لتعديل بعض بنود قانون الأحوال المدنية، لتعديل بعض المواد لصالح المرأة والأطفال والأسرة، ومقترح صحة المرأة، وقد وافق عليه مجلس الوزراء من أجل حفظ حقوق المرأة الصحية خصوصاً خلال مرحلة الحمل والولادة ومدة النضوج، مشيرة كذلك إلى توصية تحديد الحد الأدنى لزواج البنات ومنع زواج القاصرات، التي قدمها المجلس كذلك في إطار سعيه وحرصه على كيان الأسرة وعلى المرأة، إلى جانب التوصية بتمكين المرأة من المناصب القيادية في الجهات الحكومية وتعيين قاضيات ومحاميات في المحاكم، بما يخدم هذا الهدف، كما أن هنالك العديد من النقاشات حول منع شرط استلام ولي الأمر المرأة بعد خروجها من محكومية السجن.

"العمل" تطبق حماية الأجور إلزامياً على المنشآت التي تزيد عمالتها على ٣٠ عاملًا.. غداً

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ١٤ جمادى الأول ١٤٣٩هـ - ٣١ يناير ٢٠١٨م
http://www.alriyadh.com/1658528

الرياض - واس
تبدأ وزارة العمل والتنمية الاجتماعية غدًا (الخميس) الموافق الأول من فبراير ٢٠١٨، في التطبيق الإلزامي للمرحلة الثالثة عشرة من برنامج "حماية الأجور"، والتي تشمل المنشآت التي تتراوح عمالتها بين ٣٩ و٣٠ عاملًا، وتُقدَّر المنشآت المشمولة في هذه المرحلة بـ ١٤ ألف منشأة بعدد عمالة تبلغ نحو ٤٧٧,٤٠٢ من العمال.

وأكد المتحدث الرسمي للوزارة خالد أباالخيل، أن الوزارة ملتزمة بتطبيق "حماية الأجور" على جميع منشآت القطاع الخاص؛ للتأكد من صرف مستحقات العمالة في وقتها، وتحديد مستويات الأجور في جميع المهن، وتقليل المشاكل بين صاحب العمل والعامل، مشددًا على أن الوزارة لن تتهاون في تطبيق البرنامج وفق مراحله الزمنية المحددة، حتى يتم تطبيقه على جميع منشآت القطاع الخاص.

وأوضح أباالخيل، أنه استنادًا للائحة مخالفات وعقوبات نظام العمل، فإنّ المنشأة تُعاقب عند عدم دفع أجور العاملين في مواعيد استحقاقها المحددة، بغرامة تصل إلى ثلاثة آلاف ريال، وتتعدد بتعدد العمال، مضيفًا أنه سيتم كذلك إيقاف جميع خدمات الوزارة عن المنشآت التي لا تلتزم بالبرنامج في تقديم بيانات أجور عامليها على النظام لمدة شهرين من تاريخ التطبيق الإلزامي حسب مراحل البرنامج، عدا خدمتي إصدار وتجديد رخص العمل، وفي حال تأخرت المنشأة لمدة ثلاثة أشهر، سيتم إيقاف جميع خدمات المنشأة لدى الوزارة، وسيسمح للعاملين لديها بنقل خدماتهم إلى منشآت أخرى دون موافقة صاحب العمل الحالي، حتى لو لم تنتهِ رخصة العمل الخاصة بالعامل.

وأطلقت الوزارة نظام "إدارة الأجور" ضمن مبادراتها لبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠م، وتهدف المبادرة إلى توفير بيئة عمل مناسبة وآمنة في القطاع الخاص، حيث ستؤدي المبادرة إلى رفع مستوى الشفافية وحفظ حقوق الأطراف المتعاقدة، وتوفير بنية تحتية للمنشآت المتوسطة والصغيرة، للالتزام بنظام حماية الأجور.

ويمكن للمنشآت الدخول على موقع الوزارة والاطلاع على جدول المراحل القادمة من البرنامج، كما يحق لها الاشتراك فيه بشكل تجريبي قبل تاريخ الإلزام الخاص، ولن يترتب على هذه المشاركة التجريبية أية عقوبات أو ملاحظات.

ولمزيد من المعلومات عن ملف الأجور وخطوات تحميل الملف، يمكن تحميل "دليل مستخدم نظام حماية الأجور"، والمتاح من خلال بوابة الوزارة على الإنترنت www.mlsd.gov.sa.

آل الشيخ يفتتح الجلسة الثانية لـ"المنتدى السعودي لأعمال التطوع"

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ١٤ جمادى الأول ١٤٣٩هـ - ٣١ يناير ٢٠١٨م
http://www.alriyadh.com/1658580

الرياض - "الرياض"
ترأس وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد الشيخ صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ، أمس الجلسة الثانية لـ"المنتدى السعودي الأول لأعمال التطوع" التي عقدت في قاعة المؤتمرات بفندق الانتركونتيننتال بالرياض، مؤكدا أن التطوع هو من أساسيات فهم الدين الإسلامي وعبر في افتتاحه للجلسة عن شكره وتقديره وعرفانه لصاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سعود بن نايف وزير الداخلية، ولمعالي الفريق سليمان العمرو المدير العام للدفاع المدني ولجميع الإخوة المشاركين في إقامة هذا المنتدى والفاعلين فيه، ثم قدم نبذة عن المتحدثين،

الذين عرضوا في أوراق عملهم: مفهوم التطوع، ومجالاته، والأدلة على مشروعيته، وفضله والحث عليه لافتين إلى أن مجالات التطوع كثيرة منها التطوع الإغاثي ومساعدة المحتاجين والمنكوبين والمتضررين ماديًا أو بدنياً أو إنقاذهم من الهلاك بغرق أو حريق أو هدم أو فيضانات أو زلازل أو براكين، وأكدوا -في ختام مشاركاتهم- أن نشر التطوع في المجتمع هو هدف لتحقيق ما تفضل به معالي الوزير الشيخ صالح آل الشيخ في الكلمة التي افتتح بها الجلسة في إطار حديثه عن أهداف تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ التي نصت على الاهتمام بالتطوع، وزيادة أعداد المتطوعين إلى مليون متطوع.

٤ مخالفات تمنع السجين من المميزات والحوافز

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء ١٤ جمادى الأول ١٤٣٩هـ - ٣١ يناير ٢٠١٨م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=328454&CategoryID=5

الدمام: علي عبدي أفصح مدير إدارة التأهيل والإصلاح والعلاقات والإعلام في سجون الشرقية العقيد محمد مشهور لـ«الوطن»، بأن نزلاء السجون يحصلون على عدة امتيازات، إلا أن السجين في حال ارتكابه عدة مخالفات كالعصيان، والدخول في مشاجرات، ومخالفة الأوامر، وحيازة الممنوعات، فإنه يُمنع من كافة المميزات والحوافز .
المخالفات الـ٤
مخالفة الأوامر والتعليمات
العصيان
دخول الممنوعات
المشاجرات

كشف مدير إدارة التأهيل والإصلاح والعلاقات والإعلام بسجون الشرقية، العقيد محمد بن مشهور لـ«الوطن» أن نزلاء السجون يحصلون على عدة امتيازات أبرزها الخروج من السجن لمدة ٤٨ ساعة، إلا أن السجين في حال ارتكابه عدة مخالفات كالعصيان، والدخول في مشاجرات ومخالفة الأوامر وحيازة الممنوعات، فإنه يمنع من كافة المميزات والحوافز.

برامج التدريب

قال مشهور إن النزلاء يحظون بزيارة اليوم العائلي، وهي ميزة يستطيع فيها النزيل «المتزوج» الخروج من السجن بكفالة حضورية أو غرامية لمدة ٢٤ ساعة للاجتماع مع أسرته، مشيرا إلى أن تلك الميزة للمساجين لا تعطى للذين يقضون فترات حكم طويلة أو لذوي الملاحظات السلوكية السلبية ومتهمي قضايا القتل، مؤكدا أنه يتم إتاحة الخلوة الشرعية داخل البيوت الجاهزة بالسجون لجميع المساجين من دون أي استثناء، مبيننا أن غالبية النزلاء حريصون على الالتحاق ببرامج التعليم وبرامج التدريب المهني للحصول على ميزة الخلوة الشرعية لمدة ٤٨ ساعة داخل أو خارج السجن.
وأضاف أن المديرية العامة للسجون تحرص على مواصلة النزلاء لدراستهم، وكذلك تعليم غير الدارسين الذين التحق العديد منهم بمراحل التعليم، إذ إن فروع السجون بالمنطقة الشرقية تضم ٧٩٦ نزيلا بكافة مراحل التعليم، كما يتم التعاون مع الجامعات بالمنطقة الشرقية لتعليم النزلاء عن بعد.

مميزات وحوافز

أوضح مدير إصلاحية الدمام العقيد محمد الحبيشي خلال مشاركته في حلقة نقاش «تعزيز العمل الميداني»، بتنفيذ فرع الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في غرفة الشرقية أمس، أن الزيارات الاجتماعية للنزلاء لها فاعلية كبيرة في التقليل من ارتباطات إجرامية جديدة، وسد الطرق أمام تأثير النزعات الإجرامية، لذلك يمنح النزيل بعض المميزات والحوافز التي تربطه بالمجتمع الخارجي وتمنعه من الانزلاق مجددا في عالم الإجرام.

إصلاحية جديدة

أشار الحبيشي إلى أن إصلاحية الدمام الجديدة تم الانتهاء من ٨٠% منها في أقل من سنتين، وستكون الإصلاحية لجميع النزلاء المحكومين، لافتا إلى أن السجون الحالية ستكون للموقوفين، والسجون الجديدة في مناطق المملكة ستكون للمحكومين فقط، وفور صدور الحكم على الموقوف يرحل إلى الإصلاحية فورا، وتضم الإصلاحية مستشفى، ملاعب، مدارس، وأماكن مهيئة، وغرفة طعام فاخرة.
وبين أن مساجين قضايا الدين يكفل لهم النظام عدم الاختلاط مع مساجين القضايا الجنائية، ولهم امتيازات خاصة، ولا يوجد احتكاك في سجن الدمام بين نزيل الديون والنزيل الجنائي.

ورشة عمل

قال المتحدث الرسمي لفرع هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالمنطقة الشرقية الشيخ ناصر الخالدي، إن ١٥ جهة تشارك في حلقة النقاش، بينها جهات أمنية وأخرى مدنية كإمارة المنطقة الشرقية، والمباحث العامة، والمباحث الإدارية، والاستخبارات العامة، والشرطة، والمرور، والدفاع المدني، والجوازات، ومكافحة المخدرات وغيرها.

مراحل دخول المتهم السجن

إخضاع النزيل للفحص الطبي

تصنيفه حسب القضية والعمر والسوابق
النظر في نوع أمر التوقيف
إيداعه في العنابر

أبرز المخالفات

1. مخالفة الأوامر والتعليمات
2. العصيان
3. دخول ممنوعات
4. المشاجرات

مميزات وحوافز

1. الزيارة العامة
2. الخلوة الشرعية
3. زيارة اليوم العائلي
4. زيارات خاصة
٥. التواصل بالبريد والاتصال التلفزيوني

٢٠ ٪ من المضبوطين في يومين أخلوا بالآداب العامة

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء ١٤ جمادى الأول ١٤٣٩هـ - ٣١ يناير ٢٠١٨م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=328480&CategoryID=5

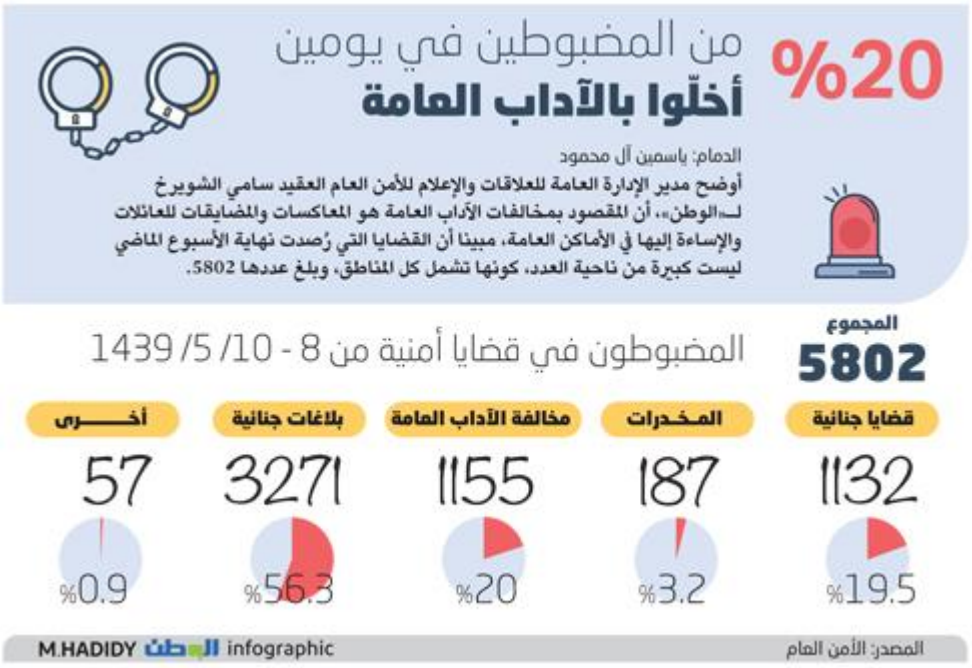

مجلس الوزراء يوافق على ضوابط تخصيص أموال مجهولي الأبوين

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء ١٤ جمادى الأول ١٤٣٩هـ - ٣١ يناير ٢٠١٨م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=328476&CategoryID=5

الرياض: واس

وافق مجلس الوزراء على الضوابط اللازمة لتخصيص أموال مجهولي الأبوين، وذلك في جلسته التي عقدت أمس برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، في قصر اليمامة بمدينة الرياض.
كما تناولت الجلسة الأوضاع السائدة في المنطقة، وعلى الأخص تلك التي شهدتها عدن أخيرا، حيث طالب المجلس بالتهدئة وضبط النفس وتلمس المسؤولية،
مشددا كذلك على عروبة القدس التي تبقى العاصمة التاريخية الأزلية لفلسطين، مطلعا على مشاركة وفد المملكة في المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس في سويسرا.

مباحثات

في مستهل الجلسة، أطلع الملك المفدى المجلس على نتائج استقباله رئيس مجلس النواب الأميركي بول رايان، وما جرى خلاله من بحث لمجالات التعاون.
ثم تطرق المجلس إلى مشاركة وفد المملكة في أعمال المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس في سويسرا، لإبراز الإصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها المملكة لبناء مستقبل الاقتصاد فيها، معتمدة على الابتكار لتكون مثالا يقتدى عربيا وعالميا، ولتجسد مكانها الحقيقي بين مصاف الدول، وهي تسير بسرعة وجرأة بما تملكه من طاقة شبابية تواكب التطورات العالمية وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

أحداث

أوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عواد العواد، عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء استعرض جملة من الأحداث وتطوراتها على الساحتين الإقليمية والدولية، مشيرا إلى ما أكدته المملكة أمام مجلس الأمن الدولي حول بند المناقشة المفتوحة بشأن «الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك المسألة الفلسطينية»، بأن القدس هي العاصمة التاريخية الأزلية لفلسطين، وفقا للقرارات الدولية، وأن أي إجراء تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلي هو أمر باطل، ولا يؤدي إلا إلى إشعال التوتر في منطقة الشرق الأوسط، وإضعاف فرص التوصل إلى حل شامل ودائم يبنى على أساس حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.
وبين العواد أن المجلس أشار إلى ما جاء في بياني قيادة تحالف دعم الشرعية في اليمن، من دعوة لكافة المكونات السياسية والاجتماعية اليمنية إلى التهدئة وضبط النفس، والتمسك بلغة الحوار الهادئ، إزاء ما يجري في العاصمة المؤقتة (عدن)، وضرورة استشعار المسؤولية الوطنية في توجيه دفة العمل المشترك مع تحالف دعم الشرعية لاستكمال تحرير الأراضي اليمنية كافة، ودحر ميليشيا الحوثي الإيرانية، وتلافي أي أسباب تؤدي إلى الفرقة والانقسام وتقويض مؤسسات الدولة في اليمن، ومطالبة التحالف مجددا كل الأطراف بسرعة إيقاف جميع الاشتباكات فورا، وإنهاء جميع المظاهر

المسلحة، وتأكيده أنه سيتخذ كافة الإجراءات اللازمة لإعادة الأمن والاستقرار في عدن، ودعوته إلى التركيز على الأهداف الأساسية، وعلى رأسها استعادة الشرعية وحماية مكونات الدولة، وإعادة الأمن والاستقرار وحل جميع القضايا عبر الآليات السياسية المتاحة ووفق المرجعيات الثلاث.

إدانة

جدد المجلس إدانة المملكة واستنكارها الشديدين التفجيرات التي وقعت في العاصمة الأفغانية كابول، وخلّفت عشرات القتلى والجرحى، معبّرة عن عزائها ومواساتها لذوي الضحايا، وتمنياتها للمصابين بالشفاء العاجل، وتضامنها ووقوفها مع حكومة أفغانستان في مواجهة مختلف أشكال الأعمال الإرهابية.

اطلاع

أفاد العواد بأن المجلس اطلع على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته، من بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، وقد انتهى إلى ما يلي:
أولا:
قرر المجلس الموافقة على إقامة علاقات دبلوماسية بين المملكة وجمهورية رواندا، وتفويض وزير الخارجية -أو من ينيبه- بالتوقيع على (البروتوكول) اللازم لذلك.
ثانيا:
وافق المجلس على تفويض وزير الإسكان -أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانب التونسي في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجالات التعمير والإسكان والبناء بين وزارة الإسكان في المملكة، ووزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية في تونس، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.
ثالثا:
قرر المجلس الموافقة على برنامج تعاون في المجالات الزراعية بين وزارة البيئة والمياه والزراعة في المملكة، ووزارة الزراعة في روسيا الاتحادية الموقع في موسكو بتاريخ ١٥/ ١/ ١٤٣٩.

أموال

رابعا :
بعد الاطلاع على ما رفعه وزير العدل، رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (١٤ ـ ١٧/ ٣٩/ د) وتاريخ ٢٥/ ٣/ ١٤٣٩، قرر المجلس الموافقة على الضوابط اللازمة لتخصيص أموال مجهولي الأبوين -الذين توفوا وليس لهم وارث شرعي ولم يوصوا في شأنها بشيء- لمصلحة المؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام.
خامسا:
بعد الاطلاع على ما رفعه وزير التعليم، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (٦ ـ ١٧/ ٣٩/ د) وتاريخ ٩/ ٤/ ١٤٣٩، وافق المجلس على الترتيبات التنظيمية لمعهد العاصمة النموذجي بالرياض ومدارس الثغر النموذجية بجدة.

تعاون
سادسا:
بعد الاطلاع على ما رفعه وزير العمل والتنمية الاجتماعية، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (١٧ ـ ١٢/ ٣٩/ د) وتاريخ ٩/ ٤/ ١٤٣٩، وافق المجلس على إستراتيجية مجلس التعاون في

مجال التنمية الاجتماعية التي اعتمدها المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الـ٣٧، يومي ٧ - ٨/ ٣/ ١٤٣٨، في البحرين.

تعيينات

سابعا:

وافق المجلس على ترقيات وتعيين بالمرتبة الرابعة عشرة، ووظيفتي (سفير) و(وزير مفوض)، وذلك على النحو الآتي:

1 - ترقية عدنان بن محمود بن محمد عبدالرحمن بوسطجي إلى وظيفة (سفير) بوزارة الخارجية.

2 - ترقية المهندس حسان بن رشاد بن عبداللطيف عطيه إلى وظيفة (مدير عام إدارة الطرق والنقل بمنطقة مكة المكرمة) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة النقل.

3 - ترقية المهندس عبدالله بن سليمان بن عبدالله السليمان إلى وظيفة (مدير عام إدارة الطرق والنقل بمنطقة الرياض) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة النقل.

4 - ترقية عوض بن عبدالله بن سعد الشهراني إلى وظيفة (وكيل الوزارة المساعد للمعاشات والمساعدات) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

5 - تعيين الدكتورة هلا بنت مزيد بن محمد التويجري على وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

6 - ترقية سعد بن قوزان بن زيد العجمي إلى وظيفة (مدير عام التمثيل الدولي للاتصالات وتقنية المعلومات) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

7 - ترقية عبدالعزيز بن سيف بن عبدالله البتال إلى وظيفة (مدير عام المكتب الرئيس للهيئة بمنطقة الرياض) بالمرتبة الرابعة عشرة بالهيئة العامة للرياضة.

8 - ترقية الآتية أسماؤهم إلى وظيفة (وزير مفوض) وهم:

علي بن محمد بن وازع القحطاني

أسامة بن محمد بن محيي الدين كرنشي

فهد بن عبدالله بن فهد العيسى

سعد بن عبدالله بن ناصر السعد

"العدل" تقيم معرضاً لتعريف النساء بإجراءات وخدمات المنظومة العدلية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء ١٤ جمادى الأول ١٤٣٩هـ - ٣١ يناير ٢٠١٨م

http://www.alhayat.com/Articles/27073090/العدل--تقيم-معرضاً-لتعريف-النساء-بإجراءات-وخدمات-المنظومة-العدلية

طلق وزارة العدل غداً (الخميس)، معرضها الأول للثقافة العدلية «معرفة وإثراء»، ضمن سلسلة معارض موجهة إلى الأسرة والمرأة في عدد من مناطق المملكة. وتهدف المعارض المنتظر إطلاقها إلى التعريف في إجراءات وخدمات المنظومة العدلية في المملكة، وتوعية المرأة في حقوقها الشرعية والقانونية.

وستقام النسخة الأولى من المعرض في مجمع غرناطة التجاري في الرياض خلال الفترة من ١٥ إلى ١٧ جمادى الأولى الجاري، على أن يتم نقل المعرض لاحقاً إلى مدن أخرى في المملكة بحسب الحاجة والخطة المعدة لذلك.

ويتضمن المعرض أربع منصات رئيسة، هي: المعرفة، والخدمات، والصلح، والأنظمة)، وستجيب مجموعة من الأختصاصيات في مجالات الشريعة والقانون والاجتماع على أسئلة الزوار، إذ ستقدم منصة المعرفة المعلومات الأساسية

لزيادة الوعي والتثقيف في قضايا الأحول الشخصية، فيما ستعرّف منصة الخدمات في مجموعة من الخدمات الإلكترونية التي تقدمها الوزارة.

وتعمل منصة الصلح على تثقيف الزوار وتوعيتهم بأهمية تسوية الخلافات قبل وصولها إلى أروقة القضاء، بينما ستضم منصة الأنظمة مجموعة من الأنظمة العدلية للتعريف بها وشرح آليات الاستفادة منها، ووفرت الوزارة متحدثات باللغة الإنكليزية لخدمة زائرات المعرض من غير الناطقات بالعربية.

ومن المقرر أن يشهد المعرض عرضاً لمبادرات تخدم المستفيدين في وزارة العدل، وستوزع منشورات تحوي معلومات وإرشادات حول تسوية الخلافات أو التعريفات القانونية والعدلية، إضافة إلى مطبوعات لشرح الخدمات الإلكترونية، وسيشمل المعرض عروضاً مرئية للتوعية والتثقيف حول المفاهيم الشرعية والقانونية والخدمات العدلية.

وأوضح المشرف العام على الإعلام والاتصال المؤسسي في وزارة العدل ماجد محمد الخميس، أن المعرض يسعى إلى نشر الثقافة العدلية عبر التواصل المباشر مع أفراد المجتمع بشكل عام والمرأة خصوصاً لرفع مستوى الوعي في الحقوق والواجبات الشرعية والقانونية في مرافق القضاء.

وأكد الخميس أن المعارض التثقيفية تأتي ضمن مبادرة «إبراز مميزات القضاء ونشر الثقافة العدلية»، بوصفها إحدى مبادرات الوزارة في برنامج «التحول الوطني ٢٠٢٠»، مبيناً أن المعرض الأول يتضمن منصات معرفية وتفاعلية، تراعي الجوانب التوعوية التي تكثر حاجة المجتمع إليها.

التحفظ على ٥٦ والإفراج عن آخرين بعد إقرارهم بالاتهامات

النائب العام: ٤٠٠ مليار القيمة المقدرة للتسويات في قضايا الفساد

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء ١٤ جمادى الأول ١٤٣٩هـ - ٣١ يناير ٢٠١٨م

http://www.okaz.com.sa/article/1610675/محليات/النائب-العام-٤٠٠-مليار-القيمة-المقدرة-للتسويات-في-قضايا-الفساد

«عكاظ» (الرياض) @okaz_online

أصدر النائب العام عضو اللجنة العليا لمكافحة الفساد المشكلة بالأمر الملكي بتاريخ 4 نوفمبر 2017 البيان التالي:

1 ـ بلغ العدد الإجمالي لمن تم استدعاؤهم من قبل اللجنة 381 شخصاً من تاريخ الأمر الملكي، وعدد كبير منهم تم استدعاؤهم للإدلاء بشهاداتهم.

2 ـ تم استكمال دراسة كافة ملفات من تم اتهامهم ومواجهتهم بما نسب إليهم من التهم، وانتهت مرحلة التفاوض والتسويات، وتمت إحالة الجميع إلى النيابة العامة لاستكمال الإجراءات النظامية، التي اتخذت بحقهم الآتي:

أ ـ الإفراج تباعاً عمن لم تثبت عليهم تهمة الفساد، وذلك بناء على ما توفر من أدلة وبراهين، إضافة لإفادات الشهود.

ب ـ الإفراج تباعاً عمن تمت التسوية معهم بعد إقرارهم بما نسب إليهم من تهم فساد.

ج ـ التحفظ على 56 شخصا ممن رفض النائب العام التسوية معهم لوجود قضايا جنائية أخرى، وذلك لاستكمال إجراءات التحقيق وفقا لما يقضي به النظام.

كما أوضح النائب العام في هذا السياق أن القيمة المقدرة لمبالغ التسويات قد تجاوزت 400 مليار ريال، متمثلة في عدة أصول (عقارات، وشركات، وأوراق مالية، ونقد)، وغير ذلك.

التقاعد والتأمينات والمسؤولية الاجتماعية

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء ١٤ جمادى الأول ١٤٣٩هـ - ٣١ يناير ٢٠١٨م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=36280

عبلة مرشد

التساؤل المطروح لكلا القطاعين: ألا يحق لهؤلاء الموظفين بدايةً، والمتقاعدين تالياً، أن يشاركوا بصوتهم ورؤاهم معكما حول طبيعة ما تُقدمون عليه من استثمارات مختلفة؟!

تقوم كل من المؤسسة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية باستقطاع نحو ٩ % من راتب الموظف الذي يعمل في القطاع الحكومي أو الخاص أثناء عمله النظامي فيها، وذلك ليتم تسديده له كراتب تقاعدي بعد انتهاء خدمته الوظيفية، ليستفيد منها الموظف المتقاعد في تدبير أمور حياته وأسرته في الفترة التالية من مسيرته العملية، ومن البديهي أن يختلف مقدار راتبه بناء على مدة الخدمة والمرتبة الوظيفية التي كان يشغلها الموظف، كما أنه من المعروف أن كثيراً من المتقاعدين لا يكتب الله لهم العمر المديد للاستفادة من كامل تلك النسبة المستقطعة مسبقاً من رواتبهم، (والتي تعتبر الأعلى على مستوى العالم)، إذ ينخفض المبلغ للنصف بعد وفاة صاحب الشأن ليقتسم الورثة النصف المتبقي من راتبه التقاعدي، وكأن حقه الكامل مرهون بحياته، وذلك على الرغم من أنه استقطع من حقوقه المالية وهو على رأس العمل، ويعتبر جزءا من ميراثه، بل وإن كان رب الأسرة وزوجته يعملان فإن الورثة لا ينالون سوى راتب تقاعدي واحد لأحدهما، وكأن الآخر لم يستقطع من مستحقاته المالية وهو موظف، وكأن ليس لورثته الحق في ميراثه، وذلك مع الأخذ في الاعتبار أن الورثة يكونون أكثر حاجة لإعالتهم بعد فقدان رب الأسرة، حيث إن الموت ليس له قوانين أو حدود معروفة أو ظروف متساوية، فقد يموت رب الأسرة وهو على رأس عمله، فيترك أطفالا أو شبابا لا زالوا يحتاجونه أو والديه أو أحدهما، وقد يتوفاه الله بعد السن النظامي للتقاعد، ولكن لا زال لديه أطفال أو يكون لديه أفراد من أسرته لا زال يتحمل مسؤوليتهم المعيشية، أو يكون قد اضطر للتقاعد المبكر لظروف صحية أو غيرها، وبالتالي سيضطر إلى راتب محدود قد لا يكفيه في كثير من الأحيان.

وكما هو معروف إن كلا القطاعين (التقاعد والتأمينات) يستثمران تلك الأموال المستقطعة من رواتب الموظفين أثناء عملهم النظامي في مشاريع واستثمارات مختلفة، بهدف زيادة الرصيد المالي والسيولة النقدية لمؤسساتهما، فتتنوع تلك الاستثمارات ما بين أصول عقارية ومشاركات في صناديق استثمارية كبرى ومساهمات، وغير ذلك من الاستثمارات التي قد تتخطى حدود الوطن لاستثمارات أكبر وأهم في مردودها المالي أو الربحي؛ وذلك يعني بالطبع أن الاستثمار يجري بمستحقات الموظفين بعد استقطاعها من رواتبهم، وفي ظل ما يتوارد لنا من وسائل الإعلام المختلفة عن العجز المالي الذي يعاني منه صندوق التقاعد والتأمينات، والذي قد يهدد الجيل القادم، فالتساؤل المطروح لكلا القطاعين: ألا يحق لهؤلاء الموظفين بدايةً، والمتقاعدين تالياً، أن يشاركوا بصوتهم ورؤاهم معكما حول طبيعة ما تُقدمون عليه من استثمارات مختلفة؟! أليست تلك الأموال التي تستثمرونها أموالهم وأموال ورثتهم؟! وإذا كان هناك تعثر في الاستثمار أو خسائر معلنة أو كساد أياً كان نوعه، فما هو على وجه الدقة والتحديد؟! أليس من حق الموظف المستفيد منكم المكاشفة ومعرفة أين تذهب أمواله وكيف تُستثمر وإلى أين تذهب حتى تخسر أو تربح؟ ألا يستحق الموظف أن يعرف مدى حجم الشفافية والمساءلة التي تقوم على إدارة تلك المؤسسات؟ أليس من حق الموظفين أن تكون نخبة منهم شريكة في مجلس لكل قطاع أو مجلس يمثل القطاعين معا؟ وذلك باعتبار أن المواطنين جميعهم سواء، أليس من حقهم المساهمة برؤاهم حول نوعية الاستثمارات وتوجهاتها من جهة، وطبيعة متطلباتهم وتطلعاتهم وحاجاتهم المختلفة من جهة أخرى؟!

وحيث إن متوسط عمر الإنسان في أي دولة يعتبر معياراً هاماً في تقييم حجم الإنجاز في التنمية البشرية، فإن (مدى العمر المتوقع له بعد الستين) أصبح كذلك من المعايير المهمة لقياس مدى توفر الرعاية الصحية والاجتماعية للفرد، وذلك بالطبع -بعد الإيمان بالله وأن الأعمار مكتوبة- حتى أصبح من المؤشرات التي تتنافس فيها الدول المتقدمة للتنمية الأفضل، فإنه حري بمؤسسة التقاعد والتأمينات توجيه استثماراتها نحو ما يخدم تطلعات ممولها الأصليين، وهم الموظفون السابقون، من خلال مشاريع اجتماعية مختلفة ومتنوعة تناسب الأذواق والقدرات المختلفة، وبرامج ومنشآت مختلفة للرعاية الصحية والتأمين على الخدمات والعلاج بأنواعه، وما يتبع ذلك من مستلزمات ومتطلبات صحية واجتماعية وترفيهية مختلفة، هذا بالإضافة إلى تطوير خدماتهم وآلية التواصل مع المعنيين بهم، وهم المتقاعدون بما يحتاجونه من تسهيلات أو خدمات تشمل كافة ما قد يطلبونه أو يبحثون عنه، خاصة مع التقدم التقني وسهولة وصول خدماتهم إلى كل موظف متقاعد مسجل في بياناتهم.

ولعله من المناسب الإشارة إلى أن عدد السنوات المتوقعة لحياة الفرد بعد الستين في المملكة، والذي سُجل في مقياس التنمية البشرية (٢٠١٦) هو (١٨,٥) عاما، وذلك للفترة من (٢٠١٠- ٢٠١٥)، بينما بلغ في معظم الدول المتقدمة حوالي (٢٣) عاما، وسجلت كل من هونج كونج واليابان العدد الأكبر من السنوات وهو (٢٥,٨) عاما، كما أن الإنفاق على الرعاية الصحية من الناتج المحلي بلغ ٣,٥ % في المملكة في العام ٢٠١٤، بينما سجلت السويد النسبة الأعلى ١٠ % وفرنسا ٩ %. وعلى الرغم مما حققته المملكة من مرتبة متقدمة في دليل التنمية البشرية، فإنه في ظل تلك المؤشرات ألا يستحق المتقاعدون من المؤسسة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية بذل مزيد من الاهتمام والرعاية الشاملة والجهود الواعية لمنسوبيهم، وذلك كجزء من مسؤوليتهم الاجتماعية والوطنية من خلال:

1-مراجعة نظام التقاعد والتأمينات الاجتماعية وتحديثه بناء على التغيرات الحديثة ومتطلبات التنمية البشرية المختلفة .

- 2الاهتمام بالاستثمار في مشاريع وبرامج مختلفة يستفيد منها المتقاعدون وغيرهم من المواطنين من خلال خدمات وتسهيلات ومنشآت صحية واجتماعية متقدمة في عطائها ونوعيتها وجودتها، بما يتلاءم مع تطلعات رؤيتنا الطموحة.

- 3العمل على التأسيس لمجلس وطني يضم نخبة من المتقاعدين مع بعض من المسؤولين في القطاعين، وتحت مظلتهما لمشاركة الفئة المستهدفة (المتقاعدين) في السياسات التي ينتهجونها، والبرامج والمشاريع التي يستثمرون فيها.

- 4تحديث آلية التواصل مع المتقاعدين جميعهم إلكترونياً، وتقديم كافة المعلومات والمستلزمات التي يحتاجونها عبر أفضل وسائل التواصل المتاح، وذلك يتضمن تزويدهم بكافة ما تقوم به المؤسستان من أعمال وخدمات وتوجهات .

"التعاون الإسلامي" تناقش مواجهة التطرف في النيجر

المصدر: جريدة اليوم الأحد ١١ جمادى الأول ١٤٣٩هـ - ٢٨ يناير ٢٠١٨م
http://www.alyaum.com/article/4225747

واس - جدة

تنظم الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، يوم غد الإثنين، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، والجامعة الإسلامية في النيجر، ورشة عمل بعنوان «دور التربية في الوقاية من التطرف والراديكالية»، وذلك في عاصمة النيجر، نيامي.

وتأتي أهمية الورشة في ظل تفشي ظاهرة الإرهاب بمنطقة غرب إفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء، حيث تهدف إلى وضع الآليات المناسبة في التربية لتهيئة الأجيال القادمة وحمايتها من الانجرار خلف خطاب التطرف الذي تغري به الجماعات الإرهابية الشباب.

يُذكر أن عددًا من علماء الدين الإسلامي سيشاركون في الورشة التي ستضم كذلك أساتذة جامعيين ومديري المؤسسات التعليمية الدينية في منطقة غرب إفريقيا.

وسيصدر عن الورشة، التي تستمر يومين، مجموعة من التوصيات والآليات التي من شأنها أن تخدم الغرض الذي أقيمت لأجله، فيما سيخاطب رئيس الجامعة الإسلامية بالنيجر الدكتور المنصف الجزار، وممثل عن منظمة التعاون الإسلامي وآخر عن البنك الإسلامي للتنمية الجلسة الافتتاحية للورشة.

تثمينا لجهوده المتنوعة في تأسيس منصات للحوار لبناء السلام بين أتباع الأديان

مركز الملك عبدالله العالمي للحوار يُمنح جائزة أفريقيا للسلام ٢٠١٨

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ١٣ جمادى الأول ١٤٣٩هـ - ٣٠ يناير ٢٠١٨م
http://www.alriyadh.com/1658279

الرياض - "الرياض"
في تقدير عالمي جديد وتثمينًا لجهوده الكبيرة في دعم قيم الحوار وترسيخ التعايش واحترام التنوع تحت مظلة المواطنة المشتركة عبر إنشاء منصات حوار متعددة؛ منحت منظمةٌ أفريقيةٌ عالميةٌ، مركزَ الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات بفيينا (كايسيد)، جائزةَ أفريقيا للسلام لعام ٢٠١٨م.

وفي بيان لها، نيابةً عن تحالف أعضائها الـ(٢٠٤)، الذي تنتمي لأديان وتقاليد متنوعة؛ قدّمت مبادرة الأديان المتحدة الأفريقية(URI) ، جائزتها لعام ٢٠١٨م لمركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات؛ تقديرًا لمساهمته في إحياء منتدى الاتحاد الأفريقي للحوار بين أتباع الأديان بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي، في مجالات تعزيز الحوار بين أتباع مختلف الأديان والثقافات، الذي يساهم في ترسيخ الحوار والتعايش والاحترام المتبادل وتعزيز التعايش والتعاون والوئام السلمي، والحد من الكراهية بين أتباع مختلف الأديان والثقافات.

وأعلن السفير موسى هايلو، المدير الإقليمي لمبادرة الأديان المتحدة- أفريقيا، التي تعد منظمة عالمية، لأتباع الأديان في أفريقيا وعضوًا استشاريًا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لدى الأمم المتحدة- قرار مكتب مبادرة الأديان المتحدة- أفريقيا، منح المركز جائزة أفريقيا للسلام٢٠١٨م، المرموقة، تقديرًا لجهوده المبذولة كمنظمة دولية، تعزّز الحوار بين أتباع الأديان والثقافات في أفريقيا وبقية أنحاء العالم؛ وجهوده المبذولة في إطلاق منصات حوارية وإدارة الاختلافات وتقريب المسافات وتفعيل أدوار الأفراد والمؤسسات الدينية جنبًا إلى جنب مع صانعي السياسات.

من ناحيته، أعرب الأمين العام لمركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات، فيصل بن عبدالرحمن بن معمر عن فخره واعتزازه بمناسبة حصول مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات على جائزة أفريقيا للسلام ٢٠١٨م، وقال بن معمر: لقد سعدنا كثيرًا عندما تلقينا نبأ حصول المركز على هذه الجائزة الدولية القيّمة التي أعدها وسامًا على صدور جميع العاملين وشركاء مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات في القارة الأفريقية وغيرها من المناطق العالمية التي يهتم بها المركز، وتجسِّد المكانة المرموقة التي يتبوّأها المركز على الصعيد الدولي وما وصل إليه من تطبيق مبادراته الناجحة في مجال الحوار بين أتباع الأديان والثقافات؛ وتعزيز دور المنظمات الدولية وشراكاتها مع المركز؛ كأول منظمة حوار دولية تعمل على

تفعيل أدوار الأفراد والقيادات والمؤسّسات الدينية؛ لمساعدة صانعي السياسات في بناء السلام والتعايش تحت مظلة المواطنة المشتركة؛ إيجادًا لحلول ناجعة، ومستدامة؛ وتحقيق نتائج إيجابية.

وأكد على أن الإنجازات النوعية الشاملة التي حققها المركز، تجيّر في حقيقة الأمر، إلى دعم الدول المؤسّسة للمركز، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، أيده الله، صاحبة المبادرة والداعم الرئيس للمركز؛ وجمهورية النمسا ومملكة إسبانيا والفاتيكان كعضو مؤسس مراقب؛ ومساندة أعضاء مجلس إدارته الممثلين للأديان والثقافات المتنوعة؛ ما أسهم فتح الآفاق واسعة أمام مبادراتنا، التي أثمرت إلى تأكيد هذا الحضور الفاعل للمركز في مختلف ساحات العمل الحواري الوطني أو العالمي، والإقليمي على السواء، حيث حاز المركز القبول والتعاون من جميع فئات المجتمع بما يملكه المركز من تنوع سياسي في مجلس المؤسّسين وتنوع ديني في مجلس إدارته.

وقال ابن معمر: إن هذه الجائزة العالمية، تعد حافزًا قويًا لبرامج المركز، منصاته المنتشرة في أربع مناطق: أفريقيا الوسطى؛ نيجيريا؛ المنطقة العربية ميانمار، مشيرًا إلى منصة الحوار بين أتباع الأديان والثقافات في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ التي يسعى من خلالها مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات إلى إنشاء آليات تشغيلية ومستدامة لتعزيز قدرات القيادات الدينية، برنامج(دعم التعايش، والسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى مع أتباع الدين الواحد ومع أتباع الأديان المتنوعة بالتعاون مع شبكة صانعي السلام الدينية والتقليدية؛ لتعزيز الحوار والتعايش المشترك بين أتباع الأديان، والحد من الكراهية والعنف.

وعن منصة الحوار بين أتباع الأديان والثقافات في نيجيريا، أوضح معاليه، بأن المركز، قد عزّز دوره كمنصة للحوار في نيجيريا والتعاون مع الشركاء النيجيريين؛ لبناء منصة حوار مستدامة وشاملة من أجل بناء السلام، تجمع ما بين الأطراف الفعالة الدينية والشركاء الدوليين والحكوميين وشركاء من المجتمع المدني؛ والتركيز على التحديات القائمة في نيجيريا.

وأوضح معاليه أن منصة المركز للحوار بين أتباع الأديان والثقافات الموجهة للمنطقة العربية، تنبثق من مبادرة: "متحدون لمناهضة العنف باسم الدين"، التي تشمل العديد من المشاريع الفاعلة التي تهدف إلى دعم وتعزيز التعايش السلمي وبناء السلام بين المجتمعات العربية، من خلال ثلاثة مجالات رئيسة: توظيف وسائل التواصل الاجتماعي في دعم الحوار وقبول الآخر؛ والتربية الحاضنة للتنوع الديني والثقافي، من خلال شبكة الكليات والمعاهد الدينية الإسلامية والمسيحية في العالم العربي، التي تعد الشبكة الأولى من نوعها في المنطقة والعالم، التي تهدف من خلال خطة عملها إلى الـتأسيس لجيل جديد يعتمد الحوار كأداة لتعزيز التعايش السلمي، بالإضافة إلى تعزيز التماسك المجتمعي مع شركائه في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمركز الدولي للوساطة من أجل بناء السلام ومساعدة المجتمعات المحلية على تنمية مهاراتها وتوظيف الحوار كأداة للوصول إلى تفاهم متبادل و تعزيز التماسك الاجتماعي.

وحول منصة الحوار بين أتباع الأديان والثقافات في ميانمار، أكّد ابن معمر أنها تأتي تشجيعًا للحوار والتعايش بين أتباع الأديان الرئيسة، من خلال إقامة منتديات حوار لأتباع مختلف الأديان من أجل التجمع وتبادل وجهات النظر، وإقامة برامج تدريبية وتنفيذ المشاريع الهادفة للتعايش بينهم؛ وتدريب القيادات الدينية والقادة الاجتماعيين على الحوار بين أتباع الأديان في ست مناطق، مع التركيز على استخدام وسائط التواصل الاجتماعي كمجال لإجراء الحوار.

وأهدى ابن معمر جائزة مبادرة الأديان المتحدة - أفريقيا العالمية إلى الدول المؤسّسة وأعضاء مجلس الإدارة والمجلس الاستشاري، وإلى كل العاملين في المركز وشركائه من الأفراد والقيادات والمؤسّسات الدينية وصانعي السياسات، واعتبرهم مشاركين في هذا النجاح.

مركز الملك سلمان للإغاثة يتفقد مخيمات الروهينغا

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ١٤ جمادى الأول ١٤٣٩هـ - ٣١ يناير ٢٠١٨م
http://www.alriyadh.com/1658560

كوكس بازار - واس
واصل فريق مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية للرقابة والتقييم أمس الأول تفقده لمخيمات اللاجئين الروهينغا بمنطقة كوكس بازار في جمهورية بنجلاديش.

وزار الفريق مخيمات بالوكالي، كوتوبولونج، للوقوف على البرامج الإنسانية التي ينفذها المركز للاجئين، إلى جانب دراسة أوضاعهم وأولويات الاحتياج الإنساني التي يمكن تنفيذها لهم بالتعاون مع المنظمات الدولية العاملة هناك.

ويأتي ذلك استمرارًا لتنفيذ التوجيهات الكريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي عهده الأمين -حفظهما الله- حيال تقديم المساعدات العاجلة لمهجري الروهينغا في الدول المجاورة لميانمار، للتخفيف من معاناتهم.

كاريكاتير

الالكترونية الاقتصادية www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد
١١ جمادى الأول ١٤٣٩هـ - ٢٨ يناير ٢٠١٨م

http://www.aleqt.com/2018/01/27/article_1321996.html

المدينة

المصدر: جريدة المدينة السبت
١٠ جمادى الأول ١٤٣٩هـ - ٢٧ يناير ٢٠١٨م

http://www.al-madina.com/article/558646/ميديا/كاريكاتير/كاريكاتير-٢٧-٠١-٢٠١٨-

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ١٢ جمادى الأول ١٤٣٩هـ - ٢٩ يناير ٢٠١٨م

http://www.alriyadh.com/1657947

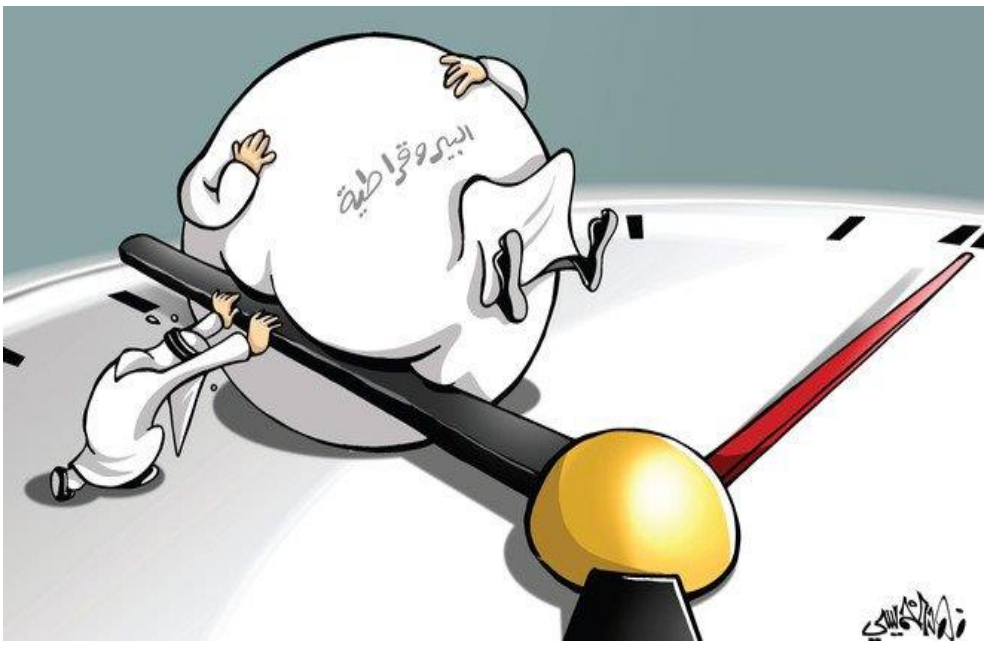

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين ١٢ جمادى الأول ١٤٣٩هـ - ٢٩ يناير ٢٠١٨م

http://www.aleqt.com/2018/01/29/article_1322551.html

كاريكاتير

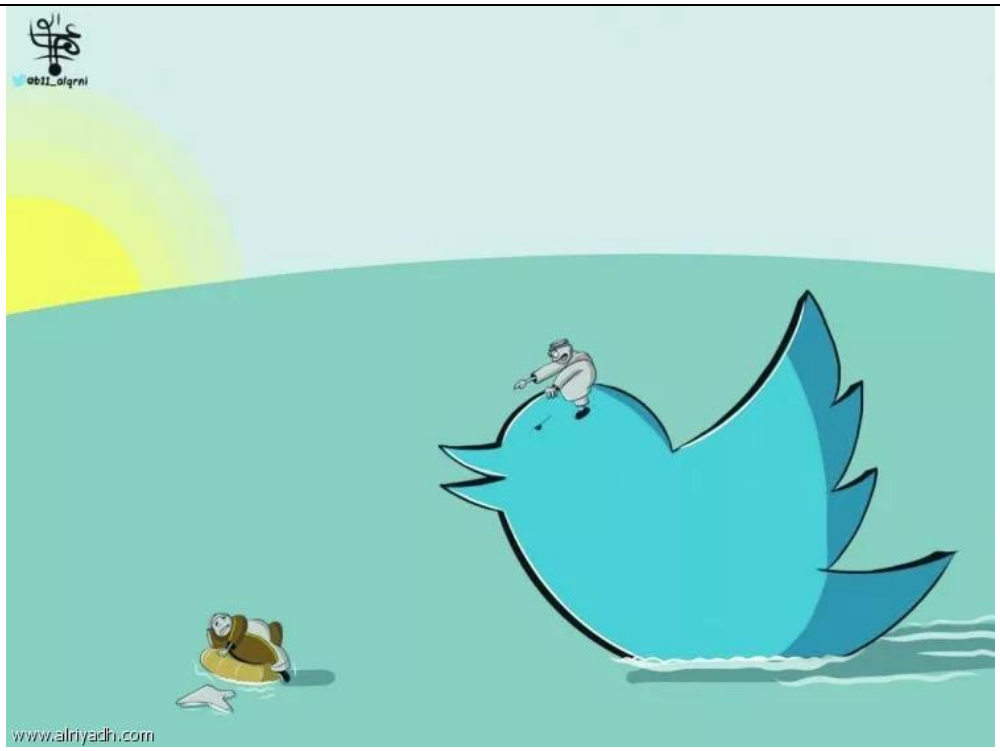

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ١٣ جمادى الأول ١٤٣٩هـ - ٣٠ يناير ٢٠١٨م

http://www.alriyadh.com/1658205

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ١٣ جمادى الأول ١٤٣٩هـ - ٣٠ يناير ٢٠١٨م

http://www.alriyadh.com/1658274

كاريكاتير

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء ١٤ جمادى الأول ١٤٣٩هـ - ٣١ يناير ٢٠١٨م

http://www.okaz.com.sa/article/1610769/كاريكاتير/كاريكاتير

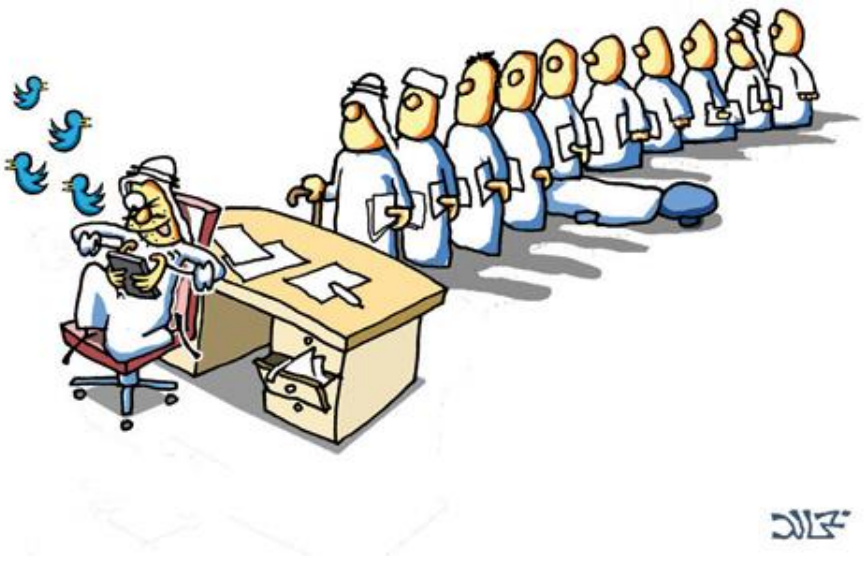

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء ١٤ جمادى الأول ١٤٣٩هـ - ٣١ يناير ٢٠١٨م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=8387